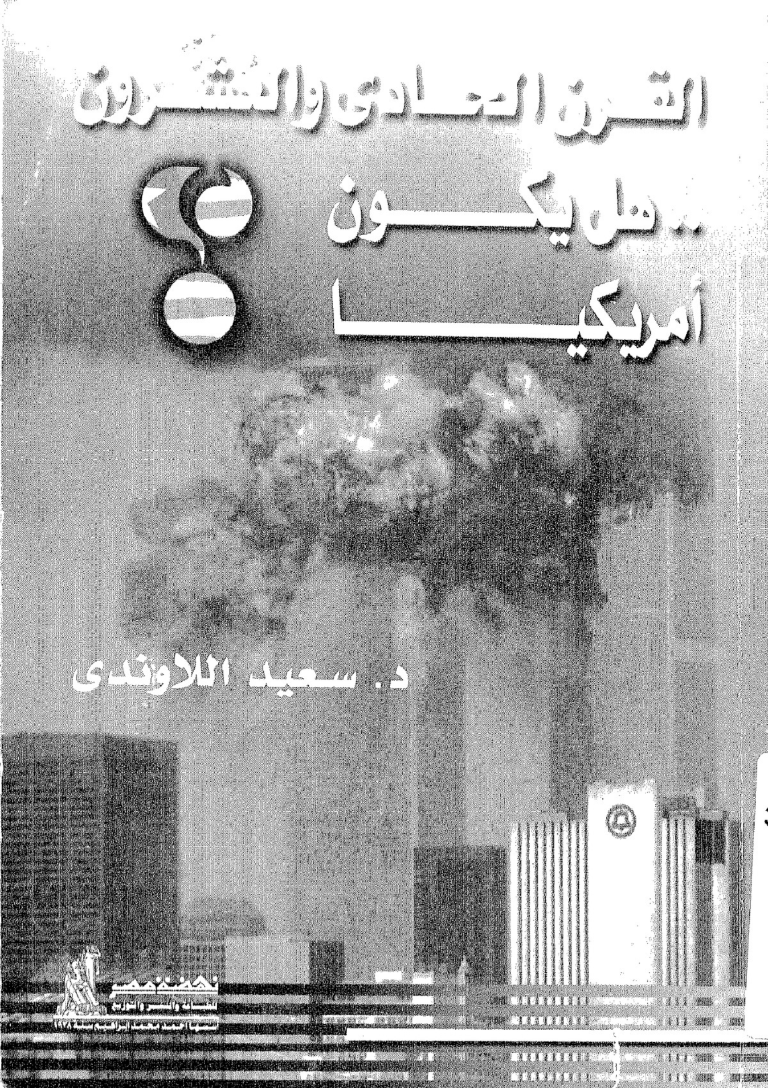
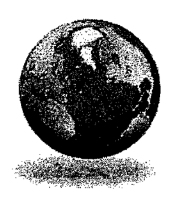

القرن الحادي والعشرون
.. هل يكون
أمريكا
؟
د. سعيد اللاوندى
نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع



القرن الحادى والعشرون هل يكون أمريكيا ؟

بحث فى

استراتيجيا الصراع من أجل الهيمنة على العالم

تأليف

د. سعيد اللاوندى



بسم الله الرحمن الرحيم



اسم الكتاب:	القرن الحادى والعشرون هل يكون أمريكيا ؟
اسم المؤلف:	د/ سعيد اللاوندى .
إشراف عام:	داليا محمد إبراهيم .
تاريخ النشر:	يناير ٢٠٠٢
رقم الإيداع:	٢٠٠١/ ٧٣٤٥
الترقيم الدولى:	I. S. B. N 977-14 -1548 - 4
الناشر:	**دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع.**
المركز الرئيسى:	٨٠ المنطقة الصناعية الرابعة مدينة السادس من أكتوبر **ت:** ٣٣٠٢٨٧ - ٣٣٠٢٨٩ /٠١١ **فاكس:** ٠١١/٣٣٠٢٩٦ **email:nahda@gega.net**
مركز التوزيع:	١٨ ش كامل صدقى - الفجالة - القاهرة . **ت:** ٥٩٠٩٨٢٧ - ٥٩٠٨٨٩٥ . **فاكس:** ٠٢/٥٩٠٣٣٩٥ **ص.ب:** ٩٦ الفجالة - القاهرة.
الإدارة العامة:	٢١ ش أحمد عرابى - المهندسين - الجيزة **ت:** ٣٤٦٦٤٣٤ - ٠٢/٣٤٧٢٨٦٤ . **فاكس:** ٠٢/٣٤٦٢٥٧٦ **ص.ب:** ٢٠ امبابة **www.nahdetmisr.com**

الإهداء

إلى أبى

الذى أورثنى (كرامة بلدى)

وأوصانى ألا أفرط فيها ولو على جثتى،

أهدى هذا الكتاب عرفانا وامتنانا

المقدمة

كنت قرأت كلاماً لوزيرة الخارجية الأمريكية فى عهد الرئيس بيل كلينتون (مادلين أولبرايت) تقول فيه : «إن أمر قيادة العالم بلا منازع هو من نصيب الولايات المتحدة ، وعلى جميع الدول أن تدرك أننا لو أردنا أحداث أى تغيير فلابد سنفعله . . فالعالم لنا . . العالم للأمريكان[1] . . فقفزت إلى ذهنى على الفور افتتاحية لصحيفة لوموند[*] الفرنسية بعنوان «غطرسة أمريكية» تشير إلى أن الأمريكان لم يكفوا - فى مؤتمر دافوس الاقتصادى المنعقد فى عام ١٩٩٩ - عن التباهى بدرجة الاستقرار التى ينعم بها اقتصادهم ، مؤكدين أنهم وحدهم - الذين قاموا بوضع قواعد الاقتصاد العالمى . . ومن ثم يتعين على دول العالم أن تحفظ الدرس الأمريكى جيداً!

وتذكر ذات الافتتاحية أن خبراء الاقتصاد (من اليابان ، والصين ، وأوروبا) قد أزعجتهم كثيراً هذه الغطرسة ، لكن أحداً منهم لم يُحرك ساكناً ، واكتفوا بالتعبير ، بطريقة خفية وغير ملموسة - عن امتعاضهم!

والواقع أن كلام مادلين أولبرايت لم يكن نشازاً «أو غريباً» لأنه

(1) Le XXI siecle ne sera pas americain Pierse Biasrnés, Editions du Rocher, Rasis, P. 24.

فى حقيقة الأمر يتسق مع منظومة التفوق (أو الهيمنة) التى تُكرّسها السياسة الأمريكية منذ زمن تحت شعارات عدة منها :

«لاشىء مستحيل فى أمريكا» . .

«وأمريكا أرض الفرص»

«وما هو مُفيد لجنرال موتورز فهو مفيد لأمريكا» . .

على أن صورة الدولة (الأقوى جسداً ، والأعلى صوتا ، والأطول يداً) لم تتكشف بوضوح إلا بعد حرب الخليج عندما تصرف قادة أمريكا على طريقة (نحن قادرون على فعل كل ما نريد على الخريطة الدولية ، بل ونحن أحرار فيما نتصوره دفاعا عن مصالحنا الأساسية) .

ولعل هذا الأمر تحديدا هو ما عناه جورج بوش الرئيس الأمريكى فى ذلك الوقت . عندما أعلن بداية نظام دولى جديد ، يكون فيه الأمريكيون هم الوحيدون الذين يأمرون ، فيُطاعَون! وهو ذات المعنى الذى أكده وزير الخارجية الأسبق وارين كريستوفر ، بعد حرب الخليج بعامين عندما قال :

«إن أمريكا سوف تواصل قيادتها للعالم ، وهى مُستعدة للعمل بطريقة حاسمة لحماية مصالحها فى أى مكان ، وفى أية لحظة ، وإذا احتجنا لإجابة جماعية فسوف نفعل ذلك مع الدول التى تؤيدنا ، لكننا فى حالات الضرورة ، سوف نتصرف بمفردنا»[1] .

(1) ibid, P. 30.

هذه الصورة التى رسمتها أمريكا لنفسها كقوة (واحدة ووحيدة) فى العالم ـ كان من الطبيعى أن تلقى معارضة من أطراف اقليمية ودولية عديدة . .

فالأوروبيون ـ على سبيل المثال ـ لايخفون قلقهم من (الأمركة) المتسارعة لبلدان أوروبا الشرقية والغربية معاً ، بل إن نفراً من قادة أوروبا لم يترددوا فى الافصاح عن رفضهم للقيادة الأمريكية فى القرن القادم . . فهاهو الرئيس الفرنسى جاك شيراك يعلن فى أول زيارة قام بها إلى الولايات المتحدة عقب تسلمه مقاليد السلطة فى قصر الأليزية : أنه ليس من المعقول أو المقبول أن نتخيل أن تكون الإرادة ، والقرار لأمريكا دائماً ، بينما تقوم أوروبا بدفع فاتورة الحساب !

ولعل هذا الرأى الرئاسى الفرنسى هو الذى يُفسر لنا مغزى ما صرح به وزير خارجية فرنسا (هيبير فيدرين) من أن الدبلوماسية الفرنسية تعطى أولوية قصوى فى القرن الواحد والعشرين لمواجهة الاحتكار الأمريكى . . وقال إن الاتحاد الأوروبى (وهو الفكرة المناوئة للنفوذ الأمريكى) مثال لاسابق له فى التعايش الإرادى بين الأمم والدول . وأن فرنسا ناضلت نحو ٤٠ عاما من أجل أوروبا الموحدة ولذلك فهى ترفض أن يُختزل كل هذا الجهد فى أن يصبح مشروع أوروبا الموحدة مجرد «سوق حرة» . . إن (اليورو) هو برهان على القوة الفيدرالية لأوروبا ، وسيكون أداة التوازن فى اللعبة الدولية التى يسيطر عليها (الدولار) .

ثم حدث أن اتسعت دوائر الرفض للأمركة (العُولمة) فى كل

أنحاء أوروبا - فانتشرت موجات النقد للنموذج الأمريكى فى كل مكان ، وكتب المتظاهرون على حوائط المدن الأوروبية Yankee go Home[١] .

كما ظهرت طروحات نظرية عديدة تطالب الاتحاد الأوروبى بأن يعتمد على نفسه فى تقديم (خيار أوروبى) يُضاهى العقيدة الليبرالية الانجلو سكسونية المتطرفة لمواجهة العولمة (الأمركة) بآثارها وسلبياتها المدمرة مع أهمية أن يحظى هذا الخيار الأوروبى بتأييد مواطنى دول الاتحاد الأوروبى .

وكان للاضطرابات العمالية الواسعة التى شهدتها فى السنوات الماضية - بعض الدول الأوروبية (مثل فرنسا ، وألمانيا ، وبلجيكا ، وايطاليا) معنى واحد هو «لا للأمركة!» .

وكثرت الانتقادات للعولمة ومنها أنها ستؤدى إلى مجتمع الخُمُس الثرى وأربعة الأخماس الفقراء . بمعنى أن ٢٠٪ من السكان العاملين ستكفى فى القرن الواحد والعشرين للحفاظ على نشاط الاقتصاد الدولى ، أى لن تكون هناك حاجة إلى أيد عاملة أكثر من هذا . «خُمس قوة العمل ستكفى لإنتاج جميع السلع ولسد حاجات المجتمع الدولى من الخدمات الرفيعة والقيّمة» .

وظل الخوف من (أمركة) العالم يشغل الأوروبيين سيّما بعد أن تبين «أن الحياة الغربية» أصبحت (أمريكية) أكثر منها (أوروبية) .

(1) Le leadership americain, E. cremieu, Dunoad. P. (2).

فالأشرطة السينمائية الأمريكية على سبيل المثال ـ تهيمن على أذواق الأوروبيين بحسب استطلاع للرأى كشف أن ٩٠٪ من الألمان يفضلون السينما الأمريكية ، و٨٧٪ من البلجيك ، و٨٣٪ من الايطاليين . .

ولأن هذه المعطيات التى تصب فى نهر الـ«مع» والـ«ضد» بشأن «أمركة العالم» ، لم تغب عن ذهنى عندما طرحت على نفسى السؤال الذى اخترته عنوانا للكتاب وهو : القرن الواحد والعشرون . . هل يكون أمريكيا؟! فكان لابد أن أسبر أغوار كل مُعطى من هذه المعطيات على حدة . . ومن ثم خصصت القسم الأول لتفنيد كل الدعاوى التى تؤكد أن القرن العشرين كان أمريكيا ، وكذلك سيكون حال القرن الواحد والعشرين . .

أما القسم الثانى فيذهب إلى أن القرن الواحد والعشرين لن يكون بالضرورة أمريكيا لأسباب تاريخية وسياسية ومستقبلية كثيرة ، شرحناها تفصيلا داخل الكتاب . . وفى القسم الثانى ، وبناء على شواهد واستنتاجات استراتيجية ، رأيت أن أسلط الضوء على بعض المناطق المرشحة للوقوف فى وجه الهيمنة الأمريكية مثل : الصين ، وأوروبا العظمى ، ومنطقة حوض البحر المتوسط .

وفى الخاتمة ، وبعد استقراء كل الرهانات المتاحة سياسيا واقتصاديا واستراتيجيا ، وجدتنى اقترب من ترجيح كفة أن القرن الواحد والعشرين لن يحتكره قطب واحد أو قطبان وإنما سيكون متعدد الأقطاب ، والثقافات . .

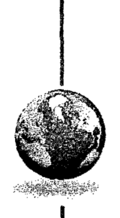
ومن قبيل تعضيد هذا الرأى رأيت أن أضم إلى الكتاب مجموعة من الطروحات النظرية لنفر من كبار الاستراتيجيين فى العالم من بينهم المفكر الفرنسى ريجيس ديبريه ، والمفكر العربى (اللبنانى) غسان سلامة ، والمفكر المسلم روجيه جارودى ، وخافيير سولانا الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسى .

ولا أنكر أخيرا ، أننى قد اعتمدت فى هذا البحث الخاص (باستراتيجيا الصراع من أجل الهيمنة على العالم) على عدة كتب بالفرنسية أهمها كتاب «القيادة الأمريكية» لمؤلفته السيدة اليزابيث كريميو (من معهد العلوم السياسية بباريس) وكتاب «القرن الواحد والعشرون سيكون أمريكيا» لألفريدو فالادو وكتاب خريطة القوى والنفوذ فى العالم فى عام ٢٠٠٠ لمجموعة من الباحثين من أوروبا وأمريكا ، وكتاب : القرن الواحد والعشرون لن يكون أمريكيا لمراسل صحيفة لوموند الفرنسية فى أفريقيا ببير بيارنيه ، وكتاب أوروبا عام ٢٠٠٠ لمؤلفه ديدييه رومان .

والله ، والوطن من وراء القصد .

د. سعيد اللاوندى

(القاهرة-أبريل عام ٢٠٠١)



القسم الأول

الهيمنة الأمريكية .. كانت وستبقى !



ثمة قناعة لدى شريحة . لايُستهان بها ـ عند المحللين السياسيين والاستراتيجيين فى العالم ـ مُؤداها أن الهيمنة الأمريكية باقية ومستمرة ، ليس فقط لأنه لاتوجد قوة مُتكافئة معها يمكن أن تنازعها موقعها القيادى فى العالم الآن ، ولكن أيضا لأن غياب هذه القوة المتكافئة سيظل مُؤكدا طوال العشرين أو ربما الثلاثين عاما المقبلة .

وعلى الرغم من أن مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى (واحدة ووحيدة) فى العالم اليوم تثير شعوراً بالاستنكار والرفض فى دوائر كثيرة بالعالم(★) . . فالثابت أن تفوق أمريكا (الذى لايحده حد قد كشفت عنه أحداث كثيرة فى كوريا الجنوبية والخليج ، والبوسنة وحتى فى كوسوفا أخيرا) . . يؤكد أنه لاوجود لقوة أخرى فى العالم مناوئة لقوة الولايات المتحدة باعتبار أن (القوة) تبقى العنصر الحاسم فى النظام الدولى لأنها الأساس والجوهر فى تأكيد الاستقرار .

وأيا كان الأمر ، فالمؤكد أنه لايوجد ـ فى التصور الحالى أى مُنافس قوى لأمريكا ، قادر على الوقوف فى وجه تفوقها . .

(★) سفير دولة اسلامية صرح بعد ضرب أمريكا للسودان وأفغانستان ـ بأن أمريكا بدأت تفقد أصدقاءها فى العالم الإسلامى ، وأن مقولة (الشخص الأمريكى الكريه) أصبحت تتكرس يوما بعد يوم .



والاحتمال الأضعف هو أن تصبح أوروبا هذا المنافس ، لكن ليس قبل ٢٥ عاما وبشروط صعبة جداً(١) .

وإذا خطر ببال أحد أن روسيا يمكن أن تقوم بهذا الدور فالمحقق أنها . . فى حال تجاوزها أزمتها الحالية . ستصبح على الأكثر مجرد قوة أقليمية! . . وللوصول إلى هذه المكانة المتواضعة . عليها أن تقوم بتحديث آلياتها وكوادرها ، وأن تقدم لنفسها صورة الدولة المستقرة ضمن جوقة الأمم الأوروبية المتقدمة !

أما الصين التى يلوح البعض بها كبديل مُناوىء للقوة الأمريكية فقد تصبح قوة أقليمية متفوقة ـ على أقصى تقدير ـ بمعنى أنها لن تصل إلى موقع القوة العالمية .

وأن كان على الولايات المتحدة أن تقبل فكرة صعود الصين فى شرق القارة الأورو آسيوية ، فإن ذلك لايعنى على الاطلاق أنها سوف تصبح قوة عالمية بعد عدة سنوات ، لأن ذلك مرهون بنجاحها فى انطلاقتها الاقتصادية .

وإذا كان هناك من يعتقد أن الصين فى حال نجاحها فى تجاوز تناقضاتها بين حركة تحرير اقتصادها وبين حفظ استبدادها السياسى ، فالمؤكد أنها لن تصبح فى نهاية المطاف ـ أكثر من قوة اقليمية رئيسية فقط ، تعمل الولايات المتحدة لها ألف حساب من منظور أن ثمة مصلحة مشتركة بين البلدين (أمريكا ، والصين) فى

(1) Puissances et influences 2000-Editions mille et une nuit, Paris p. 22.

حفظ الاستقرار الإقليمى فى الشرق الأوسط والمواقع الحساسة مثل تايوان ومنطقة الجنوب الشرقى من آسيا(١) .

بعبارة أخرى على الولايات المتحدة أن تجعل الصين مستعدة لفهم أن أى تدخلات عسكرية تمس المصالح الأمريكية لن يكون فى مصلحتها أيضا .

أيا كان الأمر ، فالثابت كذلك ، أنه لا مصلحة للولايات المتحدة فى أن تلعب الصين دورا اقليميا مستقلاً ، والشىء نفسه يمكن أن يقال عن اليابان . . صحيح أنها الصديق (والحليف الأكثر) تأثيرا للولايات المتحدة فى الشرق ، لكن هذا لايفرض أنها ستكون ـ والحال هذه ـ حليفها العسكرى الأساسى . فاليابانيون لا يرغبون فى السير فى هذا الاتجاه خشية أن يُعّقد ذلك علاقتها بالصين ، فضلا عن سبب جوهرى آخر هو أن ثمة فروقا فاصلة بين تجربة اليابان (وتجربة المانيا) فى هذا الشأن فاليابان ـ مثلاً لم تعرف كيفية الاندماج فى بيئتها الإقليمية وطمأنة جيرانها ، بينما عرفت المانيا ذلك وأجادته فى أوروبا . . اضافة إلى أنه لايوجد فى آسيا مُكافىء للمحور الفرنسى ـ الألمانى . . وهو ما يكرس واقع الحال ، ومؤداه أن اليابان قد تصبح عاملاً مؤثراً فى العالم لكنها لن تلعب دور الهيمنة الأقليمية التى تحد بشكل أو بآخر من المد الأمريكى الطاعن فى المنطقة الآسيوية والعالم .

(1) ilid, p. 23.



وإذا وضعنا فى الاعتبار صعوبة تعديل مجلس الأمن ليشمل بين أعضائه الدائمين أمريكا وأوروبا ، وروسيا والصين ، واليابان والهند ، ليعكس بذلك خريطة القوى والنفوذ العالمية اليوم وغدا . .

فالمؤكد أنه لن يوجد (بديل) فى المدى القصير للتفوق الأمريكى غير «الفوضى العالمية» التى ستحل حتما بالعالم إذا ما توقفت الولايات المتحدة عن لعب دور المهيمن[1] .



(1) Ibid, p. 24.



الفصل الأول

أمريكا تقود..
ودول العالم تدفع الثمن

نقطتان أساسيتان لابد من الانطلاق منهما :

الأولى هى أن الهيمنة الأمريكية أصبحت مؤكدة اليوم ، ومفروضة كواقع مُعاش نلمسه فى كل شىء . وإذا كانت هذه الهيمنة مشكوكا فى أمرها فى عام ١٩٤٥ فهى اليوم ليست كذلك .

الثانية هى أن الولايات المتحدة لم تعد قائداً يدرب الآخرين على خططه المعُدة سلفا . . وإنما هى «سيد» يريد الاحتفاظ «بسيطرته» و«هيمنته» على مرؤوسيه . . ساعيا ابداً إلى جعلهم يدفعون ثمن هذه «القيادة» .

وتأسيسا على هذه الحقيقة المؤكدة تمكنت الولايات المتحدة من الحصول على كل الامتيازات التى تطلبها . . كما فرضت السياسات التى تريدها على المنظمات الدولية . . ثم إنها فى عيون الجميع ، النموذج الأوحد الذى لايوجد منافس له أو بديل .

والمحقق أن الولايات المتحدة ـ وعياً منها باللحظة التاريخية التى تعيشها منذ بداية القرن العشرين ـ حققت لنفسها جُملة من المكتسبات (أو التطورات) على الصعيد الداخلى . .



بدءا من عام ١٩٣٠ حين انشأت على سبيل المثال مذهبا رأسماليا متوازنا نسبيا ، وجعلت من مفهوم الدولة الفيدرالية (الموتور المحرك) للتقدم الاقتصادى والاجتماعى . . وتبعا لذلك حقق الشعب الأمريكى مستوى معيشيا هو الأول فى العالم . . ومنذ نحو عشرين عاما ، وبعد مرحلة «تفكك» ظهرت الليبرالية فى ثوب جديد . . وأصبحت الدولة فى خدمة مصالح الشركات الكبرى (بشكل خاص) وتحققت نتائج اقتصادية مذهلة ، إلا أن نسبة (متزايدة) من الشعب الأمريكى كان لابد أن تدفع الثمن . فقد ضربها الفقر وأصابتها حالة دائمة من الخوف من أن تكون الضحية . . باعتبار أن تضحيات البعض هى ثمن سعادة البعض الآخر !

ومع ذلك غدا النموذج الأمريكى هو الأكثر إبهارا حيث ينجذب إليه العالم (مثال تستقبل الولايات المتحدة نحو مليون مهاجر سنويا) وهو ما يعنى أن الحلم الأمريكى هو وحده الذى يدغدغ مشاعر وخيال شعوب الأرض !

وفيما يتعلق بالعلاقات مع باقى دول العالم نجحت الولايات المتحدة فى أن تصبح القوة المهيمنة الوحيدة فى العالم أجمع والمسئولة عن أمنه واستقراره . . فقد دأبت فى أعقاب الحرب العالمية الثانية على تقديم المساعدات وتحقيق الإمتيازات الاقتصادية لحلفائها ومحمياتها فى الخارج كما لم تتردد فى إرسال جنودها (ليموتوا ، إذ لزم الأمر) دفاعاً عن العالم الحر .

صحيح إن جزءا غير قليل من شعوب الأرض تنتقد ما يُطلق عليه الامبريالية الأمريكية (L'imperialisme americain) خصوصا فى الدول التى تبحث عن نموذج آخر غير النموذج الأمريكى . . وها نحن نقرأ بين وقت وآخر على حوائط كثيرة فى المدن الأوروبية الكبرى كلمات تدعو أمريكا إلى الخروج من أوروبا . .

إلا أن الواقع المُعاش يؤكد أن أمريكا موجودة وها هى تُضاعف من فرض سيطرتها الاقتصادية بالطريقة التى تريد .

وصحيح أيضا أن القرن العشرين كان قرن القيادة الأمريكية (بمعنى السيطرة والهيمنة) بلا منازع . . ففى العشرينات كانت تمت تسوية المشاكل المالية لأوروبا غير المستقرة آنذاك ، بواسطة الحرب العالمية الأولى . . وفى عام ١٩٤٥ خرج المنتصرون فى الحرب العالمية الثانية وهم أكثر غنى .

وبدءا من عام ١٩٤٧ تضاعفت الدوافع الاقتصادية لأسباب استراتيجية منها عرقلة المدُ الشيوعى ، ثم جاء زمن انحسرت فيه القيادة الأمريكية هو زمن الستينات حين ظهر عجز تجارى ضخم فى عام ١٩٧١ ، وتعرض الدولار لموجات متلاحقة من الانخفاض فضلا عن نتائج الهزيمة الأمريكية فى فيتنام ، وقضية ووتر جيت ثم اندلاع الثورة الإيرانية فى عام ١٩٧٩ . . كل ذلك أدى بحسب تعبير اليزابيث كريمو من معهد الدراسات السياسية فى باريس - إلى (كسوف شمس أمريكا الامبريالية) .



لكن وبدءا من الثمانينات عادت أمريكا مُجددا للظهور كقوة كبرى كما أعلن ذلك حينذاك رونالد ريجان عندما قال عبارته الشهيرة L'Amerique est de retour(١) .

ومما ساعد فى «تكريس» القيادة الأمريكية فى القرن العشرين أيضا أن القوة الاقتصادية الأمريكية بدءا من نوفمبر ١٩٨٢ مرت بمرحلتين طويلتين من النمو ومرحلة تالية قصيرة من الكسوف أو الانحسار الاقتصادى (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) . .

ثم إن القوة السياسية للولايات المتحدة أصبحت كاسحة على نحو لم يكن له مثيل من ذى قبل . .

وتحديدا منذ اختفاء الاتحاد السوفيتى فى ٢٥ ديسمبر ١٩٩١ ، وهو ما كرس الأحادية القطبية فأصبحت الولايات المتحدة (القوة الأكبر) بلا منازع .

وفى السنوات الثمانى عشرة الأخيرة ، روجت الولايات المتحدة لنموذجها فى بقية أنحاء العالم ، فأعادت ترتيب نظامها الليبرالى ، ووظفت العولمة الاقتصادية لخدمة مصالحها ، وأصبح نموذجها الاقتصادى والسياسى والثقافى الذى يندرج تحت شعار (ديمقراطية السوق) يستهوى العالم أجمع .

وأيا كان الأمر ـ فأن الهيمنة الأمريكية ـ التى ظهرت بجلاء فى فترات طويلة من القرن العشرين ـ المقصود بها قوة أمريكا وقدرتها

(1) Ibid, p. 7.

على الفعل ، (فعل الفعل أو منع الفعل ـ Faire Faire) . . وبدا واضحا أن عملية التصنيع التى تطورت كثيرا فى أمريكا ، كانت هى أصل هذه القوة .

فالاقتصاد الأمريكى ، وأن وصفه البعض بأنه اقتصاد خدمات إلا أن قوته تأتى من النموذج الصناعى الذى تأسس منذ نهاية القرن التاسع عشر . . ثم تجدد ولحقه التعديل فى سنوات الثلاثينيات ثم السبعينيات لتصبح الرأسمالية الأمريكية فى خدمة الصناعة التى تبقى ـ والحال هذه ـ فى قلب القوة الأمريكية . وفى ضوء جملة من التغييرات التى شهدها المجتمع الأمريكى فى هذه الفترة ، كان طبيعيا أن تتمدد القيادة الأمريكية طولا وعرضا وتترسخ فى كل الأرجاء . . وأبرز هذه التغيرات أن الشعب الأمريكى تزايد عدده من ٢٣ مليونا فى عام ١٨٥٠ إلى ٩٥ مليونا فى عام ١٩١٤ واتسعت السوق الداخلية وازدادت رؤوس الأموال التى قدمها الأوروبيون وخصوصا المملكة المتحدة .

وكانت هذه التغييرات فى تصاعد مستمر حتى أصبحت الولايات المتحدة فى عام ١٩١٤ رابع مصدر عالمى لرؤوس الأموال وكان طبيعيا ـ تبعا لذلك ـ أن ينشأ نموذج صناعى جديد يعكس رأسمالية وثابة جسدتها بحق الصناعات البترولية فى ذلك الوقت .

وحدثت فى هذه الفترة طفرة فى النمو الاقتصادى الذى أصبح الأسرع فى العالم . ففى عام ١٩١٣ أسهمت الولايات المتحدة

بنحـو ٣٥,٨٪ من الإنتـاج الصناعى العـالمى . . واتجـهت الشـركـات الكبـرى إلى السـوق الداخليـة حـيث كـانت الدولة قـد ازالت بدءا من عام ١٨٩٥ ، الهياكل القديمة(١) .

وقـد سـمح هذا الفـائض فى رؤوس الأمـوال إلى جـانب القـوة الإنتـاجيـة للولايات المتحـدة أن تلعب دوراً حـاسـماً فى الحـرب العالمية الأولى .

وبغض النظر عن الاحباط الكبير الذى عاشته الولايات المتحدة بسبب الأزمة الاقتصادية الشهيرة فى الفترة من ١٩٢٩ إلى ١٩٣٣ حين انخفض الإنتاج الصناعى إلى النصف تقريبا . . وتضاعفت البطالة (١٢ ـ ١٤ مليون عاطل) . كـما تفاقـمت الأزمة الزراعيـة وانهارت الأسـعار وزادت سياسـات التضخم من تأزم الأوضاع . . فـقـد كـان من الضرورى (للدولة الفـيـدراليـة) أن تتـدخل لأنقـاذ الاقـتصـاد وهو ما حـدث فى عـهـد الرئيس روز فلت رغم نصـوص الليبرالية الجامدة . .

ثم جاءت الحرب العالمية الثانيـة لتؤكـد نجاح مذهب التدخل أمام تحديات اقتصـاد الحرب وهى : الإنتـاج ، والأيدى العـاملة ثم التـمـويل حيـث اتجهت الولايات المتـحـدة إلى النهـوض بأبحـاث التنمـية وخصوصا فى مجال التسليح ، فزادت الأرصدة المخصصة فى هذا المجـال من ٩٠ مليـون دولار إلى ١,٥ مليـار وزاد عـدد البـاحثين من ٨٧ الفا فى عام ١٩٤١ إلى ١٢٠ الفا فى عام ١٩٤٥

(1) Ibid, p. 30.

وهو ما سمح فى النهاية بتحقيق انجازات علمية يتعلق الأكثر أهمية من بينها بالقنبلة النووية .

وواقع الحال أن سطوة الصناعة الأوروبية قد ترسخت عند الخروج من الحرب ، وأصبحت أمريكا الصناعية قبلة الجميع حتى أن (إيجى يتودا) الوريث الأول لشركة تيوتا اليابانية ذهب إلى الولايات المتحدة لكى يتدرب فى مصانعها (مصانع شركة فورد) .

أما أعمدة النفوذ الأمريكى فى مجال الصناعة فى هذا الوقت تحديدا ، (فى أعقاب الحرب العالمية الثانية) فقد انحصرت فى السوق الداخلية التى كانت أوسع ثمانى مرات من أى سوق أخرى . . ثم الخطة التكنولوجية المتقدمة التى اعتمدها وكفاءة العمال الأمريكيين وكبار الموظفين الذين يبرعون فى فنون الإدارة . كل هذه الأسباب جعلت النموذج الأمريكى يواصل سيطرته منذ سنوات الأربعينيات وحتى الستينات .

● وكان طبيعيا أن يدفع سباق التسلح مع الاتحاد السوفيتى بدءا من عام ١٩٤٧ ، إلى تحقيق طفرة فى مجال التصنيع ، فكان أن وضعت أبحاث التنمية ، الأهداف العسكرية على رأس أولوياتها ، ثم جاءت صناعة السيارات لتكون رمزاً للنموذج الصناعى الذى غزا العالم أجمع .

ففى عام ١٩٥٥ كان إنتاج الولايات المتحدة ٧,٩ مليون من إجمالى ١١ مليون سيارة واحتلت الولايات المتحدة المرتبة الأولى عالميا رغم تقدم اليابان .



ثم اتسعت أنشطة الشركات الأمريكية الكبرى ، وتم تنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والنقابات وزاد تأثيرها السياسى (لوبى صناعة السيارات) . وأصبحت هذه النقابات تتحكم فى التوجهات السياسية للدولة الفيدرالية .

ثم شهدت سنوات الستينات أزمة فى الصناعة «والرأسمالية الأمريكية» اعتبرها البعض نتيجة طبيعية للعجز والشيخوخة التى لحقت بالنموذج الأمريكى . . وكان أول الضحايا صناعة النسيج ، ثم جاءت الصدمة البترولية ونتائجها الصعبة فانخفض الإنتاج وارتفعت نسبة البطالة وأغلقت المصانع أبوابها ، وكثر الحديث عن الانحطاط وإنتهاء عصر التصنيع وبداية اقتصاد الخدمات .

وكان طبيعياً أن تؤثر هذه الأوضاع الجديدة على البيئة الداخلية والخارجية ، ويكثر النقد الموجه إلى الحياة الاقتصادية الأمريكية برمتها بسبب رفعها لنسبة الضرائب المقررة أو خسائرها المتلاحقة أو ارتفاع فوائد القروض . . الخ .

وهو ما أدى إلى أن يوضع النموذج الأمريكى فى قفص الاتهام! لكن ما أن جاءت سنوات الثمانينات حتى وضع نفر من الخبراء تقريرا بعنوان (صُنع فى أمريكا) يتضمن تشخيصا كاملاً للأوضاع الصناعية فى الولايات المتحدة ويضع حلولاً للشيخوخة التى أصابت النموذج الصناعى الأمريكى تتعلق بالنهوض بمستوى العمال والإداريين وتزيد من مساحة التفاهم بين الصناعيين

والسلطات الشعبية (كان ٢٠٪ من العمال أميين) كما تم وضع خطة تنظيمية جديدة للاقتصاد الأمريكى بكامل قطاعاته يهدف إلى تجاوز هذه العقبات وهنا نفخت الولايات المتحدة فى نيران ما عرف باسم (العولمة) تحت الاعتقاد بأنها ستصب فى مصلحتها فى النهاية .

وانطلقت الشركات الأمريكية مرة أخرى وظهرت المجموعات العملاقة التى تطوى الداخل والخارج معا بمشاريعها الضخمة كما تم ـ بسبب هذا التقرير ـ اعادة نشر وتوزيع التكنولوجيا العالمية واتجهت أبحاث التنمية إلى التنمية (التى كانت باتجاه الحرب دائما) إلى الداخل حيث المشاريع المدنية وخصصت الولايات المتحدة نحو ٢,٦٪ من دخلها السنوى لهذه الأبحاث .

وفى سنوات الثمانينات وتحت رئاسة ريجان وبوش نظمت الدولة الفيدرالية المعايير الحمائية للقطاعات الإنتاجية المهددة بالمنافسة الأجنبية (خصوصاً المنافسة اليابانية) فمارست ضغوطها لاقناع شركات الولايات المتحدة بفتح الأسواق أمام المنتجين الأمريكيين . . وهو ما حدث ويحدث فى زمن كلينتون الذى يتدخل شخصيا لمساعدة الشركات الأمريكية .

وكان طبيعيا أن تحدث نتيجة مُدهشة لكل هذه الجهود منها أن الإنتاج الأمريكى زاد بنسبة ٥٠٪ فى السنوات ١٩٨٠ ـ ١٩٩٥ مع تسريع فى السنوات الأخيرة وتمت اعادة بناء التكنولوجيا العالمية ،



فالشركات الأمريكية تسيطر على ٥٠٪ من السوق العالمية ، ٧٣٪ فى الانفور ماتيك ، و٧٥٪ فى مجال الطيران و٦٢٪ فى مجال الكهرباء والالكترونيات) .

كما زادت مساحات التصدير وأصبحت الولايات المتحدة هى المصدر الثانى فى العالم - بعد المانيا - تليها اليابان فى المرتبة الثالثة .

وبطبيعة الحال ، فإن كل هذه المعطيات التى تراكمت طوال سنوات القرن العشرين لاتعنى سوى شيئا واحدا هو : استتباب الحال لأنطلاقة القيادة الأمريكية . . التى تمركزت بالدرجة الأولى على (قاعدة الصناعة) قلب الاقتصاد الأمريكى . .





الفصل الثاني

ترويج «الإنتاج»، وتسييّس «الإستثمار»

لم يغب عن بال قادة الولايات المتحدة منذ بداية القرن العشرين أن الهيمنة على العالم لابد أن تمر عبر بوابة الاقتصاد . . ومن ثم دأبوا على أن يحتل اقتصاد بلدهم مكان القلب فى الاقتصاد العالمى سواء بوزنه أو بديناميكيته وأنشطته المتنوعة وقد دفعهم إلى ذلك «أهمية» السوق الاستهلاكى الأمريكى وضخامته . .

بكلمة أخرى أيقنت الولايات المتحدة - فى وقت مبكر - أنها لن يكون بوسعها أن تلعب دوراً أساسياً فى العالم مالم تتحكم فى فرض قوتها عن طريق إنتاجها الضخم وصاداراتها المختلفة إلى جانب الواردات والاستهلاك الكبيرين . .

ففى مجال الزراعة ، تعتبر الولايات المتحدة الدولة المنتجة الأولى فى العالم وهى توظف هذه الخاصية للحصول على امتيازات من شركائها عبر مفاوضات ثنائية أو متعددة الأطراف كما تتمكن تبعا لذلك - من فرض إرادتها وكل ما تريد .

صحيح أن الزراعة لاتمثل سوى ٢,٥٪ من الناتج القومى الأمريكى ولايعمل بها سوى ٢,٧٪ من الأيدى العاملة النشيطة إلاأن الإنتاج الزراعى الأمريكى لم يتوقف عن النمو . . ففى عام



١٩٩٦ ، قدمت الولايات المتحدة ٤٨,٩٪ من فول الصويا و٤٠,٣٪ من الذرة ١٩,٤٪ من القطن و١٠,٧٪ من القمح .

وكان الترتيب كالتالى : أمريكا هى الأولى عالميا فى إنتاج الصويا - والذرة والأخشاب وهى الثانية في القمح والقطن والثالثة فى لحم الأبقار والرابعة فى الخمور ، ثم أنها مُنتج أساسى للألبان والطباق .

ولئن كانت السوق الداخلية الأمريكية تستهلك نحو ٨٠٪ من هذا الإنتاج ، إلا أن المزارعين الأمريكيين يحتلون المرتبة الأولى فى مجال التصدير ، ففى عام ١٩٩٦ صدروا ٧٠٪ من الذرة ، و٦٩,٨٪ من الصويا ، و٢٨,٣٪ من القمح و٢٨,١٪ من القطن .

وكانت النتيجة الطبيعية لذلك أن تحققت (ايجابية) غير مسبوقة فى الميزان الزراعى إذ بلغ الفائض ٢٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ وبلغت المبيعات نحو ٦٠,٢ مليار والمشتريات نحو ٣٢,٤ مليار .

وأصبحت - والحالة هذه - قدرة أمريكا على التصدير الزراعى سلاحا لا يُستهان به عند الحديث عن السلاح الغذائى .

وبهذا كله تحقق للنموذج الزراعى الأمريكى السطوة والنفوذ فضلاً عن أسباب أخرى منها : أن المساحة الزراعية فى أمريكا تزيد على ٤٠٠ مليون هكتار ، وهو ما يسمح بتنوع ضخم وكثيف فى الإنتاج ومنها ، أن المزراعين على درجة قصوى من التكوين

والكفاءة ، وبالرغم من تناقص عددهم تدريجيا إلا أنهم يشكلون «لوبى» على درجة كبيرة من القوة والفعالية والتأثير .

وهناك سبب ثالث هو الاستثمارات المتزايدة فى المجال الزراعى لأن الزراعة الأمريكية مستهلك كبير للطاقة والماكينات والمنتجات الكيماوية والخدمات مما أفسح المجال رحبا أمام الاستثمارات .

ويضاف إلى ذلك جميعا أن السياسة الزراعية الأمريكية تحمى المزارعين الأمريكيين منذ أكثر من ٦٠ عاما . . ففى سنوات الثلاثينيات (حين الأزمة الكبرى) وبعد التحسن الذى شهدته أسعار المنتجات الزراعية فى العشرينات ترسخ المجال الزراعى مما دفع الرئيس روزفلت إلى اتباع سياسة تستهدف اعادة رفع الأسعار وضمان دخل عادل ومنصف للمزارعين . . أما الوسيلة لذلك فكانت تجميد جزء من الأرض (أو تركها بورا) لا تزرع ، وقد عرفت هذه السياسة باسم «سياسة مساندة الأسعار» وهى تتحقق عبر أدوات ثلاث هى : أن يبيع المزارعون محاصيلهم مُقدما ، على أن تكون الدولة هى المالك الحقيقى للمحاصيل أو أن تحدد الدولة الحد الأدنى للأسعار على أن تتكفل بدفع الفرق فى حالة انخفاض الأسعار عن هذا الحد . .

والأداة الثالثة هى «تبوير الأرض» أو تجميدها . كما أسلفنا ولقد انطلقت الزراعة الأمريكية إلى أعلى وحققت أرباحا ضخمة رسخت فى النهاية إحدى قواعد القيادة الأمريكية للعالم .



ثمة نقطة أخرى تتعلق بعلاقة أمريكا بباقى دول العالم فقد أدى الانتعاش الذى شهدته الزراعة الأمريكية على صعيد التصدير عقب الحرب العالمية الثانية ثم التحديث الذى أصاب الميدان الزراعى حتى فترة الستينيات ـ إلى أن تضطلع أمريكا بتقديم المساعدات . وفى السبعينيات بدأت تعيش رغم الأزمات البترولية عمرا ذهبيا جديدا خصوصا عندما أصبحت دول الشرق الأوسط المصدرة للبترول و(كذلك روسيا) من أول المستوردين للمنتجات الزراعية الأمريكية (الصادرات كانت ٧,٣ مليار دولار فى عام ١٩٧٠ وأصبحت ٤٣,٣ مليار فى عام ١٩٨١) .

نقطة ثالثة محورية هى الصراع مع أوروبا فقد انخفض طلب أوروبا ـ من القمح الأمريكى من ناحية ، وظهرت مُنافسات للإنتاج الزراعى الأمريكى فى دول العالم الثالث من ناحية أخرى . . وفى هذه المرحلة ـ وتحديدا منذ عام ١٩٧٠ ، أصبحت السياسة الأمريكية أكثر عدوانية مثلما كشفت عن ذلك حرب الذرة عام ١٩٨٦) . . فأسبانيا والبرتغال انضمتا إلى السوق الأوروبية المشتركة ، وطبقتا مبدأ الأفضلية ـ واتجهت لشراء الذرة من أوروبا بعد أن كانت «الزبون الأول» للذرة الأمريكية .

وقد انعكس هذا الصراع فى مفاوضات أورجواى عندما ألحت أمريكا على إبعاد منافسيها وفتح الأسواق أمام منتجاتها . . ولاشك أن أوروبا كانت هى أول المنافسين وكذلك اليابان .

ورغم تحفظات كثيرة وخلافات شديدة إلا أن أمريكا خرجت من مفاوضات أورجواى مُنتصرة لأنها حققت معظم ما كانت تريد ، ومنها أنها ضمنت مكتسباتها على الأقل حتى عام ٢٠٠٣ .

وكان طبيعيا أن يلعب قطاع البنوك دورا أساسيا فى تعظيم مكانة الولايات المتحدة فها هو يُصبح من أقوى القطاعات على الرغم من أزمة الثمانينات التى كان قد مر بها . لكنه تجاوز الصعاب ، ونجح فى التكيف مع الظروف الجديدة .

أما قطاع التمويل فهو مهم وخطير سيّما إذا وضعنا فى الاعتبار أن أمريكا هى أكبر مالك فى العالم لرؤوس الأموال . . وقد ارتفعت المدخرات فيها من ٨٥٩ مليار دولار فى عام ١٩٨٠ إلى ٤٥٧٠ مليار فى عام ١٩٩٤ .

ويضع الأمريكيون مدخراتهم فى مؤسسات تمويلية بلغ عددها فى عام ١٩٩٢ نحو ٦٠ مؤسسة تدير ١٣ مليار دولارا وأصبح عددها فى عام ١٩٩٤ حوالى ٣ آلاف مؤسسة تدير ١٦٠ مليار دولار .

وكان من نتائج ذلك أن الأسواق عرفت اتساعا مستمرا . . ومواد التمويل تقدمت سريعا ، وأصبح الاقتصاد الأمريكى يتسم بالتفاؤل رغم الأزمة الأسيوية . .

ولمزيد من التوضيح فى هذه النقطة تحديدا ، يتحدث كتاب «القيادة الأمريكية» عن ثلاثة أنواع من الهيمنة هى :



الهيمنة التجارية والهيمنة النقدية والمالية ، ثم الاستثمارات المباشرة لأمريكا فى الخارج وفيه يتبدى لنا أن قوة أمريكا وديناميتها فى المجال الصناعى تحركان الاقتصاد الأمريكى برمته حتى لتصبح أمريكا - والحال هذه - فى قلب العالم الاقتصادى وهو ما يسمح لها فى النهاية بممارسة دور القائد . . (بفرض احترام القوعد التى تراها وجلب أكبر قدر من المكاسب) . والدليل على ذلك أن الإدارة الحالية فى أمريكا - ومنذ عام ١٩٩٢ وضعت الدبلوماسية التجارية محورا أساسيا فى سياستها الخارجية اعتمادا على الوسائل النقدية والمالية . فالقوة تعبر عن نفسها فى الاستثمارات المباشرة .

وبالنسبة للهيمنة التجارية فإن أمريكا ، بدءا من الحرب العالمية الأولى - أصبحت فى قلب التجارة العالمية وساعدت حلفاءها ، ومارست - فى ذات الوقت ضغوطها عليهم .

كما كانت أيضا مصدر «الجات» انطلاقا من إيمانها بأن القوة هى الحق!

وأمريكا فى ذات الوقت - كانت أول دولة تجارية عالميا وتاريخها معروف فى هذا الاتجاه فهى منذ نهاية القرن الـ١٩ ، كانت الدولة الثالثة تجاريا - وتحقق فوائض منذ عام ١٨٩٥ ، ووزنها التجارى العالمى ظل فى تزايد مستمر حتى النصف الأول من القرن العشرين . . وتضاعف بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية لأن القوى التجارية الأوروبية تراجعت بسبب الحرب .

ورغم بعض الصعوبات التى عرقلت مسيرة التجارة الأمريكية إلا أن الصادرات واصلت ارتفاعها ، والهياكل التجارية تجاوزت خسائرها . . وبلغت الصادرات فى عام ١٩٩٥ نحو ٥٦٨,٩ مليار دولار ، أما الواردات فبلغت ٧٥١,٣ مليار .

وهو ما يعنى أن أمريكا كانت أول مصدر فى العالم وأول مستورد أيضا .

باختصار أن أمريكا أصبحت فى قلب التجارة العالمية منذ ما يزيد على ٥٠ عاما .

وبالنسبة للهيمنة النقدية والمالية ، فالثقل الاقتصادى يتزايد باستمرار وكذلك الفوائض التجارية ، مما جعل (الدولار) يأخذ مكان (الجنيه الاسترلينى) ، وجعل أمريكا تقفز إلى الصدارة لتحتل مقعد المملكة المتحدة ولتصبح أول قوة مالية فى العالم . بعد أن أصبح الدولار العملة الدولية الأقوى ، منذ مؤتمر «بريتون وودز» الذى نظمته أمريكا ، فى عام ١٩٤٤ لكى تعيد بناء النظام النقدى العالمى . . وبقرار من الرئيس الأمريكى نيكسون الذى أعلن الغاء الغطاء الذهبى للدولار فى ١٥ أغسطس عام ١٩٧١ .

وفيما تتعلق بالاستثمارات الأمريكية المباشرة فى العالم فإن ثمة دينامية أمريكية معروفة فى هذا الاتجاه منذ نهاية القرن التاسع عشر بين عامى ١٨٧٥ ـ ١٨٩٥ حيث كانت معظم الاستثمارات مركزة فى (القطاع الأولى) وفى مجال المؤن والبنية التحتية .

وكـان من نتـائج ذلك ، وعلى مـر السنين ، أن اتجـهت الاستثمارات الأمريكية إلى كل بقاع الأرض . . صحيح لقد ظلت بعض المناطق بعيـدة مـثل أفـريقـيـا التـى تغيـر الحـال فى السنوات الأخيرة بالنسبة لها مع التقارب الأمريكى منها وروسيا التى تبدل الحال معها أيضا ، ثم آسيا الوسطى الغنية ببترولها ومناجمها ، فقد اتجهت أمريكا إليها أيضا فى الفترة الأخيرة .

وكان طبيعيا أن يؤدى هذا التنوع فى المشروعات والاستثمارات الأمريكية لترسيخ (الهيمنة الأمريكية) بكل معانيها ، كما جعل أمريكا تتصرف دائما من أجل مصالحها . . وقد تلجأ إلى التدخل العسكرى أو السياسى إذ لزم الأمر .

فـفى عـام ١٩٧٣ ـ على سـبـيل المثـال ـ دبر جـهـاز المخـابرات الأمريكى ـ انقلابا فى شيلى ضد سلفادور الليندى عقابا له على تأمـيـمـه لمناجم النحـاس بدون دفع تعـويضـات مما عـرض المصـالح الأمريكية للخطر!





الفصل الثالث

الهيمنة الأمريكية بين «دبلوماسية» القوة «وديمقراطية» السوق

ثمة مجموعة من الأحداث والتواريخ الفاصلة فى مسيرة أوروبا والعالم ، كانت بمثابة التمهيد الذى سبق (أو قاد إلى) ترسيخ واقع الهيمنة الأمريكية منها أن سنوات الأربعينات شهدت تغييرا كبيرا فى السياسة الخارجية الأمريكية . . ربما بسبب التهديد الذى كانت تمثله دول «المحور» والتهديد الآخر القادم من ناحية الكتلة الشرقية خصوصا فى الفترة من ١٩٤٥ وحتى ١٩٥٠ ، ثم الحرب الأهلية فى اليونان ، وإقامة الديمقراطيات الشعبية (تحت السيطرة السوفيتية) فى أوروبا الوسطى ، والشرقية وكذلك الحرب فى كوريا .

وكلنا يذكر أنه فى عام ١٩٤٦ تحدث تشرشل عن الستار الحديدى الذى شطر أوروبا إلى نصفين ، وفى العام ١٩٤٧ بدأت الحرب الباردة ، وأصبحت الولايات المتحدة فى هذه الحالة خط الدفاع الأول عن العالم الحر ، وساد لبعض الوقت مذهب ترومان (مذهب السد أو الحجز) ثم توالت شبكة التحالفات ، وانطلقت أمريكا فى سباق التسلح مع الاتحاد السوفيتى .

أما الحدث الأبرز فكان سقوط حائط برلين فى ٩ نوفمبر ١٩٨٩ ، وتحرر أوروبا الوسطى والشرقية ، وفى ٢٥ ديسمبر ١٩٩١



إنهار الاتحاد السوفيتى لتحل محله ١٥ دولة وتكون النتيجة انتصارا للولايات المتحدة فى الحرب الباردة ، لتبقى الديمقراطية والرأسمالية النموذجين الوحيدين فى الحلبة ، لكن تهديدات جديدة تفرض نفسها على الولايات المتحدة التى تتمسك بدورها (أو بصورتها) كشرطى فى العالم . . وهو دور يقبله المسئولون الأمريكيون المقتنعون «بسمّو» بلدهم و«رسالتها» وساعد التأثير الثقافى كثيرا فى ترسيخه . .

فضلا عن جملة من تهديدات تحيط بالقيادة الأمريكية الجديدة التى تكرست منذ عام ١٩٨٩ ومنها انفجار «الحس الوطنى» لدى دول الكتلة الشرقية خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى والمثال الصارخ على ذلك الأزمات المتلاحقة التى تعيشها أوروبا البلقانية ويوجوسلافيا على وجه الخصوص .

ثم صعود قوى اقليمية تسعى إلى امتلاك الأسلحة النووية مثل العراق وبعض الدول الآسيوية . ثم الانتشار النووى ويضطلع به العلماء والعسكريون السوفييت السابقون الذين يروّجون منُتجاتهم فى الدول الراغبة فى امتلاك السلاح النووى . ولا ننسى أن هناك دولا تساعد فى هذا الانتشار مثل «الصين» التى تساعد «باكستان» ناهيك عن القلق الناجم عن الخوف من الأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية .

تهديد آخر يأتى من ناحية صعود التعصب والتطرف خصوصا (التعصب الإسلامى) والمعروف أن أمريكا كانت أول من شجع

التعصب الإسلامى لمواجهة الشيوعية فى السبعينات . . وفى عام ١٩٧٩ اندلعت الثورة الإيرانية التى أطاحت بالشاه الحليف الكبير لأمريكا . . وعاش المجتمع الدولى فى الثمانينات موجه من الخوف من وقوع اعتداءات . . ووصول بعض القوى المتعصبة المتطرفة إلى السلطة كما هو الحال فى السودان ، وكما سيحدث لو نجح المتطرفون فى الوصول إلى السلطة فى الجزائر . .

تهديد خامس هو الإرهاب الذى تمثله ـ فى عيون أمريكا ـ بعض الدول مثل ليبيا المسئولة عن اعتداءين الأول لوكيربى ، والثانى فى النيجر بأفريقيا . .) ثم هناك ارهاب يسببه اليمين الأمريكى المتطرف المسئول عن حادث أوكلاهوما فى ١٩ ابريل ١٩٩٥ .

تهديد سادس تجسده المخدرات ، والمافيا ، والجريمة الدولية .

كل هذه التهديدات جعلت أمريكا تضع قائمة «بالدول الشريرة» التى ينبغى عزلها دبلوماسيا ، ومقاطعتها اقتصاديا وهى ـ من وجهة النظر الأمريكية (ليبيا ، والعراق ، وإيران ، والسودان ، وكوريا الشمالية ، وكوبا) .

وفى هذا الخصوص فإن هناك بعض المذاهب الأمريكية التى تسير فى اتجاه تكريس الزعامة الأمريكية ، ومنها مذهب الرئيس جورج بوش الذى اعتبر أمريكا الوسطى منطقة نفوذ خاصة بالأمريكيين يفعلون بها ما يشاءون . . وكان قد قرر التدخل فى (بنما) لمعاقبة الجنرال نورويجا بسبب التجارة فى المخدرات . . وبعد

الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ تصرف بوش بنفس الطريقة عندما رأست أمريكا التحالف الدولى ، وكسبت الحرب ضد العراق فى عدة أيام . . وهى حرب غنية بالدلالات منها أن أمريكا خشيت على مخزون البترول فى هذه المنطقة ، ومنها أنها أرادت أن تحد من طموح العراق (اقليميا ، ونوويا) ، والمعروف أن أمريكا أقدمت على مثل هذه التصرفات تحت ستار الأمم المتحدة والشراكة مع الحلفاء . . أما تمويل حرب الخليج فقد قامت به دول لم تشارك فيها مثل : اليابان ، وألمانيا ، أما الرئيس كلينتون فله مذهب آخر ، أعلن عنه فى حملته الانتخابية فى عام ١٩٩٢ ، وهو اعطاء الأولوية للسياسة الداخلية والاقتصادية (بما يعنيه من تحرر وانفتاح على الأسواق) .

والمعروف أن قادة أمريكا يؤمنون بأن كل ما هو فى صالح أمريكا فهو بالضرورة فى صالح دول العالم . ومن ثم انطلقت سياستها مع كلينتون فى اتجاه ترويج الديمقراطية واقتصاد السوق . . فإذا كان العدو الأول إبان الحرب الباردة هو الشيوعية ، فهو حاليا مذهب الحمائية (فرض جمارك على السلع) . .

وعلى كل حال ، تواصل أمريكا جهودها للحفاظ على صورتها (كشرطى) فى العالم ، هذا الدور الذى لم يُقلل منه فى قليل أو كثير ، رغبة الاتحاد الأوروبى فى أن تكون له سياسة خارجية وأمنية موحدة والسبب هو فشل أوروبا العظمى فى حل أزمة البوسنة!

وفيما يتعلق بتأكيد أو ترسيخ «القيادة الأمريكية» ، يتحدث تقرير لوزير خارجية أمريكا السابق وارين كريستوفر يتحدث فيه عن أربعة مبادىء وخمس أولويات لما يسميه «بالفعل الدولى الأمريكى»[1] . .

L'action internationale des etats unies.

المبادىء هى : أن أمريكا ينبغى أن تقود العالم ، وأن تنمى علاقاتها مع القوى الكبرى الأخرى مثل الاتحاد الأوروبى ، وروسيا ، واليابان ، والصين ، وأن تسهم فى تفعيل وحيوية مؤسسات التعاون الاقليمى والعالمى مثل الأمم المتحدة ، أما المبدأ الرابع والأخير فهو مساندة أمريكا للديمقراطية وحقوق الانسان لأن ذلك يصب فى النهاية فى نهر المصلحة الأمريكية الكبرى .

أما الأولويات الخمس فهى ترسيخ الأمن الاقتصادى ، وتطوير الأمن الأوروبى ، وسلام الشرق الأوسط ، ومكافحة انتشار الأسلحة النووية ، ومكافحة الإرهاب والمخدرات والجريمة المنظمة .

وفيما يتعلق بالأداة العسكرية ونتائجها ، فإن هناك انخفاضا ملحوظا فى الأنفاق العسكرى (من ٤٢٦ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ إلى ٣٧١ مليارا فى عام ١٩٩٠) إلى جانب تراجع نووى سجلته اتفاقات كثيرة وقعتها أمريكا مع روسيا الوريث النووى للاتحاد السوفيتى (السابق) . . وتطوير التكنولوجيا العالية فى التسليح ، ولقد كشفت حرب الخليج عن كفاءة هذا السلاح عبر

(1) Le Leaderschip amercian. p. 81.



المعلومات والطائرات الخفية الأمريكية التى تجمع كل البيانات . . ناهيك عن «قوات التدخل السريع» التى تصل إلى كل مكان فى العالم وهى مُجهزة ، ومدربة بدرجات عالية .

ولكى تفعل الولايات المتحدة كل ذلك فإنها لاتفتأ تدخل فى مواجهات مفضوحة ـ بمعنى ما من المعانى ـ مع المنظمات الدولية فها هى (أمريكا) تبدو راغبة فى أن تلعب المنظمات الدولية دورا حاسما فى حل الخلافات بين الدول ، وتزعم أنها تريد إحلال شراكة مع المنظمات الدولية بدلا من (القيادة الأمريكية) ، لكن الوقائع تؤكد أن أمريكا لاتريد بالفعل سوى تكريس قوتها هى ، لا قوة المنظمات الدولية . . والثابت أنها لاتسُدد الحصص المالية المستحقة عليها للأمم المتحدة . . كما وقفت ضد اعادة ترشيح د . بطرس غالى لفترة ثانية على رأس المنظمة الدولية . . بمعنى آخر إن أمريكا ترغب فى أن تكون المنظمات الدولية تحت تصرفها ، وبين يديها!

وفيما يتعلق بالدبلوماسية العالمية فى أمريكا اللاتينية ، فإن أمريكا اللاتينية كانت دائما فى نظر قادة أمريكا منطقة نفوذ خاصة بهم . . ولا يغيب عن بالنا مذهب مونرو ١٨٢٣ (فى القرن الماضى) الذى كان يعارض أى تدخل أوروبى فى أمريكا اللاتينية .

فضلا عن الأولوية الاقتصادية فى الدبلوماسية الأمريكية ومساندة أمريكا لدول القارة (مثال : ساندت المكسيك فى أزمتها

الناجمة عن هروب رؤوس الأموال منها فى عام ١٩٩٤ . . وهى تحرص على ارساء ديمقراطية السوق عبر البرامج الهيكلية التى تفرضها مؤسسة F.M.I على الدول المثقلة بالديون . . كما تضغط على هذه الدول لتسير باتجاه الانفتاح والخصخصة (يُذكر أن شركات كبرى تشترى برأسمال أمريكى - الشركات العاملة داخل هذه الدولة!) .

وشيء شبيه بذلك على الصعيد السياسى حدث فى هايتى عندما ساندت أمريكا عودة الأب ارستيد ، وأيا كان الأمر فإن التدخل الأمريكى فى هذه القارة هو أمر مألوف ، مع فارق واحد هو أن التدخل قديما كان تحت تأثير أن هذه المناطق هى طليعة الشيوعية ، أما اليوم فالتدخل لإرساء مفاهيم (ديمقراطية السوق) .

وبالنسبة لأوروبا ، فإن الأمر يتحدد عبر ثلاثة مستويات من العلاقة . . المستوى الأول هو العلاقات الداخلية فى إطار الهيكل الكلاسيكى لحلف الأطلسى والثانى هو علاقات الدول الأطلسية مع دول الاتحاد السوفيتى السابق ، والثالث هو علاقات دول الفيدرالية الروسية مع دول الحلف ، ودول أوروبا الشرقية . ودون غض الطرف عن الخلاف الأمريكى - الفرنسى ، ومحاولة أمريكا ارضاء روسيا بضم الأخيرة إلى مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى . . فإن منطقة الشرق الأوسط تطرح فى الأذهان مباشرة العلاقة الحميمة بين أمريكا وإسرائيل ، والتى بمقتضاها تقدم



الأولى للثانية الدعم السياسى والعسكرى . . ثم تعثر المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين .

أما فى الخليج ، فأمريكا ترفض أى محاولة من جانب شركائها لإنهاء حصارها على العراق الذى تراه (شرا كله) بالنسبة لسياستها فى المنطقة .

وفى الشرق الأقصى ، تظهر الصين كقوة اقليمية تعمل لها أمريكا ألف حساب ، وتتركز جدلية العلاقة بين الدولتين حول الموقف من تايون ، ومن حقوق الانسان . .

وأخيرا تأتى أفريقيا التى تقترب منها أمريكا كثيرا ، فى الفترة الأخيرة ، فها هو جورج بوش يتدخل فى الصومال عسكريا وتحت مظلة الأمم المتحدة ، ثم تتوالى القمم الأفريقية ـ الأمريكية ويعلن بيل كلينتون عام ١٩٩٧ ، أن أفريقيا لها الأولوية فى الدبلوماسية الأمريكية ، وأن ظلت المساعدات الأمريكية لشعوب أفريقيا ضعيفة بالمقارنة مع دول أوروبية أخرى مثل فرنسا .

■ وماذا عن الهيمنة الثقافية ؟

الثابت أن أمريكا تسعى منذ فترة طويلة إلى فرض سطوتها الثقافية لكن أطرافا كثيرة فى أوروبا ، على وجه الخصوص تعلن رفضها للمنتجات الثقافية القادمة من أمريكا ، وتؤكد أنها منافية فى أخلاقها ومبادئها للثقافة الكلاسيكية المعروفة فى القارة العجوز (قارة أوروبا) .

وإبان خطة مارشال الشهيرة أعلن الشيوعيون فى فرنسا رفضهم (للمنتج) الثقافى الأمريكى ورفعوا شعار : (امبريالية الكوكاكولا) . . وفى الستينات شاع مفهوم الامبريالية الثقافية الأمريكية . وكشفوا أن هناك ترابطا بين ثلاثة أنواع من الامبريالية : الأولى امبريالية صناعية رأسمالية . والثانية امبريالية عسكرية ، والثالثة امبريالية ثقافية .

ومن مظاهر الهيمنة الثقافية استهلاك الكوكاكولا وانتشار الوجبات السريعة ، وتعلم وانتشار اللغة الانجليزية المتأمركة! أما أدوات ذلك فهى المعلوماتية ، والأفلام ، والمسلسلات التى تنتشر فى العالم أجمع كانتشار النار فى الهشيم . . وتعتمد الهيمنة الثقافية على التكنولوجيا الجديدة فى دنيا المعلوماتية والاتصال ، ثم الإنتاج والصادرات للمواد والخدمات ، وسيادة القانون الأمريكى الذى أصبح والحال هذه ، هو القانون الوحيد المتمرس فى قضايا الاتصالات والاستهلاك . ثم احتكار الفتوحات العلمية وليس أدل على ذلك من أن من بين ٤٥٠ عالما فازوا بجائزة نوبل للعلوم يوجد ١٨٧ أمريكيا . . ناهيك عن الانجازات والاختراعات الجبارة فى مجال السمعيات والمرئيات ، التى جعلت من أمريكا ـ فى النهاية ـ دولة الميديا الكثيفة .

وكان طبيعيا ـ أن تصبح أمريكا قبلة لكل الطلاب والباحثين من جميع أنحاء العالم ، فالإحصاءات تكشف أن ٤٥٠ ألف طالب



أجنبى كانوا يدرسون فى أمريكا فى عام ١٩٩٣ ، وأن عددا كبيرا منهم فضّل البقاء هناك بعد انتهاء الدراسة . .

ولئن كان ينبغى ألا ننسى الإذاعات ، والشاشات التليفزيونية الموجهة إلى الخارج بغرض ترويج مبادىء (ديمقراطية السوق) فى العالم . . فلاشك أن الامبريالية الثقافية الأمريكية تثير مخاوف الأعداء والأصدقاء على السواء . . ففى زمن الحرب الباردة كانت الدول الشيوعية تعارض البرامج الأمريكية وتقوم بالتشويش عليها . . كما كانت فرنسا بالمرصاد منذ البداية لهذا المدّ الاعلامى الثقافى الأمريكى رغم الاتفاقات المبرمة بينهما . . ولعل مفاوضات أورجواى وموقف فرنسا المطالب «بالاستثناء الثقافى» واعتبار المنتج الثقافى (مختلفا) عن باقى البضائع العينية(★) . . هو أكبر دليل على رفض فرنسا للسطوة الثقافية الأمريكية . ولقد ظهر هذا الرفض فى أشكال أخرى أكثر عنفا . . مثلما حدث فى إيران الخومينى التى اعتبرت أمريكا «الشيطان الأكبر» ورمز الشر فى العالم . . ولعل هذا النوع من الرفض العنيف هو الذى قاد الكاتب السياسى الأمريكى صموئيل هينتجتون إلى الحديث عن صراع الحضارات ، مبشرا بصدام يكون طرفاه : الغرب من ناحية والإسلام والكونفوشيوسية من ناحية أخرى .

أيا كان الحال ، فالأمر الخطير هو أن الدور الذى كانت تلعبه أمريكا فى الفترة الماضية قد انتقل من دور (القائد الأمريكى) إلى

(★) أنظر : العولمة وأشياء أخرى - ريجيس ديبرية (ملاحق الكتاب) .

دور (الكبير الأمريكى) . . والفارق بين الدورين خطير ، فأمريكا كقائد تعنى أنها دولة قوية تتبعها الدول الأخرى لأنها تفرض معاييرها التى تسير باتجاه الخير للشعوب . . أما الدور الثانى وهو دور الكبير الأمريكى فتعنى أنها دولة تتبعها الدول الأخرى لأن هذه الأخيرة لا بديل أمامها سوى ذلك !





الفصل الرابع

بين «توسيع حلف» الأطلنطى و«ترسيخ» الهيمنة!

إذا كانت حرب الخليج قد أطلقت مفهوم «النظام العالمى الجديد» ، فإن حرب كوسوفا كانت المناسبة التى رجحت الرأى الأمريكى حول «الوظيفة الجديدة لحلف الأطلنطى» . . وهو ما يعنى أن الحديث عن فقدان الحلف «لسبب وجوده» باختفاء الاتحاد السوفيتى من على الخريطة الدولية أصبح حديثا (فارغا من المعنى) ، لأن الاستراتيجية الجديدة للحلف قد وضعت فى اعتبارها ضرورة تأقلم الحلف مع الأوضاع المستجدة ، ومن ثم وضع عقيدة جديدة تختلف عن العقيدة القديمة (الموضوعة فى عام ١٩٩١) والتى لم يعد لها معنى بحكم التطورات الاستراتيجية التى عرفها العالم ، وقادت حلف وارسو إلى الاختفاء .

وهذه العقيدة الجديدة تتأسس على ثلاثة محاور :

الأول : مصادر التهديد الجديدة ، والثانى : المسرح الجديد للعمليات ، والثالث : المرجعية السياسية لاتخاذ القرار . . وقد عبرت الولايات المتحدة على لسان وزيرة خارجيتها مادلين أولبرايت فى أكثر من مناسبة عن تصورها لهذه العقيدة (أو الاستراتيجية الجديدة) التى تجعل من أسلحة الدمار الشامل (البيولوجية والكيماوية) خطرا جديدا بدلا من الترسانةالنووية السوفيتية ،



وتطالب تبعا لذلك بضم الشرق الأوسط إلى مسرح العمليات باعتباره من وجهة نظرها ، منطقة تمركز «للدول المارقة» المشتبه فى امتلاكها لهذه الأنواع من الأسلحة . كما تصر - فى الوقت نفسه - على اعتبار نفسها (أى الولايات المتحدة) وحلفائها مصدر القرار ، مما يعنى القدرة على التصرف من دون العودة إلى مجلس الأمن .

ورغم الخلافات الأمريكية - الأوروبية حول تفاصيل هذه الاستراتيجية الجديدة ، إلا أن الولايات المتحدة بشكل أو بآخر تمكنت من تغليب وجهة نظرها . . وتحديث المفهوم الاستراتيجى الذى يجيز للحلف القيام بمهام وعمليات خارج إطار المادة الخامسة من ميثاقه التى كانت قصرت اتخاذ القوة المسلحة إلا فى حالة تعرض إحدى الدول الأعضاء فقط للهجوم العسكرى .

ومما ساعد على عدم تصعيد هذه الخلافات - إلى حد كبير - بين الولايات المتحدة من ناحية ، والدول الأوروببية من ناحية أخرى ، أن دولة رائدة أوروبيا مثل (فرنسا) ، لم تخف فى أى لحظة رغبتها فى تحديث حلف شمال الأطلنطى .

فها هو الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى أول حديث له عقب توليه السلطة فى قصر الإليزية يعلن عن أن من بين أهدافه تحديث الحلف إلى جانب إنجاح الاتحاد الأوروبى ، وإيجاد قاعدة أوروبية للدفاع .

ويضيف : لابد من إيجاد دفاع أوروبى حقيقى لأنه لاتوجد حضارة تستطيع أن تعيش طويلا إذا لم تكن لديها وسائل الدفاع

عن نفسها . . وأنه من المنطقى ـ والكلام مازال للرئيس الفرنسى ـ أن يتسع الحلف باتجاه الشرق ، لكن هذا الاتساع لن يكون من نتائجه أبدا تخويف روسيا أو إهانتها . .

والثابت أن عملية التوسيع بمفرداتها لم تثر مناقشات طويلة فى فرنسا . . فالفرنسيون ينظرون إلى «توسيع الحلف» على أنه أمر طبيعى ، وتطور إيجابى ، وإن لم يمنع ذلك ـ بطبيعة الحال ـ من وضع بعض الانتقادات أو التحفظات من جانب عدد من المسئولين السياسيين والعسكريين فى أوروبا وبشكل خاص فى فرنسا التى تهتم اهتماما كبيرا ليس فقط بموقع الأعضاء الجدد داخل هيكل الحلف ، ولكن أيضا بمستقبل حلف «الناتو» أملا فى أن تكون له شخصية أوروبية فى الدفاع والأمن .

أول هذه الانتقادات أن الرئيس شيراك كان قد عرض فى قمة الناتو (مدريد عام ١٩٩٧) قبول انضمام رومانيا وسلوفاكيا ضمن الموجة الأولى . . لأن انضمام رومانيا على وجه الخصوص يحقق لفرنسا هدفين :

الأول: هو إدخال دول (فرانكوفيل) أى مُحبة لفرنسا ضمن الحلف .

والثانى: هو إسماع صوت آخر «مُتنافر» مع الولايات المتحدة .

ثمة قضية أخرى ترتبط بتوسيع حلف الناتو وهى دوافع الدول المرشحة للانضمام . . فقد لاحظت فرنسا أن أبرز الدوافع هى الرغبة فى الانتقام من «موسكو» والخوف الدائم من أن يأتى تهديد

عسكرى من الشرق . وإن كان الخطاب الرسمى لأعضاء الناتو والدول المرشحة للانضمام يتبنى خطا مختلفا فى إشارة إلى اختفاء هذا النوع من الخطر .

وأيا كان الأمر ، فإن عملية توسيع الناتو قد سارت فى طريقها الطبيعى ، وكانت إشارة البدء - عمليا - فى عام (١٩٩٨) الذى شهد انضمام أعضاء جدد هى المجر ، وبولندا ، وجمهورية التشيك .

وفى أبريل من العام نفسه ، وافق مجلس الشيوخ الأمريكى على فكرة التوسيع بأغلبية ٨٠ صوتا مقابل ١٩ صوتا . وإن لم يمنع ذلك من تزايد المناقشات والسجالات الطويلة التى عمت جميع الدوائر السياسية فى الولايات المتحدة نفسها وأوروبا ، وظهور معارضين يحذرون من مغبة هذا التوسيع ، واقترح البعض تصورات أخرى ، لكنها جميعا لم تُقدم البديل المنطقى لعملية التوسيع وانضمام الدول الثلاث : المجر - وبولندا ، وجمهورية التشيك .

وقد بلغ الشطط بالبعض حدودا قصوى جعلته يطالب بحل الحلف إلى جانب حلول أخرى تصب جميعا فى غير مصلحة «الوحدة الدفاعية» الأمريكية - الأوروبية(★) .

جانب من هذه المحاذير (أو التخوفات) يأتى من الاعتقاد بأن روسيا ترفض فكرة التوسيع من أساسها ، وخصوصا انضمام دول من أوروبا الشرقية للحلف . . ومن ثم ، فإن رد فعلها سيكون قويا ، وصارما!

(★) أنظر : النزاع الفرنسى - الأمريكى حول أوّربة الحلف . (ملاحق الكتاب) .

وفى المقابل يرى المعتدلون أن روسيا لا تُشكل أى خطر فى هذه المسألة بالذات ، وأن الخوف من رد فعل الروس هو خوف لايتأسس على معطيات صحيحة لأن الشعب الروسى فى الآونة الأخيرة مشغول كثيرا بأوضاعه الداخلية . . وأزماته المتلاحقة التى لاتترك له مجالا للتفكير فى أمر توسيع حلف الناتو . . ناهيك عن أن موسكو لم يكن لديها الإحساس ـ منذ البداية على الأقل ـ بأنها مستنفرة ، أو مستعدة ـ عمليا ـ لمنع هذا التوسيع!

إلى جانب أن الاتفاقات التى وقعها حلف الناتو مع روسيا فى عام ١٩٩٧ قد ساعدت كثيرا فى تهدئة القلق الروسى إزاء هذه المسألة . . وهى الاتفاقات التى سمحت لروسيا بالتعبير عن نفسها فى إطار الحلف ، دون أن يكون لها الحق فى استعمال حق الفيتو بشأن القرارات .

كل ذلك لايمنع من أن روسيا (أو بالأحرى الاتحاد السوفيتى) كان يحرص طوال الحرب الباردة على زرع الشقاق والخلافات بين أعضاء الحلف . . لكن الصورة اليوم قد تغيرت تماما . . فروسيا لاتسعى ـ بشكل فاعل وحاسم ـ لمعارضة المبادرات الأمريكية ، أو مبادرات الحلف على كل حال .

ثمة محاذير أخرى تتعلق بمستقبل الحلف فى القرن المقبل وتحديدا معايير أو شروط الانضمام إليه . . فرغم الضغوط الكبيرة ، فشلت رومانيا ، وسلوفانيا ودول البلطيق فى الانضمام ضمن موجة



التوسيع الأولى . . إلا أن برنامج المشاركة من أجل السلام للحلف (الذى تم إطلاقه فى قمة بروكسل فى يناير عام ١٩٩٤) يسمح بمساندة هذه الدول إزاء مسألة الأمن المشترك ، كما يسمح بمساندة الدول الأخرى الراغبة فى الانضمام للحلف فى المراحل اللاحقة .

وسيكون من المقرر ـ على الأقل ـ إتاحة الفرصة أمام هذه الدول للمشاركة فى الممارسات السياسية والعسكرية مع الدول الأعضاء والسماح لعدد من عسكرييها بالمشاركة فى التأهيل والإعداد الذى يقدمه المركز الأوروبى (جورج س . مارشال) للدراسات الأمنية (ومقره ألمانيا)[١] .

وتشير التوقعات إلى أن الدفاع الجماعى سوف يكون المهمة الرئيسية للحلف فى المرحلة المقبلة . . وبحسب المناقشات الكثيرة التى دارت حول الدور النوعى للحلف عام ١٩٩٨ ، فإن النية معقودة على ألا تكون هناك حاجة إلى نشر قوى عسكرية مقدما ، وإنما ستلعب «قوات التدخل السريع» دورا رئيسيا فى استراتيجية الحلف الجديدة . . التى تقضى بتشكيل مجموعة القوى المسلحة متعددة الجنسية (GFAM) . . ووظيفتها ضم وإدماج الوحدات المقاتلة من الدول الأعضاء ، والدول غير الأعضاء (إذا لزم الأمر) .

أما قيادة عمليات هذا الكيان ، فستكون إما للحلف أو للأوروبيين .

(1) Puissances et influences; P. 140.

ولاشك فى أن هذا المفهوم الجديد لمجموعة القوى المسلحة مُتعددة الجنسية سوف يحقق هدفين :

الأول: حث حلفاء الولايات المتحدة على تولى مسئولية أمنهم الخاص ، وتعطيل تفكيرهم الساعى إلى إيجاد منظمة دفاعية منافسة للناتو .

والثانى: أن يعيد حلف الناتو حساباته بشأن وسائله ، وقوته العسكرية ، والتهديدات التى تترصده . .

وهذا الهدف الثانى قد عبر عنه المؤرخ دونالد كاجان من جامعة بال بقوله(1) :

«إن توسيع حلف الناتو سيكون أمرا سيئا (وليس فقط غير مفيد) ، إذا لم يفرض القوة العسكرية التى تضمن له الوفاء بالالتزامات التى كان قد تعهد بها» .

بكلمة أخرى: لن يكون بوسعنا أن نتباهى إذا عجز حلف الناتو عن فرض قدراته العملية . . وستكون النتيجة الحتمية لذلك أن المصداقية فيه كحلف ، وكقوة ، ستكون ملغومة أو مشكوكا فيها!

ويطرح رجال الاستراتيجية الدولية السؤال التالى :

● ما هى أهمية هذه القوة المسلحة التى يشارك فيها الأعضاء الجدد فى الحلف ؟!

ويؤكدون ـ فى ذات الوقت ـ أن هذا السؤال ظل مطروحاً للمناقشة طوال العام الماضى فى مختلف الدوائر الأمنية والدفاعية



الأمريكية والأوروبية ، وللإجابة عليه يجب الارتكاز على شيء واحد هو : الحاجات العسكرية الملحة ، وعدم إطلاق الأرقام التعسفية فى هذا الموضوع . . انطلاقا من أنه لايوجد سبب كبير اليوم لكى تتمركز قوات مشاة أو مظليين أمريكيين فى هنغاريا أو بولونيا أو جمهورية التشيك ، وإن لم يمنع ذلك ـ بطبيعة الحال ـ (من وجود أمريكى) محدود فى هذه الدول ، والدول المنضمة حديثا إلى الحلف ـ لتأمين العلاقات مع الدول الكبرى فى المنطقة .

محاذير أو ضوابط أخرى تثيرها النفقات الباهظة التى تتكلفها عملية التوسيع ذاتها . . وقد قُتلت هذه القضية بحثا فى العامين الماضيين أيضا وهى (قضية قديمة ـ جديدة) على كل حال . . لكنها ـ بالإجمال ـ قضية صحيحة ، وقائمة ، والنقاش حولها سوف يبقى مفتوحا .

فالثابت أن عملية التوسيع تحتاج إلى نفقات ضخمة ، لكن لاينبغى أن ننسى أن الإنفاق الجماعى أقل كثيرا من تكاليف الدفاعات الفردية . . كما لاينبغى أن يغيب عن بالنا النتائج الكارثية الصعبة والخطيرة التى سوف تنجم عن رفض توسيع الناتو . . بما فى ذلك إيجاد «فراغ» فى قلب أوروبا الوسطى (المركزية) وما سيترتب عليه من ظهور مؤامرات جيوبوليتيكية عديدة!

وأيا كان الأمر ، فالمحقق أن الأعضاء الجدد فى الحلف يضعون فى حساباتهم نصيبهم الطبيعى والحقيقى فى تكاليف توسيع

الحلف ، ويعلمون أن ذلك سوف يُزيد من موازنات الدفاع الخاصة بهم .

ولئن كانت قضية التوسيع تطرح عدة علامات استفهام حول (شخصية الناتو) فى المرحلة المقبلة ، إلا أن هناك نقطتين تشدان الانتباه :

ـ **النقطة الأولى:** أن حلف الناتو سيكون فى حاجة إلى عدة سنوات يمتثل فيها «أو يستوعب فيها» أول موجة توسيع وانضمام أعضاء جدد إليه .

ـ **النقطة الثانية:** أن الحلف سوف يحرص على رصد وتطوير وتحليل آثار انضمام هذه الموجة قبل السماح بانضمام الموجة الثانية فالثالثة .

كما سيكون من الضرورى ـ قبل أى موجة توسيع ـ وضع الشروط أو الضوابط مجددا ـ وبمنتهى الصرامة ـ أمام المرشحين للانضمام ، والتشدد فى فحص الالتزامات لكل دولة راغبة فى الانضمام سواء فيما يتعلق بالديمقراطية السياسية أو اقتصاديات السوق ، أو مراقبة الجيش بواسطة السلطة المدنية أو العلاقات السلمية مع الدول المجاورة .

بمعنى آخر ، ينبغى أن تكون هناك مصفاة لاتسمح للدول بالمرور إلا بعد فحص دقيق لمدى وفاء هذ الدول بالضوابط المطروحة . . وعدم ترك الباب مفتوحا . . والتشديد على أن قبول الأعضاء الجدد



للحلف ينبغى ألا يكون «حقا» وإنما «امتياز» يحصل عليه كل من استوفى الشروط المطلوب توافرها .

وفى النهاية يوجز رجال الاستراتيجية الدولية الموقف من قضية توسيع حلف الناتو فى عدة نقاط منها :

● أن منظمة حلف شمال الأطلنطى (الناتو) كانت بحق منظمة الأمن فى القرن العشرين ولقد استطاعت أن تحقق ـ بشكل جيد ـ أهدافها . . لكن إذا أرادت أن تبقى منظمة فاعلة فى القرن الحادى والعشرين فعليها ألا تفقد رؤيتها لأهدافها . . وأن تبقى رسالتها الأساسية الدفاع وليس الأمن الجماعى .

● إن أوروبا ليست فى حاجة إلى مُنتدى جديد للنقاش حول قضايا الأمن ، بقدر حاجتها إلى قوة «النار الوحيدة» التى يمثلها حلف الناتو فى مواجهة التهديدات بالاعتداءات المقبلة من الخارج .

● إن الموجة الأولى فى توسيع الحلف سوف تساعد الحلف (الذى حقق هذه اللحظة أهدافه فى أوروبا) على التكيف مع النتائج السياسية والاقتصادية التى أفرزتها مرحلة نهاية الحرب الباردة .

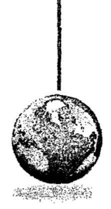
● ليس صحيحا أن اختفاء الاتحاد السوفيتى قد أفقد حلف الناتو سبب وجوده ، فالثابت أن التهديدات التى يحملها المستقبل معه ، أشد تنوعا وخطرا على الأمن الأوروبى من أى وقت مضى .

وهذه المخاطر الجديدة تأخذ أشكالا مختلفة وسوف تأتى من مجالات وميادين غير متوقعة ، تتحدد ملامحها سريعا قبيل الظهور مباشرة .

باختصار : حلف الناتو «المُوسع» هو الضمان القوى ضد التهديدات غير المتوقعة التى تحملها رياح القرن المقبل .

وهو يعتبر ـ فى ذات الوقت ـ يد الولايات المتحدة الطولى التى تصل بها إلى أى مكان تريد . . بمعنى آخر ، حلف الأطلنطى بعقائده القديمة أو المستحدثة بات إحدى الأدوات الجوهرية التى تفرض بها الولايات المتحدة هيمنتها على العالم . . تلك الهيمنة التى أصبحت واقعاً معاشا ، ومألوفا .





القسم الثانى

القرن الواحد والعشرون لن يكون أمريكيا



«لاينبغى أن يقع فى روع المرء ، أن المجتمع الأمريكى ـ من حيث هو المجتمع المثالى القائد ـ يخلو تماما من المشكلات !

فالثابت أنه مجتمع المتناقضات ، وتستوطنه جُملة من المشكلات التى تهدد كيانه . ووحدته ، وهى ليست مشكلات اقتصادية فحسب كما قد يظن البعض ، ولكنها مشكلات تضرب بجذورها فى العمق وتثير درجة كبيرة من القلق فى النفوس وها هو روس بيروت Ross perot الذى كان مرشحا للرئاسة فى عام ١٩٢٢ ، يستقطب نحو ١٧٪ من أصوات الناخبين لأن خطابه الشعبى كان خطابا كارثيا عندما أوضح أن المجتمع الأمريكى أصبح أكثر عنفا . ونسبة الجرائم فيه مرتفعة جدا ، ومدارسه العامة هى الأسوء فى كل الدول الصناعية ، أما استهلاك المخدرات والكوكايين فقد بلغ درجات مزعجة (٥٪ من سكان العالم فى أمريكا يحتكرون نحو ٥٠٪ من الاستهلاك العالمى للكوكايين) . . والطرق والكبارى ومعظم مشاريع التنمية فى طريقها إلى الانهيار والمواطنون لايجدون إلا وظائف وضيعة (رثة) ، والملايين من بينهم لايكادوا يملكون شيئا ذا بال .

المحقق أن مشكلات أمريكا يعود بعضها إلى قرون سابقة مثل مشكلة «العبودية» فى الجنوب ، وبعضها الآخر معاصر وحديث



مثل مشكلة «عدم المساواه» التى تتكرس يوما بعد يوم . . وقد ترجع الأسباب إلى «التعددية العرقية» الضاربة فى أطناب المجتمع الأمريكى . . ثم «التعددية الثقافية» التى يراها البعض خيرا كلها ، بينما يتحفظ عليها آخرون ويرونها شرا كلها!

ويتساءل الكثيرون : ما هى «وسائل الفعل» التى تجابه بها السلطة السياسية هذه المشكلات . . وهل ستصبح وسائل ضعيفة بسبب العولمة . . أم لسوء الإدارة ، أم لضعف الدولة إجمالا . .؟!

وعلى الصعيد الاقتصادى ، فإن هناك جملة من التحديات التى تعترض المارد الأمريكى منها مشكلة الانتاجية التى بدأت فى الظهور .

بدءا من عام ١٩٧٣ . . ففى السابق كانت الإنتاجية تبلغ نحو ٢,٥٪ أو ٣٪ فى العام ، لكنها بدءا من عام ١٩٧٣ ، سارت فى طريق الانخفاض حتى أصبحت نحو ١٪ وهى نسبة مُزعجة بالنظر لمعدلات الإنتاجية فى الدول الأخرى المنافسة لأمريكا مثل اليابان والدول الأوروبية . .

وخطورة هذا الأمر هو أن «علوّ» أو «سموّ» الاقتصاد الأمريكى سيوضع منذ الآن فصاعدا موضع شكوك . . لأن مكاسب إنتاجية المنافسين تتزايد بينما مكاسب إنتاجية أمريكا تسير ببطء نحو الانحدار !

وهناك مشكلة العجز ، والديون فى مواجهة الخارج ، ولقد سجلت أمريكا (فى القرن العشرين) فائضا فى ميزان المدفوعات ،

يشرحه ويوضحه الفائض فى الميزان التجارى وميزان الخدمات ، لكن الموقف قد انقلب تماما فى عدة سنوات . . ففى عام ١٩٧١ سجلت أمريكا عجزا تجاريا ازداد اتساعا فى العشرين عاما الماضية .

ويرى بعض الاقتصاديين أن الأمر يزداد سوءا بالنسبة للاقتصاد الأمريكى إذا ما اتجهت بعض المدخرات إلى (اليورو) العملة الأوروبية الموحدة .

وفى هذه النقطة تحديدا ـ ثمة من يعتقد أن مشكلات الاقتصاد الأمريكى لن تنخفض ، أو تتقلص وخصوصا المشكلات التى تمس العمق ، على الرغم من درجة النمو التى شهدتها السنوات الثمانى الماضية .

وليس من حق الأمـــريــكــيين الشكوى من أن الأجنبى «يشترى بلدهم» ، لأنهم فى الواقع هم الذين يبيعونها إليه لكى يحافظوا – وقتاً أطول – على عاداتهم فى المعيشة والاستهلاك – ولا يجب أن ينسى الأمريكيون أنهم المسئولون عن هذا الحال لواقعهم الاقتصادى لأنهم الذين يشترون أكثر مما يبيعون ، ومن ثم فالعجز كان لابد أن يتراكم بواسطة المدخرين والمستثمرين الأجانب .

● وعلى أية حال ، فإن المشكلات الاجتماعية هى الأكثر «تخويفا» وباعثة على القلق الشديد إلى حد أن بعض علماء الاجتماع بدأوا يتحدثون عن «العالمثالثية» أى عن نوع من ظروف العالم الثالث داخل المجتمع الأمريكى نفسه!

فعلى الرغم من أن أمريكا تطلق على نفسها اسم «دولة الفرصة الثانية» فى إشارة إلى أن كل الأمور سهلة ميسورة فيها ، إلا أن مشكلة عدم المساواة تنخر فى عظامها منذ زمن . فالتاريخ المعاصر يذكر أن زمن العبودية قد انتهى على لسان لينكلون عام ١٩٦٣ إلا أن السود لايزالون يعيشون فى أقليات مسحوقة فى الجنوب والشمال أيضا . وهى الأقليات الأشد فقرا وعوزا على كل حال .

ولقد اكتشف الأمريكيون فى الستينات أن جميع جهود التنمية والتطوير طوال العشرين عاما الماضية لم تؤد إلى اختفاء الفقر فى أمريكا .

والثابت أن السلطات فى أمريكا ظلت «أقل تدخلا» فى مواجهة عدم المساواة ، ولذلك فإن القوانين الاجتماعية التى أخذت بها أمريكا لاحقا ، جاءت متأخرة عن قوانين الدول الأوروبية .

وأيا كان الأمر ، فالفقر فى أمريكا يُعامل وكأنه (مسئولية فردية) وعلى الرغم من اتخاذ السلطات الأمريكية وخصوصا فى زمن الرئيس جونسون مجموعة من الإجراءات لمواجهة الفقر ، وتحت برنامج شهير باسم : «المجتمع الكبير» إلا أن الحماية الاجتماعية فى أمريكا ظلت أكثر تخلفا عن مثيلتها فى أوروبا واليابان .

وإذا انتقلنا إلى الجهود الخاصة بمكافحة التمييز العنصرى فسنجد أن السود لم يحصلوا على حقوقهم المدنية إلا فى

الستينات ، أما الجامعات ومواقع العمل فلم تسمح للسود بالدراسة أو بالعمل إلا حسب «حصص» أو كوتات معينة !

ورغم السياسات النشيطة لمكافحة الفقر فى الفترة من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٠ (تراجعت نسبة الفقر من ٢٢,٢٪ فى عام ١٩٦٠ إلى ١٢,٦٪ فى عام ١٩٧٠) إلا أن الفترة من عام ١٩٨٠ ، بدأت تشهد اتساعا فى رقعة الفقر فبلغ عدد الأمريكيين تحت خط الفقر ٢٩,٣ مليون . . وفى عام ١٩٩٠ بلغ عددهم ٢٣,٦ مليون ، وفى عام ١٩٩٥ بلغ عددهم ٣٣,٦ مليون وفى عام ١٩٩٥ بلغ العدد ٣٦,٤ مليون أغلبهم من السود بطبيعة الحال . . ومنذ نحو ربع قرن انخفضت الرواتب انخفاضا ملحوظا بسبب نتائج الثورة الصناعية الثالثة التى استبدلت العمال بالماكينات والغت الوظائف غير المؤهلة علميا وتقنيا . . وهو ما أدى إلى تعميق الفقر لدى شرائح كبيرة فى المجتمع الأمريكى . .

وعلى صعيد العنف وممارسات الاضطهاد ، فالمحقق أن المجتمع الأمريكى هو الأكثر عنفا ، منذ أحقاب زمنية متباعدة حتى ليحلو للبعض أن يقول إن (عنف اليوم) هو الموروث الاجتماعى الأمريكى عن العصور السالفة حيث كان المواطن ـ أمام ضعف الدولة ـ هو المسئول الأول عن حماية نفسه بنفسه .

ولذلك ، وانسجاما مع هذا الموروث ، فالطبيعى أن تكون معدلات العنف هى أكثر ارتفاعا فى أمريكا عنها فى أى مكان آخر فى العالم ، فالأمريكيون هم أكثر شعوب الأرض امتلاكا للأسلحة

الخاصة ، والأسلحة الفتاكة تُباع هناك بلا رقيب أو حسيب ، وهم يمتلكون نحو ٦٠ مليون مسدس و١٢٠ مليون بندقية ، وتحصد هذه الأسلحة منهم فى العام نحو ١٩ ألف قتيل! وتضاعف الأمر سوءا فى الأعوام العشرين الماضية ، إلى حد يجعلنا نتحدث عن الجريمة كظاهرة مألوفة هناك . . وأحد أسباب ذلك هو انتشار المخدرات . . وممارسات الاضطهاد . ففى عام ١٩٧٠ ، بلغ عدد المسجونين ١٩٦ ألف و٤٠٠ شخص . وفى عام ١٩٩٥ صدرت على ٣٠٥٤ شخصا أحكام بالإعدام من بينهم ١٢٧٥ من السود .

واستكمالا لهذه الصورة البانورامية للعنف ، والاضطهاد ، والمخدرات ، تأتى مشكلة المدن لتضيف بُعدا جغرافيا آخر . . فبدءا من العشرينيات وتحديدا منذ ما يعرف (بحضارة السيارات) استقرت الطبقات الوسطى فى الضواحى وتركت الأحياء القديمة ، ووسط المدن ، للمهاجرين الجدد ، والطبقات المهمشة ، وكانت النتيجة أن تحولت هذه الأماكن إلى (جيتو) يعزل هؤلاء عن باقى الطبقات فى المجتمع (المعروف أن كلمة (جيتو) هى فى الأصل إيطالية ، وتم إطلاقها لأول مرة على حى فينيسيا الذى كانت تستوطنه مجموعات من اليهود . . ثم كثر إطلاق الأسم على المناطق المشابهة إلى أن أطلقه علماء الاجتماع على كل الأحياء التى تسكنها مجموعات عرقية واحدة) .

● وكان طبيعيا نتيجة اختلاف هؤلاء السكان ، فى أصولهم ، وأعرافهم وثقافاتهم عن الآخرين ، أن يشعروا بالتهميش فعزلوا

أنفسهم وباتت أوساطهم بيئة صالحة لتعاطى المخدرات والسرقة ، والقتل . . وهو ما يعانيه المجتمع الأمريكى كثيرا اليوم . .

وقد ساعد فى توسيع رقعة المهمشين والفقراء أن السياسات المتعاقبة كانت تسير باتجاه تخفيض الحد الأدنى للأجور ففى عام ١٩٩٦ ـ على سبيل المثال ـ ارتفع إلى ٤,٧٥ دولار فى الساعة وهو أقل بنسبة ٣٠٪ عن الحد الأدنى للأجور فى فرنسا . .

ثم إن هناك أكثر من ٣٥٪ من الشعب الأمريكى محروم من أى غطاء اجتماعى . . وأخيرا ، وتحت ضغط الجمهوريين فى الكونجرس وافق الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى ٢٢ أغسطس عام ١٩٩٦ على تخفيض الإنفاق فى الميدان الاجتماعى وخفض برامج المساعدات للفقراء !

ثمة مشكلة أخرى ترهق (القيادة الأمريكية) ، وتشدها إلى أسفل وهى مشكلة التعددية العرقية والثقافية . . التى تستمد أهميتها وخطورتها ـ فى آن واحد ـ من النسبة العددية لغير البيض (٥١ مليونا) أما البيض فيبلغ عددهم حسب احصاء عام ١٩٩٠ ـ حوالى ١٩٩,٧ مليون ، وهذه التركيبة السكانية من البيض وغير البيض ترجع إلى سنوات بعيدة عندما كانت السيطرة التقليدية لذوى الأصول الإنجلوساكسونية «أساس المهاجرين حتى زمن المستعمرات الإنجليزية» .

وبدءا من النصف الثانى من القرن التاسع عشر ظهرت الهجرة الأوروبية سواء من الألمان أو الإسكندنافيين ثم بدءا من عام



١٨٩٠ هاجر الإيطاليون وشعوب أوروبا الوسطى وبينهم عدد كبير من اليهود .

وكان الملونون (من غير البيض) يتم استعبادهم فى الجنوب الشرقى ، أما الآسيويون فكانوا يعملون فى بناء السكك الحديدية .

وفى الفترة من العشرينات حتى الستينات كانت الهجرة محدودة بصدور قانون عام ١٩٢١ الذى يحدد حصة كل دولة من المهاجرين وكانت لاتزيد على ٣٪ من مواطنيها فى عام ١٩١٠ .

ثم انخفضت الكوتا (الحصة) إلى ٢٪ بحسب قانون عام ١٩٢٤ وبفضل هذه القوانين تم تحديد الهجرة كثيرا . . إلا أن عام ١٩٦٥ شهد نوعا من الهجرة الجديدة سيما بعد أن سمح القانون بما يعرف باسم : «لم شمل العائلات» بمعنى إعطاء المهاجر الحق فى استقدام أسرته لتعيش معه . . إلى جانب التسهيلات التى وُضعت أمام اللاجئين السياسيين فى أثناء حرب فيتنام . . وكانت الأغلبية من المهاجرين تأتى من أمريكا اللاتينية .

ومع الامتيازات التى منحها القانون الشهير المعروف باسم (سامبسون روبدنو) استفاد أكثر من مليون ونصف المليون مهاجر منها ، ثم قانون (كيندى موريسون) الذى أدى إلى «صعود جديد» فى الهجرة ، أثلج صدور أصحاب الأعمال ، وأن كان أزعج الطبقات المهمشة والأقليات لخوفها من إضافة مشكلات جديدة إلى مشكلاتها الأصلية التى تعانى منها . .

وكانت طبيعيا مع هجرة كثيفة كهذه ، أن يُصبح المجتمع الأمريكى مسرحا لتعددية عرقية شديدة التنوع والاختلاف سيّما إذا علمنا أن أمريكا تتأسس منذ البداية على تصنيف الأفراد والفئات والشرائح وتبحث فى الجذور الدينية والعرقية (بعكس دولة مثل فرنسا تتعامل مع الفرد كفرد ، ولا يهمها أصله أو دينه أو عرقه أو ثقافته الأصلية) .

وكانت النتيجة أن المجموعات العرقية المختلفة تتصارع من أجل إثبات هويتها ، وتدافع عن حقها فى الاختلاف . . وهى قضية مثارة اليوم ولكن تختلف حولها الرؤى ، فالبعض يُطالب بتجميد الهجرة إلى أمريكا حتى لاتتفاقم قضايا التعددية العرقية . . والبعض الآخر يرى أنها قنبلة سوف تنفجر حتما داخل أمريكا ، ولن تبقى أخضرا أو يابس أما البعض الثالث من المتفائلين أمثال الكاتب السياسى الفريدو فالاداو فيرى(*) أنها دلالة على الثراء وهو ما يتمشى مع صورة أمريكا فى القرن الحادى والعشرين .

● المشكلة الأخرى التى تنخر فى عظام أمريكا (القائد الذى يقود ولا يقاد) تتعلق هذه المرة ، بالنظام السياسى أو بالأحرى بالسلطة السياسية المحكومة (أو المؤثر عليها) . . فالأحزاب الأمريكية (الحزب الجمهورى ، والحزب الديمقراطى) توجهات كل منهما معروفة اتساقا مع الأيديولوجيات التى تنطلق منها ، وهى تتراوح بدرجات متفاوته ـ كما يعرف الدارسون للنظام السياسى

(*) مؤلف كتاب «القرن الواحد والعشرون سيكون «أمريكيا» .



الأمريكى بين الليبرالية والمحافظة والتدخل فى الإدارة . .
ولكن منذ الثمانينات حدثت - كما تقول المؤلفة اليزابيث كريميو من معهد العلوم السياسية بباريس - تغيرات فى توجهات الأحزاب الأمريكية ، يشرحها البعض بأنها تتسق مع السياسية الأمريكية . أيا كان الأمر ، فالثابت أن مُفردات العملية السياسية فى أمريكا تستند إلى عناصر أخرى منها : الانتخابات ، وجماعات الضغط ، وتمويل الحملات الانتخابية .

فعدد المشاركين فى الانتخابات فى تناقص مُستمر ، ففى عام ١٩٩٦ شارك فى الانتخابات الرئاسية أقل من النصف وهى المشاركة الأضعف منذ عام ١٩٢٤ ، ونتيجة ذلك حدث عدم توازن لمصلحة بعض الطبقات على حساب الأخرى . .

أما جماعات الضغط فلها اليد الطولى فى كل شىء سيما أن وجودها هو وجود رسمى ينظمه قانون عام ١٩٤٦ .

والشخص الضاغط (لوبيست) هو شخص يعمل لحساب مصالحه الخاصة ويسعى للتأثير على القوانين والقرارات الخاصة بالحكومة .

وفى عام ١٩٩٥ ، كانت هناك ٧٤٠٠ جماعة ضغط مُسجلة رسميا ، وتمثل المؤسسات الكبرى ، والمتوسطة وبعض الفروع الصناعية والمزارعين والنقابات . .

وهذه المؤسسات هى التى تمول جماعات الضغط بهدف تحقيق انتصارات لمصلحتها . .

واللافت للنظر أن عمليات ممارسة الضغط يمكن أن تتم من أجل مصالح أجنبية معينة (والدليل على ذلك) اللجنة الأمريكية الإسرائيلية التى تأسست عام ١٩٥١ ، وتضم يهودا أمريكيين . . وتعمل لمصلحة إسرائيل داخل الكونجرس الأمريكى . .

العنصر الآخر هو تمويل الحملات الانتخابية ، التى تفسد السياسة الأمريكية . . فهناك قوانين تم التصويت عليها ، بعد فضيحة ووترجيت عام ١٩٧٤ ، ثم تعرضت للتجميد وكانت تتعلق بشفافية الحملات الانتخابية ، وكشف الأموال العامة التى يتم توظيفها لمصلحة المرشحين ، والهبات التى تقدم للأحزاب السياسية ، وهى هبات لا سقف لها . . بمعنى أنها مفتوحة .

وتبين أن ٧٠٪ من هذه الأموال تأتى من الشركات الكبرى فى أمريكا وهناك مثالان على ذلك :

الأول: أن ٦١ سيناتورا أمريكيا صوتوا لمصلحة (شركات السكر) حصل كل واحد منهم على ١٣٤٧٣ ألف دولار . . بينما حصل المعارضون على ١٤٦١ دولارا لكل سيناتور .

الثانى: كل شخص من الـ٢٦٧ سيناتور الذين وافقوا على تعديل القواعد الأمنية لمصلحة شركات الغاز والبترول ، حصل على ٥٧٠٠ دولار أما المعارضون فحصل كل واحد منهم على ١٢٠٠ دولار فقط .

- ويتساءل البعض ما هى النتيجة الطبيعية لذلك ؟

النتيجة هى أن سلطة وتأثير الأموال تطرد سلطة وتأثير الناخبين . وأيا كان الأمر فالمحقق أن الولايات المتحدة تواجه معضلات كثيرة فى السياسة والاجتماع والاقتصاد مثل سائر الدول المتقدمة ، لكنها أشد وطأة فى أمريكا ، ولأنها تقف فى الصف الأول ، وتقود . فإن المشكلات تأتى من نفس الوزن والقوة والتأثير . ويذهب البعض إلى أن أمريكا فى حالتها الراهنة ، هى أشبه بالمعمل الذى تجرى فيه التجارب ليستفيد الآخرون من نتائجها . .

لكن على الطرف الآخر ، يرى المتفائلون أن أمريكا بكل تطلعاتها الوثابة ، ومشكلاتها الثقيلة ، إنما تعلن عن أنها بصدد اختراع نموذج جديد فى السياسة والحياة بشكل عام وكل ما يفعله الأوروبيون أنهم يستلهمون هذا النموذج ، ولايملكون إلا السير وراءه . . وهذه «الفرضية» على كل حال ـ يدافع عنها نفر من الكتاب السياسيين والاستراتيجيين . . بينما يرفضها آخرون .

ومن بينهم أنياسيو رامونيه مدير لوموند ديبلوماتيك الذى يعتقد أن التطورات (أو التغييرات) التى يشهدها المجتمع الأمريكى اليوم هى «تطورات كارثية» . . وأن أمريكا ليست أكثر من امبراطورية الشر ، التى آن لها آن تذوى وتنهار !



الفصل الأول

أمريكا .. امبراطورية الشر

ثمة فى الواقع ـ أمريكتان ، الأولى ؛ أمريكا الشعارات النظرية الرنانة التى تملأ الدنيا جلبة وضوضاء لترويج أفكار الماجناكارتا ، ووثيقة حقوق الانسان(★) .

والثانية : أمريكا الواقع والممارسة التى تقف على طرفى نقيض مع الأولى وتقيس الأشياء ـ كل الأشياء ـ بمقياس المصلحة . فالشىء نافع ومفيد مادام يراه الشخص الأمريكى كذلك!

وهذا التناقض القائم بين ما يُقال ، وما يتم فى أرض الواقع تكشفه سلوكيات عديدة نذكر منها على سبيل المثال ما يلى :

● اعلان حقوق الانسان الذى صدر عام ١٧٨٩ يذكر فى سطوره الأولى :

«لقد خُلق الناس جميعا متساوين ومنحهم الله حقوقا لاتقبل التنازل عنها كالحياة والحرية والبحث عن السعادة» ، ومع ذلك . فقد استمرت عبودية الزنوج مع هذه الحرية قرنا من الزمان!

● ظهر «أبشع» أنواع النفاق السياسى فيما يخص الهنود ، الذين وصفهم اعلان الاستقلال الأمريكى الصادر فى ٤ يونيو ١٧٧٦ بأنهم متوحشون بغير رحمة ، وسيلتهم هى شن الحروب وذبح الجميع» . . رغم أنهم كانوا يدافعون عن حقوقهم وتذكر الأرقام أن عمليات الإبادة التى قام بها الغزاة الأمريكيون قلصت

(★) ماذا يريد العم سام ـ نعوم تشوميسكى . دار الشروق ١٩٩٩ .

اعداد الهنود من عشرة ملايين إلى ٢٠٠ الف نسمة!! . . والعار . أنهم لم يعتبروا هذه الجرائم البشعة فى حق الهنود إلا نوعا من «الدفاع الشرعى»!

● على الرغم من أن الولايات المتحدة تقيس علاقاتها مع دول العالم بمدى التزام هذه الدول بمفاهيم ثلاث هى : الديمقراطية ، وحقوق الانسان ، وحرية الكلمة إلا أننا ندرك من واقع الممارسة العامة أن هذا الكلام ليس إلا دعاية غير حقيقة .

والمثال الصارخ على ذلك موقفها من الرئيس الروسى يلتسين الذى استعمل القوة لضرب البرلمان وقمعه وهو سلوك لايُجسد فقط الديكتاتورية فى أبرز صورها وإنما يُجسد أيضا الإجرام السياسى . . ورغم ذلك ، وقفت الولايات المتحدة خلف يلتسين ودعمته بكل قوة ، وكذلك فعل حلفاؤها الغربيون .

● وبالنسبة لحرية الكلمة . . فالنفاق ظاهر للعيان . . رغم أن أى أمريكى بوسعه أن ينتقد رئيس الجمهورية ، إلا أنه لايمكنه أن ينتقد سيطرة اليهود على بنوك وأوساط المال والسياسة والإعلام . .

ولعل المقارنة بين سلمان رشدى وروجيه جارودى وموقف الحكومات والغرب عامة منهما ومن قضيتهما خير دليل على ذلك فالأول ـ أعتبر شهيد حرية الرأى ، والثانى ، حُوكم على أنه مُجرم . .

● وفى السبعينيات تحدث السيناتور الأمريكى المخضرم ويليام فولبرايت عن سيطرة اليهود على الكونجرس الأمريكى فخرج منه ولم يعد ! .

على أية حال . . هذا الإجمال بشأن الواقع الأمريكى المتناقض ، تُفصّله الشهادات الثلاث التالية ، الأولى للمفكر الفرنسى روجيه جارودى الذى يرى أن أمريكا تقود العالم باسم «الأمركة» إلى الانهيار (أو الانحطاط) . . والثانية للمفكر الأمريكى نعوم تشوميسكى الذى يرى أن أمريكا تقيس كل شىء بميزان مصلحتها الخاصة . . وقانون البيع والشراء هو الحاكم بأمره! أما الشهادة الثالثة فهى للمفكر المصرى حسين أحمد أمين الذى يرى أن المجتمع الأمريكى هو مجتمع المتناقضات بلا منازع . .



الشهادة الأولى (★)

الولايات المتحدة .. طليعة الانهيار!

(★) المفكر الفرنسي المعروف روجيه جارودى (أمريكا طليعة الانهيار - يوليو ١٩٩٧ - باريس) .

في مقدمة قصيرة ومباشرة وبأسلوب سهل خال من التعقيد «يصوغ» الفيلسوف الفرنسي روجيه جارودي الاشكالية التي يعالجها كتابه الذي يحمل عنوان «الولايات المتحدة . . طليعة الانهيار» في السؤال التالي : هل ثمة خيط رفيع يساعدنا في فهم االعصر الذي نعيشه اليوم . بعبارة أخرى هل هناك علاقة داخلية وعميقة بين كل المشكلات الدولية التي تتعلق بالتدخلات العسكرية ، وبدور البنك الدولي في العالم ، وأوروبا ، وماستريخت ، والجات القديمة (المنظمة العالمية للتجارة) . . وإعادة إحياء الرأسمالية في شرق أوروبا ، والتطرف الإسلامي واليهودي والمسيحي . . ومشاكلنا المعاصرة مثل البطالة ، والتهميش ، والهجرة ، والعنف ، والمخدرات؟!

ويذكر في مقدمة كتابه أن المجاعة تنخر في عظام ثلاثة أرباع العالم ويؤكد أن الهجرة بأشكالها الراهنة هي الممر الذي يقودنا من عالم المجاعة إلى عالم البطالة . . لتصبح هذه الأخيرة (البطالة) إلى جانب التهميش من أشرّ شرور الحياة المعاصرة ، لأننا ـ وهذا هو واقع الحال ـ نقتل أطفالنا بأيدينا ، ونتجه بالعالم ونحن على مشارف القرن الـ٢١ نحو الانتحار الكوني الشامل .



ثم يُقرر على الفور فى فصل بعنوان : «الفوضى العالمية الجديدة» حقيقة مفجعة لكنها تاريخيا صادقة وهى أن الحربين العالميتين الأولى والثانية كانتا صراعا بين أوروبا وبعضها البعض ، أى أنهما كانتا حربين أوروبيتين وليستا عالميتين! فالحرب الأولى التى وقعت فى الفترة من ١٩١٤ ـ ١٩١٨ سعت فرنسا وانجلترا إلى ادخال البلاد التى كانت تسيطر عليها فى هذه الحرب . . وكلنا يذكر أن فرنسا ورطت مُستعمراتها فى شمال أفريقيا فيها ، وكذلك فعلت انجلترا مع مستعمراتها بدءا من كندا وحتى استراليا . . ونفس الشىء تكرر فى الحرب العالمية الثانية ، فالصراع وُلد فى بدايته أوروبيا ، لكن الحلفاء الغربيين أشركوا الشعوب الأخرى فيها . فعلى سبيل المثال الحرب بين أمريكا واليابان لاتنطوى على تعارض حضارى ، وإنما على تنافس ، والدولتان لهما نفس النظام الصناعى ، ويتصارعان من أجل السيطرة على الأسواق . . وفى هذا الأطار المرسوم للصراع يكون من المسُتبعد حدوث أى تشابك أو تجابه عسكرى .

وإذا كا لابد من تصديق هينتنجتون بشأن الحروب الحضارية فالمؤكد أن الحرب الثالثة ـ فى حالة وقوعها ـ ستكون نوعا جديدا من الحروب بمعنى أنها لن تكون قاصرةعلى التنافس الأوروبى - الأوروبى وإنما ستمتد لتلامس المجابهة بين حضارتين ، الأولى هى الحضارة المركز (الحضارة الغربية) والثانية هى الحضارة المحيطة (حضارة الدول التى كانت مُستعمرة فى السابق) .

ويذكر جارودى بعد هذا التوضيح ـ أن المشكلة الحقيقية التى يعيشها العالم اليوم مطروحة بشكل غير صحيح ، لكنها قائمة على كل حال وهى : أن الإسلام ـ بعد انهيار الشيوعية ـ أخذ شكل الشيطان فى عيون الغربيين .

وينتقل إلى نقطة أخرى تتعلق بالأوضاع السياسية الراهنة ، فيذكر أن الولايات المتحدة بعد أن نجحت فى ضرب العراق ، تسعى حاليا إلى فرض حلمها ، ومد نظامها . . نظام السوق الحرة فى العالم أجمع . . وتتطلع إلى منطقة الخليج التى تمثل بسبب ثرواتها البترولية ـ عصب النمو فى الغرب . .

ويورد روجيه جارودى تفسير أحد المعلقين فى صحيفة لوفيجارو الفرنسية للموقف الأمريكى من حرب الخليج (حرب تحرير الكويت) فيقول إن أمريكا كانت مدفوعة فى موقفها بأمرين : الأول هو اللوبى اليهودى . والثانى هو لوبى المصالح الأمريكية . وهى ـ أى أمريكا ـ لاتزال تصُر على مواصلة فرض الحصار على العراق الذى لايعانى من شروره سوى الأطفال الصغار . . وهذا معناه أن الدولة الأعظم (أمريكا) تصُر على سرقة هذا البلد ، وقتل مستقبله . لأن الأطفال الذين يموتون يوميا هم هذا المستقبل .

ويكشف جارودى (النفاق السياسى) الذى تمارسه أمريكا والدول الغربية عيانا جهارا ، وهى أن موت أى إسرائيلى داخل الأراضى الفلسطينية المحتلة يُعتبر ـ من وجهة نظرها ـ شكلا من أشكال الارهاب التى توجب العقاب الرادع . . بينما «مذبحة قانا»



الشهيرة التى راح ضحيتها مئات المدنيين ليست ـ من منطلق نفس وجهة النظر ـ إلا حقا ودفاعا مشروعا!

ويذكر فى فصل مهم بعنوان : «وحدانية السوق» أن كل مظاهر التدهور والأنهيار تأتى من منطلق واحد هو مُنطلق السوق الذى يأخذ شكل «الدين» دون أن يجرؤ أحد على تسميته بذلك . . والثابت أن كل القيم الانسانية قد تحولت ـ بمقتضى هذا المنطق ـ إلى قيم تجارية محضة ، قابلة للبيع والشراء بما فيها قيم الفكر ، والفن ، والضمير . . وتتأسس هذه السوق على عنصرين : المخدرات ، والسلاح .

ويسهب فى حديثه عن ظاهرة انتحار الشباب فيقول : إن الدول الغنية مثل أمريكا والسويد قد بلغ فيها الرقم القياسى إلى أعلى درجة . وهم هناك يموتون بسبب غياب الأهداف ، بينما يموتون فى دول الجنوب من نقص الوسائل .

وبالنسبة للأدمان ، ففى أمريكا يوجد ٣ ملايين مُدمن ، وفى أوروبا ٢٠ مليونا ، وفى فرنسا يوجد فرنسى واحد بين كل خمسة ممن تتراوح أعمارهم بين ١٢ و٤٠ عاما يدخن الحشيش . .

ويقرر الكتاب حقيقة تقول إن المخدرات التى زاعت وانتشرت فى كل مكان فى أمريكا وأوروبا ، أصبحت «بيت العبادة» الخاص لوحدانية السوق!

العنصر الثانى فى منظومة وحدانية السوق هو : التسليح ، والمعروف أن تجارة السلاح هى التى جعلت أمريكا هى القوة الأولى فى العالم بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية .

وثمة عنصر ثالث هو : الفساد الذى يلعب دورا أساسيا فى المنظومة ، ويتساءل الكتاب : لماذا لايكون هناك الفساد مادامت وحدانية السوق تقوم على أساس أن كل شىء قابل للبيع والشراء؟!

ويذكر روجيه جارودى أن «الأمركة» هى العُملة السائدة فى هذا العصر منذ عملية أبعاد الهنود فى الفترة من ١٨٠٠ ـ ١٨٣٥ على أيدى الأمريكيين ، وهى عملية ـ كما نعرف ـ لم تخلو من وحشية . . وبعد أن يشير بالتفصيل إلى مشروع مارشال الذى يرسخ فكرة «الأمركة» لأنه جاء لانقاذ أوروبا من خطر الشيوعية يتحدث الكتاب عن الإسلام كما يراه الغرب .

ويقول إن جميع الدلائل تؤكد أنه غير مسموح لدول العالم الثالث ، أو لأى شعب أن يرفع ذاته إلى حدود تكنولوجية معينة ، أو أن يستغل ثرواته الوطنية مثل البترول بدون رقابة شديدة من جانب القوى العظمى ، وانطلاقا من الديانة الجديدة التى تفرضها الولايات المتحدة وهى ديانة «وحدانية السوق» .

ويشير إلى بعض المؤشرات المهمة فى هذا الخصوص منها :

ـ أن الهدف الرئيسى للسياسة الأمريكية خصوصا بعد انهيار الشيوعية هو وضع اليد على دول العالم الثالث .

ـ أن أكثر من ٥٠ ألف أمريكى أقل من ١٩ عاما قُتلوا بالرصاص فى حوادث وجرائم مختلفة ، ثم يحصد السرطان العدد الأكبر ليكون بذلك السبب الثانى للوفاة بعد القتل والجرائم .

ـ تتسم أمريكا بما يسمى العنصرية الاقتصادية (آبارتيد

اقتصادى) حيث يوجد طفل واحد بين كل ٨ أطفال لا يأكل حتى يشبع ، بل إن موت الأطفال مُستمر ودائم فى الأحياء الفقيرة بدرجة تفوق دول مثل سيريلانكا ، وبنما ، وشيلى ، وجامايكا . .

وينتقل بعد ذلك للحديث عما أسماه «التدخل الانسانى» الذى ترفعه الولايات المتحدة كشعار ومبدأ وقتما تشاء . . ففى الصومال مثلا ، كان حق التدخل اختياريا من جانب أمريكا عكس مناطق أخرى من العالم ، لم يكن التدخل بهذه الصورة .

ولعل العبارة التى قالها يوما الرئيس الأمريكى السابق بوش فى كلمة له بالاكاديمية العسكرية هى التى تقدم التفسير الصحيح لهذا المبدأ ـ مبدأ التدخل الانسانى ـ فقد أكد أن أمريكا لاينبغى أن ترد أو تتدخل فى كل حالات العنف التى تحدث فى العالم . وتدخلها ـ فى حال حدوثه ـ يجب ألا يكون مُتعارضا مع مصالحها . .

وتحت عنوان مُثير هو : «أكاذيب الغرب» يشير جارودى إلى لغة الكذب التى يستخدمها الإعلام الغربى ، سيما وأن الأفكار الخاطئة والشائعة تملأ الأرجاء ومنها ما يتردد حول مفاهيم الديمقراطية ، وحقوق الانسان ، والحرية . . فالديمقراطية ـ حسب هذا الغرب ـ هى حق تملك العبيد ، وسيطرة الأقلية ، ورفع شأن سادة الثروة . والديمقراطية أيضا هى للأسياد لا للعبيد ، وللبيض لا للسود ، وللأغنياء لا الفقراء .

ويتساءل جارودى عما يعنيه الغربيون «بحق العمل» مادام النظام الذى نعيشه يقوم بتفريخ ملايين العاطلين سنويا . .

ثم ماذا يعنى حق التصويت ، مادام ورق البنكنوت (الأموال) هو الذى يحدد الصوت الانتخابى ، ليس فقط فى الولايات المتحدة التى يساوى مقعد فى الكونجرس نحو ٥٠٠ مليون دولار ولكن أيضا فى كل أنحاء العالم الغربى والأوروبى . . فمادامت القاعدة تقول إن الثروة تسمح بشراء أداتين هما : الإعلام للسيطرة على عقول البشر ، ثم السلاح . . فإن كل شىء مرهون بوحدانية السوق فقط!!

ويذكر جارودى أن قادة الدول الصناعية السبع فى قمة ليون عام ١٩٩٦ ركزوا على مكافحة الارهاب . . لكنهم نسوا أو تناسوا - أنهم أكثر الدول إرهابا فى العالم ، بل أكثر اغتصابا لحقوق الانسان .

فالتاريخ لايزال يذكر - بالعار - مذبحة الهنود فى أمريكا ، ومعاهدة العبيد السود ، وجميع أشكال الاستعمار للدول الفقيرة . . ثم زرع قنابل النابالم فى فيتنام وتقديم السلاح والقنابل لرواندا التى حصدت نحو نصف مليون من سكانها . . وهذه الدول الصناعية الكبرى ذاتها هى التى قتلت ٢٥٠ ألف طفل فى مستشفيات العراق . . بل ويحصدون كل يومين عددا من الضحايا يساوى ضحايا هيروشيما!!

ويحذر جارودى أخيرا من الانتحار الكونى الذى تدفع الولايات المتحدة العالم إليه ، ويلفت النظر بقوة إلى ضرورة تغيير معايير التقدم المعروفة ويقول إنها لم تعد القوة التكنولوجية ، والثروة ، والناتج القومى وإنما المعيار الأهم هو مقدار نمو الانسان وقيّمه وضميره(★) .

(★) قراءة وعرض لكتاب : الولايات المتحدة . . طليعة الانهيار . . بقلم المؤلف - الأهرام (١٠ أغسطس ١٩٩٧) .

الشهادة الثانية(*)

لا صوت يعلو فوق صوت «مصلحة» أمريكا !

(*) المفكر الأمريكى الأشهر نعوم تشوميسكى (ماذا يريد العم سام)

يتحدث نعوم تشوميسكى عن الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية وكيف أنه فى سبيل تحقيقها انتهكت كل ما تنادى به من مبادىء الديمقراطية ، وحقوق الإنسان ، وحق تقرير المصير .

فيذكر أن الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة تتلخص فى هدفين :

الأول: هو حماية المجال الأمريكى : بدءاً من الحرب العالمية الثانية فإن الولايات المتحدة - وربما من أول هذا القرن - كانت تستحوذ على ٥٠٪ من ثروات العالم ، وراح مخططو السياسة الخارجية الأمريكية يخططون بحرص لتشكيل عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، واتفقوا عل ضرورة الحفاظ على سيطرة الولايات المتحدة وإن اختلفوا حول كيفية تحقيق ذلك . وفى سبيل ذلك تحالفت الولايات المتحدة مع كثير من مجرمى الحرب النازيين - مثل ريهارد جبلن - لتحجيم الاتحاد السوفيتى ، ولتأمين المجال الحيوى الأمريكى الذى عُرف بـ«المجال العظيم» والذى يشتمل على أغلب أجزاء اليابسة ، ولذلك كان على حكومة الولايات المتحدة مهمتان هما :



١ ـ تأمين السيادة على «المجال العظيم» .

٢ ـ توفير دعم حكومى للصناعات التكنولوجية المتقدمة .

وكان للأداة العسكرية الدور الأكبر فى هذا الأمر ثم تلتها الآراء الاقتصادية فما بعد لدعم الحلفاء الأوروبيين وتحجيم التابع اليابانى واحتوائه .

ويورد «تشوميسكى عدداً من الأمثلة على السياسات التى اتبعتها الولايات المتحدة فى سبيل تحقيق مهمة تأمين السيادة على المجال العظيم وما نتج عنها من مآسٍ جمة مثل : حالة اليونان والتى نتج عنها مقتل ١٦٠,٠٠٠ يونانى وتشريد آلاف أخرى ، مع إحكام القبضة الأمريكية على اليونان عن طريق مؤسساتها الاقتصادية هناك ، وذلك عام ١٩٤٧ .

والهدف الثانى: وهنا يفند مزاعم حماية الولايات المتحدة للديمقراطية فى العالم ، ويرى فى حالة أمريكا اللاتينية مثالاً جيداً لذلك ، وهذا التفنيد ـ من خلال هذه الحالة ـ يأتى من محورين :

١ ـ ساعدت الولايات المتحدة عمليات إعاقة الحكومات البرلمانية ، بل وأسقطت كثيراً منها مثل جواتيمالا سنة ١٩٥٤ ، وسنة ١٩٦٣ ، وفى عامى ١٩٦٣ ، ١٩٦٥ فى الدومينيكان . . . إلخ . وكانت الفظائع التى ارتكبتها القوات الأمريكية هناك لا تدخل فى نطاق النيات الحسنة ، بل كانت عبارة عن مجازر لسحق التيارات الوطنية فى تلك الدول .

٢ ـ إعاقة عملية التقدم والنمو الاجتماعى لصالح شعوب أمريكا الجنوبية ، وقامت الولايات المتحدة فى سبيل تحقيق ذلك باستخدام أبشع الأساليب وأدناها مع الدفع بتبريرات واهية للغاية لهذه الأساليب مثل : منع الهجرة غير الشرعية من جواتيمالا ، أو من نيكاراجوا ، مما كلف نيكاراجوا نحو ٢٠٠ ألف قتيل فى يوم واحد بسبب تدخل المخابرات المركزية الأمريكية هناك لسحق تمرد ـ من وجهة نظر الولايات المتحدة ـ وطنى هناك ، أى باختصار تحولت السياسة الأمريكية إلى ما يشبه «الدومينو» .

ونتاجاً للسياسات الأمريكية الاقتصادية فى العالم ، تحول العالم إلى كتلٍ اقتصادية ثلاثة هى :

١ ـ اليابان .

٢ ـ أوروبا بزعامة ألمانيا .

٣ ـ الولايات المتحدة وكندا .

ويتوقف تشوميسكى طويلاً أمام ما يسميه بالتدمير فى الخارج كأداة من أدوات السياسة الخارجية فيذكر أن أبرز ما يميز فكر مخططى السياسة الخارجية الأمريكية هو : أن «الجار الطيب» يمثل أسوأ شىء من الممكن أن يحدث ، بمعنى أن الجار الطيب الوطنى المخلص لمصالح شعبه سوف يفهم طبيعة الهيمنة الأمريكية عليه ويحاول أن يتخلص منها هو وبلاده .

ومن ثم فإن جيرانه سوف يفعلون ذات الشىء ، وهكذا مثل التفاعل المتسلسل ، ولذلك فهو «فيروس» يجب اقتلاعه ، وهم

هكذا يفكرون ، وذلك مثل : جواتيمالا فى عهد «أريفالدو» ، و«الدومينيكان» فى عهد «بوش» مما استوجب عمليات أشبه بعملية «فرق إبادة» هتلر النازى ، مما أدى بالناشر (عادل المعلم ـ دار الشروق) أن يذكر فى الهوامش أنه وفقاً لوجهة النظر القانونية فإن رؤساء الولايات المتحدة يجب أن يعاملوا كمجرمى حرب !

والخطة الأمريكية فى ضرب الحركات الوطنية واضحة فى أمريكا اللاتينية ، فهى تبدأ بافتعال أزمة اقتصادية لإسقاط الحكومات الموجودة والتى بدأت تخرج عن الخط الأمريكى وذلك عن طريق مؤسسات التمويل الدولية ، ومن ثم فإما أن تخضع الدولة ـ مثل البرازيل ـ أو يقوم انقلاب عسكرى على الحكومة الموجودة .

ثم يورد تشومسكى عدداً من الأمثلة على أمريكا اللاتينية مثل :

١ ـ السلفادور : أبرز التحركات الأمريكية هناك ـ والتى تؤكد نفاق المبادىء التى تعتنقها لصالح حقوق الإنسان والديموقراطية ـ هو قتل القس السلفادورى الشهير «أوسكار روميرو» فى عام ١٩٨٠ ، ثم أشعلت الولايات المتحدة حرباً بالوكالة ، وكان وكيلها آنذاك «روبرتود أو بيسون» الذى أشعل حرباً على شعبه ، واشترك مع جيش هندوراس فى ذبح نحو ٦٠٠ مواطن سلفادورى فى مارس عام ١٩٨٠ فيما عرف بنظام «الجونتا» والذين كانوا يدربون جنودهم تحت أيدى وخبرة مدربين أمريكيين من الجيش الأمريكى ، فيما

عرف بكتيبة «أتلا كاتل» التى مارست القتل الجماعى على أوسع نطاق عقب إنشائها سنة ١٩٨١ ، وكان أفراد الكتيبة يتدربون وفقاً لأساليب «النازى» فى القسوة والقتل .

٢ ـ نيكاراجوا : كان نظام «سموزا» أو «سوموزا» هو النظام النيكاراجوى الموالى للولايات المتحدة فى السبعينيات ، وبرغم ديكتاتوريته فإن الولايات المتحدة ساعدتهم على قتل مواطنيهم وعندما سقط نظام «سموزا» فى يونيو عام ١٩٧٩ فإن الولايات المتحدة ساعدتهم على الهرب إلى ميامى بالساحل الشرقى للولايات المتحدة ، كما ساعدت أمريكا بقايا هذا النظام على تشكيل جبهة «الكونترا» أو «مقاتلى الحرية» لتحارب ضد نظام «الساندنيستا الحاكم هناك» . لماذا كل ذلك؟

يجيب تشوميسكى : لأن «الساندنيستا» حاولت تطبيق برامج إصلاح اجتماعى والخروج على النهج الأمريكى ، وفى سبيل ذلك استخدمت الولايات المتحدة أحط وأحقر الوسائل ، مثل : التزوير فى الانتخابات ، الخداع الدبلوماسى ، خاصة فى انتخابات عام ١٩٨٧ .

٣ ـ جواتيمالا : تحولت هذه الدولة إلى ساحة للقتل فى أواخر السبعينيات عندما حاولت جواتيمالا تطبيق برامج استصلاح للأراضى ، وتحويل فائض الإنتاج لصالح الشركات الوطنية مع تصغير حجم الشركات الأمريكية خاصة والأجنبية عموماً ، مما نتج عنه مذابح فظيعة تحت حكم «ريون مونت» فى الثمانينيات .

٤ ـ بنما : يعتبر «مانويل نوريجا» هو أكبر سفاحى أمريكا اللاتينية وموالى للولايات المتحدة ، إلا أنه عندما تصور نفسه أكبر من مجرد عميل لها ، تم إسقاطه على الفور عام ١٩٨٩ وكانت الضحايا بالآلاف بسبب التدخل العسكرى السافر فى بنما .

وغير هذه الأمثلة التى تدل على عمق التناقض بين سياسة الولايات المتحدة المعلنة والفعلية ، فصدام حسين مثلاً حتى وقت قريب ـ قبل غزوه الكويت ـ كان يُصوَّر من جانب الإعلام الأمريكى على أنه الملاك الذى سوف يحمى المنطقة من العدو الإيرانى ، والآن فإن صدام حسين هو الشيطان مثله فى ذلك مثل إيران وليبيا .

وثمة مثال آخر له دلالته هنا وهو مثال : (فيتنام) والتى أرسلت إليها حكومة جونسون فى الستينيات حملة عسكرية هائلة ، ووسعت من دائرة الصراع حتى شمل كل الهند الصينية ولربما لن تشفى المنطقة تلك قبل مائة عام ، من نتائج ذلك . . وفيتنام مثال حى لما يحدث فى آسيا على يد رجال مثل : «سوهارتو» و«ماركوس» المخلوعين فى أندونيسيا والفلبين وغيرها من دول المنطقة .

ولعل «غزو بنما» من جانب الولايات المتحدة فى عهد حكومة الرئيس بوش عام ١٩٨٩ ثم غزو العراق للكويت سنة ١٩٩٠ هو أبرز الدلائل على تناقض ومصلحية السياسات الأمريكية ، فرد الفعل تجاه صدام حسين كان عنيفاً أكثر من اللازم ، وعاطفياً أكثر من اللازم ، وسريعاً أكثر من اللازم ، مما أجهض أى حلٍ ديبلوماسى للأزمة .

ثم تجيء - أيضاً - هنا قضية أسلحة الدمار الشامل فى الشرق الأوسط واستثناء إسرائيل - (التى أسست إرهاب الدولة) من أى حديث حول نزع ذلك النوع من التسليح .

أما عن أفريقيا فإن السياسة الأمريكية «الهادئة» و«البناءة» فى جنوب أفريقيا أسفرت عن مقتل نحو «مليون ونصف المليون» قتيلاً فى دول غرب وجنوب القارة ، ونحو (٦٠ بليون دولار) خسائر مادية ، وذلك فى الثمانينيات وحدها !

وأبرز ما نلاحظه فى السياسات الأمريكية الآن أنها تضع الولايات المتحدة فى موضع «الفتوة» أو «البلطجى» الذى يحمى من يريد مقابل أجرٍ ما ، فكما أكدت صحيفة «شيكاغو تريبيون» فإنه :

«يجب أن تدفع القوى الغنية أجر حمايتنا لها ، فنحن نحتكر القوة فى سوق الأمن العالمى ، ونسيطر على اقتصاد العالم» ، وانتهى كلام شيكاغو تريبيون ويضيف تشومسيكى قائلا : وقد أصبح من الضرورى أن نكتشف الآن أن العدو الرئيسى فى العالم الثالث هو «الخروج عن الصف» وهى العبارة التى تلخص لنا كل ما ورد فى هذا الباب . ويستكمل تشوميسكى شهادته بالحديث عن بعض المصطلحات . فيذكر أن مصطلح «الدفاع ضد العدوان» استعمل مثلاً فى السياسة الخارجية الأمريكية بأكثر من طريقة ، ففى فيتنام مثلاً استعمل - كما صرح «ستفيسنون» - للدفاع عن الفيتناميين الجنوبيين ضد العدوان الداخلى ، هذا هو المُعلن ، أما

الخفى فهو عدوان أمريكى تم تغطيته لحماية القوات الجوية الأمريكية من عدوان القرويين الفيتناميين . وحرب فيتنام ثبت فيما بعد أنها كانت «الحرب الخطأ» وفقاً لمقولة «روبرت ماكنمارا» وزير الدفاع الأمريكى ـ فى حرب فيتنام ، وقال : أنها كانت «غلطة» وهى التى راح ضحيتها ملايين من الفيتناميين ومئات الألوف من الأمريكيين ، وأُنفق فيها بضعة مليارات من الدولارات .

ويذكر «تشوميسكى» أن وسائل الإعلام الأمريكية تبيع منتجاتها للسوق ، والسوق هنا هو وسيلة الإعلام ، والمنتج هم المشاهدون ، والمشترى هم أصحاب الأعمال ، وهو تشوه يصيب تدريجياً المفاهيم الأساسية لدى الفكر العام الأمريكى .

ووسائل الإعلام ما هى إلا جزء واحد من النظام المعرفى الذى يضم المدارس والجامعات ونشرات الرأى . . إلخ ، وهو الذى ينتج «البروباجندة» وله هدفان أو قطاعان كبيران يوجه نشاطه نحوهما :

أولهما: الطبقة السياسية ، وهى تساوى نحو ٢٠٪ من السكان وهى الطبقة الواعية الفاهمة إلى حد ما ، وتلعب دوراً ـ إلى حدٍ ما أيضاً ـ فى اتخاذ القرارات .

ثانيهما: قطيع الدهماء المشغول والمذهول ـ على حد تعبير ليبمان ـ وهو الهدف الأساسى لوسائل الإعلام الجماهيرى . وعلى الإعلام فى الولايات المتحدة الإبقاء على ذلك القطيع من العامة فى انشغالة وذهوله عن الحقائق .



الشهادة الثالثة(*)

دجاجة على كل مائدة وسيارتان فى كل جراج !

(*) المفكر المصرى د . حسين أحمد أمين .

. . . «أما عن المجتمع الأمريكى فقد سادت بين أفراده المادية الصارخة ، وأخلاقيات السوق ومُثُله ، لاتستهويهم غير الضخامة وكفاءة الأداء ، ولا يعترفون بأبطال غير كبار السماسرة والمضاربين والتجار والمهندسين ورجال الإعلان ونجوم السينما . باتوا يتحدثون عن «حقبة جديدة» من تاريخهم ، شعارها : «دجاجة على كل مائدة ، وسيارتان فى كل جراج» ، وصار أكثر ما يبهجهم أن يروا المدن وقد باتت أكبر ، والمبانى وقد باتت أعلى ، والطرق أطول وأوسع والسيارات والقطارات أسرع ، والجامعات أفخم ، والثروات أضخم ، والمؤسسات المالية أقوى وأغنى . ثم كان أن تملّك الفرد منهم الخوف من أن يكون مُختلفاً عن الآخرين حوله ، سواء فى تكوينه النفسى والذهنى أو فى الميول والرغبات ، بل بات الشباب يخفون ميلهم إلى قراءة الشعر ـ ناهيك عن قرضه ـ خشية أن يتهمهم أقرانهم بالافتقار إلى الرجولة . والغريب أن هذا المجتمع من المهاجرين تحول فى القرن العشرين إلى مجتمع يساوره الشك فى الأجانب والأفكار الأجنبية كالاشتراكية والراديكالية ، ويصر على ضرورة الولاء الكامل للمؤسسات السياسية والاقتصادية الأمريكية ، ويكن الكراهية لكل من تجرأ على انتقاد سياسة رجال الأعمال ، واصفاً القادة العماليين ، والاقتصاديين الليبرالين ، ودعاة

الاشتراكية ، والرافضين لأخلاقيات التجار أو للمثل العليا للسوق ، بالمهُيجين . وكان من أبشع هذه الاتجاهات الجديدة ما تغنت به جماعة «الكوكلوكس كلان» التى انضم الملايين إلى عضويتها من أفكار خاصة بتفوق الجنس الآرى قبل أكثر من نصف قرن من احتضان الفاشية والنازية فى أوروبا لهذه الأفكار .

ومما سهّل سيادة هذه النمطية فى سلوك الأمريكيين وأفكارهم ظهور اختراعات مثل السيارة والسينما والراديو والتليفزيون ، فقد انهت السيارة العزلة ، وزادت من سرعة ايقاع الحياة ، وخلقت مجالات جيدة لقضاء وقت الفراغ ، ووفرت للشباب من الجنسين حرية أكبر ، بحيث أصبحت من ضرورات الحياة عند الأمريكيين ، بل هى الضرورة الأولى التى لايمكن الاستغناء عنها بأى حال . أما السينما والتليفزيون فمنهما يستقى كل جيل صاعد أفكاره عن الحياة وقيمتها ، ويكيّف سلوكه على هدى سلوك نجومهما مهما اتسم ذلك السلوك بالاباحية أو العنف ، ومنهما يستوحى المشاهدون أذواقهم فى الملبس وتصفيفة الشعر ، وفى الأثاث والديكور الداخلى . أما عن الراديو فقد قيل أن دراسة برامجه - بخاصة قبل ظهور التليفزيون - هى احدى سبيل إلى دراسة عقلية الانسان الأمريكى العادى . كما قيل أن خروجه من ملكية الدولة إلى ملكية المشروع الخاص ، واعتماده فى التمويل لا على الضرائب وإنما على دخله من الاعلانات عن السلع ، جعل برامجه تحت رحمة تجار لا شأن لهم بالثقافة ، ولا مصطلح لديهم غير الربح .

والواقع أن قدرة السادة الأمريكيين من أصحاب الثروات على إحكام قبضتهم على الرأى العام وعلى تكييفه ، من أكثر مظاهر الحياة الأمريكية إثارة لعجب سائر العالم الغربى . فما من دولة من دول العالم الأول نجحت مثل هذا النجاح الباهر فى أن تستأصل من وسائل الإعلام كافة أى اتجاه إلى الموضوعية ، وأى ميل إلى المعارضة . صحيح أن بوسع أى مواطن أمريكى ذكى ، متى توفر لديه الوقت والطاقة ، أن يصل إلى حقيقة الأمور ، غير أن الأكثرية لا فائض لديها ولا فائض طاقة يمكنها من تحصيل الأخبار من خارج وسائل الإعلام . وأخبار وسائل الإعلام ـ شأن الاعلانات التجارية ـ لا همّ لها إلا إبقاء جموع الشعب على وداعتها ورضاها وطاعتها ونهمها إلى استهلاك السلع أو حيازتها .

ثمة فى الولايات المتحدة إذن ما يمكن تسميته بالمكتب السياسى (بوليتبيرو) أو مجمع الكرادلة ، يتحكم تحكماً صارماً دقيقاً فى ما ينبغى للمواطنين أن يعرفوه وما ينبغى ألا يعرفوه . فهو الذى يحدد ما على السياسيين وقت الانتخابات أن يقولوه ، ويحرص بالأخص على عدم السماح للمعارضين بشدة للنظام بالظهور فى التليفزون ، فيدرك المستمعون إليهم أن ثمة وجهات نظر أخرى غير وجهة النظر التى يروّج النظام لها فإن كان لابد من السماح لمعارض (معتدل) بالحديث فى التليفزيون أو الإذاعة للحفاظ على دعوى حرية التعبير عن الرأى ، فليكن ظهوره أو حديثه بعد منتصف الليل والناس نيام!

سمح الدستور الأمريكى للملكيات الكبيرة بأن تحكم البلاد كما تهوى من دون مسؤولية تجاه الشعب ، فالدولة ـ كما ذهب



الفيلسوف الألمانى هيردر - «هى لضمان سعادة جماعة معينة ، وما من دولة حتى اليوم سمحت عن طيب خاطر بأن تنتقل هذه السعادة إلى غير الجماعة التى تُهيمّن عليها» . وتنبأ جيفرسون منذ البداية بتدهور النظام السياسى الأمريكى ونوعية الحياة فى الولايات المتحدة ، ونصح باجتماع مؤتمر دستورى مع كل جيل على الأقل لتعديل الدستور بحيث يوائم الأوضاع المستجدة ، والاحتياجات المتغيرة . «فالقوانين والأنظمة يجب أن تسير جنباً إلى جنب مع تطور العقل البشرى . وكلما غدا هذا العقل أكثر استنارة ونضجاً مع اكتشاف الحقائق الجديدة ، وتغيّر العادات والآراء بتغير الظروف ، غدا من المحتم تطوير المؤسسات لتساير الزمن . أما مطالبة المجتمع بأن يظل دوماً تحت أنظمة أسلافه ، فهى كمطالبة الرجل بالاستمرار فى ارتداء المعطف الذى كان يرتديه وهو صبى» .

غير أن نصيحة جيفرسون لم يؤخذ بها . ولو عاد الرجل إلى الولايات المتحدة اليوم لأذهله أن يرى المواطن الأمريكى فى معطفه القديم غير قادر على تحريك ذراعيه ، وأن يرى طبيعة النظام الحزبى على ما كانت عليه منذ البداية : أصحاب الثروات الطائلة تتحكم فى الحزبين الرئيسين والحزبان الرئيسيان يتحكمان فى الدولة ، والدولة تجمع الضرائب من الشعب وترد إليه جزءاً بسيطاً منها لمجرد تجنب تمرده ، فى حين تحتفظ بالنصيب الأكبر «لنفقات الدفاع» ، وهو نصيب يعود فى خاتمة المطاف إلى أصحاب الثروات الطائلة من الحكام الحقيقيين .

❖ ❖ ❖



الفصل الثاني

الهيمنة الأمريكية
«وهم لذيذ» لن يستمر طويلا!

«القرن الحادى والعشرون الذى نتنفس هواءه منذ بضعة أشهر لن يكون أمريكيا ، وإنما سيكون بالضرورة مُتعدد القطبية . . ومُتعدد الثقافات أيضا» .

هذه «الفرضية» التى يتحمس لها عدد لا بأس به من المحللين والاستراتيجيين قد تُزعج البعض ممن يتصورون أن زمن الهيمنة الأمريكية على العالم هو (الزمن القادم) لا محالة ، وكيف لا والولايات المتحدة الأمريكية تبسط حاليا جناحيها على العالم فى كبرياء وثقة وما تريده تحققه دون أن يجرؤ أحد على الكلام !!

على كل حال ، إن بقاء (الهيمنة الأمريكية) على العالم هو فى منظور هؤلاء المحللين والاستراتيجيين ـ من قبيل الأوهام التى يصدقها عادة ضعاف النفوس وضعاف الذاكرة على السواء . . لأن تاريخ الإنسانية لايعرف المزاح ولايخضع للمصادفات لأنه لا موجب للتفكير فى أن «قدر» الولايات المتحدة سوف يجعلها تتحكم فى (الكوكب الأرضى) إلى أبد الآبدين ، ولأن سقوط (حائط برلين) ليس مُؤشرا على نهاية التاريخ ، ناهيك عن أن دولة مثل الصين شرعت حاليا فى استعادة مجدها القديم . . أما أوروبا فقد شقت طريقها وعرفت قدر نفسها . . وهو ما سوف تفعله



(روسيا) لاحقا بعد أن تُولد من جديد . . أما (اليابان) فهى فى طريق التحرر . . والهند تستعد للانطلاق واليقظه . .

وهذا كله ـ من وجهة النظر هذه ـ دليل على أن هناك «إرادة» مُقاومة للهيمنة الأمريكية فى كل مكان . .

وقد يحلو للبعض «الجدال» حول «حدود» و«زمان» العصر الذى نحياه اليوم وهل يبدأ منذ «هيروشيما» وحتى (انهيار الامبراطورية السوفيتية) ويمتد بذلك لما يقرب من نصف قرن ، أم أنه يمتد عبر القرون الثلاثة الأخيرة وتحديدا من عصر التنوير إلى يومنا هذا ؟

وفيما تكثر الطروحات فى هذا الشأن ومنها ما ذكره مفكر استراتيجى معروف (هو الجزائرى ذكى العايدى بمعهد العلوم السياسية بباريس) والذى يرى أننا نعيش عصرا جديدا (بنظام دولى جديد) لأن (النظام الدولى الآخر) وُلد على حُطام (هيروشيما) ودُفن فى حُطام (حائط برلين) وكان يتأسس على ثلاثة مبادىء ، الأول أن الردع النووى وسيلة وحيدة لتسوية الخلافات بين الشرق والغرب ، والثانى تفوق العامل السياسى والاستراتيجى على التناقضات الاقتصادية والثالث خضوع الصراعات الثانوية والهامشية إلى المركز . .

وهذا النظام كان رسم علاقات القوى عبر الرسائل (أو الايديولوجيات العالمية) ، بمعنى أن (الرسالة) أو الايديولوجية الليبرالية كانت فى مواجهة الايديولوجية الشيوعية . . وقد انهار هذا النظام الدولى ، وفى الوقت نفسه تداعت أسس الامبراطورية

السوفيتية . . فأحدث ذلك صدمة لا شبيه لها إلا الصدمة التى شهدها العالم فى أعقاب تدهور الامبراطورية الرومانية وهنا تحضرنى شهادة ذات دلالة مهمة صاحبها هو المفكر الاستراتيجى الفرنسى (آلان مينك) الذى يرى أن عصرنا الراهن يتجه فى رأيه ـ إلى ما يسميه «بالعصور الوسطى الجديدة» . . حيث يغيب النظام ويضيع المركز ، وتختفى السلطات من كل المناطق الرمادية ، وينهار العقل كمبدأ مُؤسس . . كل ذلك لصالح الايديولوجيات البدائية والخرافية التى اعتقدنا منذ زمن أنها اختفت !

وعلى أية حال فقراءة التاريخ مُهمة فى هذا الصدد لأنها تحدثنا عن مذابح وكوارث الحرب العالمية الأولى التى أفقدت أوروبا «ريادتها» وتميّزها إلى اليوم ، ثم جاءت الحرب العالمية الثانية فقسّمت القارة العجوز إلى قسمين لنحو ما يقرب من نصف قرن ، فأخذت الدولتان العظيمان (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى مكان أوروبا . .

ثم دخل العالم ـ بعد ذلك فى (مرحلة الحرب الباردة) التى كشفت عن حروب ساخنة أخرى مثل حرب كوبا ، وحروب اندونيسيا والصراع العربى ـ الإسرائيلى فضلا عن الثورات التى تم سحقها فى دول مثل المجر ، والتشيك ، وبولونيا . .

وبإنتهاء زمن الحرب الباردة لم تنته الحروب والصراعات الثانية الأخرى ، وما شهدته يوجوسلافيا السابقة ، والقوقاز ، وآسيا الوسطى ليس إلا مثالاً على صدق هذه الرؤية .

وفى هذا السياق تأتى «حرب الخليج» لتكون علامة فارقة فى التغيير الذى حدث فى العلاقات والتوازنات الدولية . . هذه الحرب أظهرت الولايات المتحدة كقوة عظمى (واحدة ووحيدة) وجعلت قادتها يعتقدون أنهم قادرون على فعل كل ما يريدون فى الساحة الدولية ، بل إنهم أحرار فيما يتصورونه دفاعا عن مصالحهم الأساسية .

ولم تعارض دولة واحدة هذا «الفعل / السلوك» الأمريكى . . (فالاتحاد السوفيتى) كان يعيش أيامه الأخيرة تحت رئاسة جورباتشوف . . (والصين) كانت مشغولة بأحداث ساحة تيتنمان فى عام ١٩٨٩ . . (وفرنسا) كل اهتمامها فى ذلك الوقت ، كان بواجباتها كعضو دائم فى مجلس الأمن . .

ثم جاء انتصار الولايات المتحدة على (صدام حسين) وتحييدها لجيشه إنذاراً لكل العالم ، ومؤشراً على أن واشنطن تفعل ما تريد . .

وما أعلنه الرئيس الأمريكى وقتئذ (جورج بوش) من أن العالم يشهد ولادة نظام دولى جديد ، زعيمته (والمهيمنة عليه) الولايات المتحدة . . وكذلك ما قاله (وارين كريستوفر) وزير الخارجية الأمريكى بعد عامين من حرب الخليج من أن «الولايات المتحدة ستواصل ممارسة قيادتها للعالم ، وهى مُستعدة لحماية مصالحها فى أى مكان ، وفى أية لحظة ، وإذا كانت هناك حاجة لإجابة جماعية ، فسوف نفعل ذلك مع الدول التى تتبعنا لكن فى حالة الضرورة سوف نتصرف بمفردنا» .

مثل هذه المقولات تجعلنا نطرح فى صراحة السؤال التالى :

● هل بقاء هيمنة الولايات المتحدة على العالم سيكون مُؤكدا ، ومضموناً؟! . . وهل سُيقدر لهذه الأمة التى يبلغ عدد سكانها ٢٦٠ مليون نسمة وتمثل نحو ٤٪ من سكان العالم أن تدير العالم وتتحكم فيه إلى الأبد؟!

. . ولقد أجاب البعض على السؤال بقوله إنه لايوجد مُبرر للتفكير فى هذا الكلام ، لأن الدول التى قالت «لا» للولايات المتحدة كثيرة ، ولها تأثيرها الاقليمى والدولى ، فالصين قالت «لا» وكذلك أوروبا ، وبعد فترة روسيا ، واليابان والهند ، ويجب ألا ننسى العالم العربى والاسلامى بثقافته العريقة . . ثم أمريكا اللاتينية المعروفة بعدائها للولايات المتحدة(*) .

بعبارة أخرى قوية ودافعة «إن على أمريكا أن تفهم منذ الآن فصاعدا أنها لن يكون بمقدورها أن تفرض قوانينها على القارات الخمس ووفقا لمصالحها فقط» . كما لن تكون (شرطى العالم) فى مناطق الصراعات والأزمات إلى الأبد!

(*) يتحدث روجيه جارودى فى كتابه «المستقبل بدأ بالفعل» عن صحوة أمريكا اللاتينية ، ونشوء حضارة المناطق الاستوائية فيذكر أن البرازيل تملك مثلاً نحو ٣,٥ مليون هكتار من الأراضى غير الصالحة للزراعة لكنها قادرة من خلال استغلال الغابات بطريقة مثلى ، على استخدام نصف تلك المساحات التى تمثل ٢٠٪ من الأراضى الوطنية . ذلك من شأنه أن ينتج بطريقة دائمة ما يعادل من ناحية الطاقة نحو ٦ مليارات برميل من البترول سنويا ، أى ما يعادل الإنتاج الإجمالى لدول الأوبك . ويمكن للمرء أن يتصور بسهولة أن استخدام هذه الطاقة ، ولو جزئيا ، سيغير جذريا كل البناء الحالى للسلطة فى العالم .

وفى هذا السياق يجب التذكير بأن دولا كثيرة . مثل فرنسا وروسيا والصين ، ومعظم الدول العربية ، قد بعثت فى فبراير عام ١٩٩٨ برسالة واضحة إلى الولايات المتحدة تقول فيها كلمة واحدة هى كفى . كفى! فى اشارة إلى معارضتها لمحاولة الولايات المتحدة شن حرب جديدة على العراق .

وبالإجمال لابد من القول بأن العالم لن يكون (محكوما عليه) أن تتكلم شعوبه جميعا اللغة الانجليزية ـ الأمريكية التى لايتحدث بها سوى ٤٧٨ مليون شخص فقط ، بينما يتحدث ٣٩٢ مليونا اللغة الأسبانية و٢٨٤ مليونا يتحدثون اللغة الروسية و٢٢٥ مليونا يتحدثون العربية و١٦٠ مليونا يتحدثون الفرنسية ، و١٢٠ مليونا يتحدثون اليابانية والمؤسف أن الأمريكيين يعتقدون خطأ ـ بطبيعة الحال ـ أن العالم بقفه وقفيفه لهم . . وعقولهم تعشعش فيها أفكار بالية تذهب إلى أن (الله) اعطاهم الثروة وساعدهم فى الانتصار على جميع الأعداء لأنهم يستحقون ذلك وماعداهم ليسوا إلا «البرابرة» ، و«الشيوعيين» الذين يمثلون امبراطورية الشر .

ويرى قادة أمريكا أنهم (أصحاب رسالة) تقود العالم نحو الحرية والرخاء على طريق الفضيلة .

وها هو جنجريتش رئيس الأغلبية الجمهورية فى الكونجرس الأمريكى يتحدث ـ فى ٢ مارس ١٩٩٥ ـ عن «سمّو ورُقى» العنصر الأمريكى وأحقيته فى الهيمنة على العالم . . ومما قاله : أن النظام الأمريكى فى الديمقراطية البرلمانية يحترم حقوق المواطن ،

والحريات الفردية ، وحرية الشركات . . والقيم الأمريكية مُنتشرة فى العالم أجمع ، والتقنيات الأمريكية نقلت أنماط الحياة إلى مستوى آخر ، وكانت العامل الأول فى (العولمة) اليوم . . وقواتنا العسكرية موجودة على (كوكب الأرض) فى نصرة الحكومات وليس لاخضاعها . . وتلبى طلبات الحرية والديمقراطية للحكومات ولشعوبها . وبدون القيم الأمريكية فإن العالم سيعيش فى بربرية وعنف وديكتاتورية!

أما مساعد الرئيس الأمريكى بيل كلينتون وهو السيد انطون لاك ، فينسج على نفس المنوال بقوله : إن قيادتنا للعالم هى أمر مطلوب ومُحترم فى أركان الدنيا الأربعة . . ومصالحنا وقيمنا ومثلنا تجبرنا على الالتزام بذلك ، وإدارة العالم . . وعلينا أن نُروّج لأفكار (الديمقراطية ، والاقتصاد الحر) فى العالم لأن ذلك يحمى مصالحنا وأفكارنا .

وبدورها فإن السيدة مادلين أولبرايت وزير الخارجية الأمريكية لم تستنكف أن تطلب إلى الأوروبيين والصينيين ، واليابانيين والبرازيليين أن يُدركوا أنها أى (السيدة أولبرايت) إنما تمثل أمريكا صاحبة المسئوليات العالمية ، (والأمة) المسْتعدة لعمل كل شىء وقتما تريد ، وتقول : «ليعلم الجميع أننا نفعل ما نريد ونُغير ما نريد ، ولاتقف فى طريقنا عقبة واحدة لأن العالم لنا . . العالم لأمريكا . .» .





الفصل الثالث

الولايات المتحدة بين سياسة «فرق تسد» وسياسة «تحييد الخصوم»

يرى رافضو (أوكارهو) الهيمنة الأمريكية أن قوة الردع النووى الأمريكى لن تكون كافية لإبعاد أى شبح لعمليات انتحارية نووية يقوم بها الروس ضد حلفاء أمريكا المقربين ، وأن قوة الردع الفرنسية يمكن أن تقوم بدور (دفاعى وحمائى) لمجمل الساحة الأوروبية شرط أن تقبل الدول المعنية ذلك وتتخلص فى ذات الوقت من العُقَد والأحكام المسبقة . لكن المؤسف أن أوروبا لم تصل بعد إلى هذه النقطة أو إن شيئا فلنقل لم تصل بعد إلى هذه (الدرجة من الثقة فى فرنسا) ، رغم أنها ـ أى فرنسا ـ هى الأمة الوحيدة فى القارة العجوز التى لم تتخل أغلبية طبقتها السياسية عن التفكير فى شئون وقضايا العالم المصيرية ، وتدرك جيدا أن ذلك لن يتحقق بشكل أكمل إلا عبر تعاون وثيق مع الدول الأوروبية المجاورة لها . والمعروف أن فرنسا تبنى طموحها الأوروبى انطلاقا من فكرة رائدة هى أن تصبح أوروبا (سيدة العالم) ويتحقق حلم «أوروبا القوة» وليس فقط «أوروبا السوق» والمؤسف أن موقف دولة أوروبية أخرى هى بريطانيا من أوروبا هو موقف غير حاسم أو مُتردد حتى ليصدق عليها القول أنها تضع قدما داخل الاتحاد الأوروبى وقدما أخرى خارجه وهى لاتزال تشعر بحنين جارف إلى ماضيها العريق وسطوتها وممالكاتها التى لم تكن تغيب عنها الشمس ، وهو ما يؤثر

حتما على مُجمل موقفها من (الاتحاد الأوروبى) فضلا عن سبب آخر هو تحالفها مع الولايات التحدة ، فمنذ الحرب العالمية الثانية ، وبريطانيا تؤمن بأن هذا التحالف هو الذى سمح لها بالانتصار على ألمانيا الهتلرية ، وهو ما يُفسر لماذا الحكومات البريطانية «سواء العمالية أو المحافظة» تتمسك بهذه الرؤية حتى بعد انضمامها إلى الاتحاد الأوروبى . .

والحق أن الولايات المتحدة قد لعبت بهذه المشاعر البريطانية ووظفّتها لمصلحة أغراضها الخاصة ، وقد ظهر هذا جليا إبان أحداث الخليج التى جرت فى فبراير عام ١٩٩٨ .

وعلى الجانب الآخر تعرضت ألمانيا لإغراءات كثيرة من قبل الولايات المتحدة ، لأن القادة الأمريكيين يعرفون جيدا جدوى توحيد الجهود بين (الثنائى الفرنسى - الألمانى) وخطره على تقليص (الهيمنة الأمريكية) فهاهو الرئيس الأمريكى السابق جورج بوش كان قد اقترح على المستشار الألمانى كول مشاركة المانيا بطريقة مُتميزة - فى مهام ومسئوليات إدارة حلف شمال الأطلسى . . أو بعبارة أدق كان اقترح عليه شكلا من أشكال المشاركة فى القيادة .

وكان الهدف من هذا الاقتراح قياس قوة الصلات التى تربط بين (فرنسا وألمانيا) تلك الصلات التى تعود إلى عصر ديجول والمستشار اديناور والتى كانت ترمى إلى الوقوف ضد الهيمنة الأمريكية بالأساس . لذلك كان طبيعيا أن تنظر (الولايات

المتحدة) بخوف وحذر شديدين إلى (ألمانيا) التى تبدو أكبر عنصر أورو ـ أطلسى ، وتحمسها للعملة الأوروبية الموحدة سيجعل (اليورو) هو الوريث الأكبر (للمارك الألمانى) فى حين أن الأوروبيين لا يزالوا يذكرون فى مرارة العبارة التى وجهها الرئيس الأمريكى بيل كلينتون إلى جنوده فى البوسنة والتى يقول فيها :

«أنتم هنا فى قلب أوروبا للدفاع عن القيم الأمريكية!» .

ومن الأهمية بمكان أن نشير إلى لقاءات القمة بين كلينتون ويلتسين التى بحثت (قسمة جديدة) لمناطق النفوذ فى أوروبا فهاهو يطلق على الاتفاقية الموقعة فى هذا الشأن بين أمريكا وروسيا ، اسم «يالطا الصغرى» ويُذكر أن الجنرال اسماى أول سكرتير عام للحلف الأطلسى كان يقول : «إن السياسة العامة المتُفق عليها فى هذا الشأن هى أن تبقى روسيا خارج الحلف ، وتستمر الولايات المتحدة فى الداخل ، أما المانيا فينبغى أن تظل فى الدرجات السفلى» .

والثابت أن أمريكا لاتزال داخل الحلف ، لكن روسيا لم تعد خارجه ، كما أن المانيا وفرنسا ، وانجلترا ، لن تبقى دائما فى أسفل القائمة!!

وفيما يتعلق بما يُعرف بالحرب الجديدة فى الباسفيك وتأثيرها على موازين القوى الدولية فمن الأهمية بمكان – أن نشير إلى ما قاله وزير أمريكى هو (جون هاى) فى عام ١٩١٤ عند افتتاح قناة بنما من أن البحر المتوسط هو المحيط (الماضى) والأطلسى هو المحيط (الحاضر) والباسفيك هو محيط (المستقبل) ثم يأتى بعد أكثر من



٥٠ عاما الكاتب الثورى الروسى الكسندر هيرزين ليؤكد أن الباسفيك سيكون يوما هو «البحر المتوسط الجديد لحضارة الغد» .

ومع ذلك فإن الباسفيك (المحيط الهادى) ليس اسما على مسمى ، لأن هذا المحيط شهد توترات عالمية كبرى ، فكان مسرحا لعمليات الحرب العالمية الثانية ، ولتوترات الحرب الباردة وصراعات الاتحاد السوفيتى والصين من جانب ، والولايات المتحدة وحلفائها من جانب آخر .

وانطلاقا من فكرة بناء وترسيخ السيطرة الاقتصادية الأمريكية على العالم دأبت الولايات المتحدة على الدخول فى عمليات تجارية مع الدول الأخرى بهدف تحييد منافسيها . . لكن ظهرت فى ذات الوقت فكرة مناوئه للهيمنة الأمريكية ، صاحبها هو ما هاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا وتتلخص فى (فكرة آسيا التى تستطيع أن تقول لا) .

وفى هذا الإطار وقفت الولايات المتحدة بالمرصاد لسياسة الصين التى تكشفت بوضوح عقب انتهاء الحرب الباردة ، فقد أعطت الصين انطباعا بأنها ستملأ (الفراغ الاستراتيجى) الذى شهدته آسيا الشرقية (أو منطقة شرق آسيا) عقب رحيل الروس من فيتنام ورحيل الأمريكيين من الفلبين .

فلم تقبل الولايات المتحدة ، واليابان . وهما الدولتان المهتمتان بالمنطقة ، هذا (الإحلال الصينى) للمكان . وبدأ ما يُعرف بالحرب الباردة بينهما جميعا ، ولقد نجحت الولايات المتحدة فى توظيف ذلك لخدمة وجودها الاقتصادى فى المنطقة .

وبالنسبة لمنطقة ساخنة أخرى فى العالم هى (منطقة الشرق الأوسط) فإن الولايات المتحدة تُصر على أن تلعب دور قائد الأوركسترا فى جميع مناطق العالم وعلى وجه الخصوص منطقة الشرق الأوسط حيث (الموقع مُعّقد والمهام عظيمة) حسب تعبير وزير الخارجية الأمريكى الأسبق هنرى كيسنجر ناهيك عن أن غالبية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية الأمريكية مُرتبطة بهذه المنطقة .

وبالأرقام ، فإن التوقعات الحديثة كشفت أن الطلب العالمى على البترول سوف يزداد من ١,٧ سنويا حتى عام ٢٠٠٠ ، وسوف يصل إلى استهلاك قدره ٩٣,٥ مليون برميل يوميا .

كما أن منطقة الشرق الأوسط تملك وحدها ثلثى المخزون العالمى بينما تساهم بقية المناطق فى العالم بحصة ضعيفة من إجمالى المخزون . .

ولأن هذه الثروة البترولية لا مثيل لها ، والمصلحة الحيوية لكل الدول الصناعية الكبرى وليس فقط أمريكا ترتبط بهذه المنطقة ، فمن الطبيعى أن تُثير منطقة الشرق الأوسط مطامع ونزاعات كثيرة بين الدول المتنافسة عليها . ناهيك عن أنها المنطقة الأكثر استيرادا للسلاح مع منطقة شرق آسيا أخيرا . . والولايات المتحدة هى (المُصّدر الأول) وتقف فى منافسة شرسة مع الأوروبيين وخصوصا فرنسا ، وانجلترا ، وروسيا .



وبحسب احصاءات المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية فى لندن ، فإنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتى أصبحت الولايات المتحدة أول مُصدّر للأسلحة فى العالم وتبلغ مبيعاتها لمنطقة الشرق الأوسط حوالى ١٥ مليار دولار ، أى نحو نصف الإجمالى العالمى ، أما النصف الآخر فتتقدمه انجلترا (٥ مليارات) وفرنسا (٤ مليارات) وروسيا (٣ مليارات) . ومعنى ذلك أن الولايات المتحدة مغروسة فى المنطقة وتتبع فى سبيل المحافظة على بقائها كل السبل بدءا بأسلوب فرق تسد ، وحتى سياسة تحييد الخصوم . . وهى تعتمد على إسرائيل وجيشها ، وتعتبرها الشريك الأكبر لها فى المنطقة ، لأن الجيش الإسرائيلى ـ حسب الزعم الشائع ـ هو (جيش الصفوة) ، كما أنها تمتلك القنبلة النووية ، ولعل موقف الولايات المتحدة والغرب من العراق هو خير دليل على ذلك فالعراق كان يثير مخاوفهما لأنه حقق تقدما كبيرا فى الاقتصاد والقوة العسكرية ، ومن ثم بدأت الحرب على العراق بتدمير مفاعله النووى .

وهاهى حرب الخليج كانت فخا من صُنع أمريكا وقع فيه الرئيس العراقى صدام حسين ، وكان الهدف منه إضعاف قوة العراق ، وليس القضاء عليه .

والثابت أيضا أن الترتيب للحرب ضد العراق استغرق عدة أشهر . . وأن الـ ٥١٥ ألف جندى الذين شاركوا فى حرب الخليج تحت علم الأمم المتحدة (ومن نحو ٢٧ دولة من جميع أنحاء العالم)

كان مُخططا له منذ أكثر من عام . . ولقد اتبعت الولايات المتحدة سياسة «السد المزدوج» (double endiguement) رغبة منها فى تحطيم القوة العسكرية العراقية وحرمان العراق من إعادة بناء هذه القوة مجددا . . وهو ما يعطى تفسيرا مباشرا لإصرار أمريكا على استمرار الحظر حتى اليوم على العراق . .

لكن المحقق فى ذات الوقت أن معظم الدول الأوروبية قالت «لا» فى وجه أمريكا عندما حاولت إشعال حرب جديدة فى فبراير ١٩٩٨ .

وبالنسبة للموقف مع إيران خرجت فرنسا وألمانيا على رغبة الولايات المتحدة وأصرتا على سياسة عُرفت باسم «الحوار النقدى» le dialogue Critique ورفضتا الاسترسال مع الموقف الأمريكى المُعادى لإيران والذى يُحمّلها مسئولية الإرهاب فى جميع أنحاء العالم . .

وهكذا فإن كل هذه الظروف الدولية والإقليمية جعلت الولايات المتحدة ترى أن الجيش الإسرائيلى هو (المُدافع) عن مصالحها فى المنطقة . . وهنا حرص بنيامين نيتانياهو رئيس الوزراء الإسرائيلى حتى منتصف عام ١٩٩٩ . على استغلال الظروف الدولية لمصلحة حلمه الخاص «بإسرائيل الكبرى» . . وهكذا أرادت الولايات المتحدة أن تجعل من إسرائيل (البُعبُع المخيف) فى الشرق الأوسط مثلما كانت روسيا بُعبُعا مخيفا لأوروبا ومثلما كانت الصين بالنسبة لآسيا ومنطقة الباسفيك . .



والملاحظ أن الولايات المتحدة كانت جعلت من مصالحها المقياس الأوحد فى العالم .

فمعيارالخير ـ فى نظرها ـ أنه يصب فى نهر مصالحها وما تراه شرا يكون كذلك لأنه يضر بمصالحها .

ولذلك فإن الأدبيات السياسية الأمريكية منذ الرئيس كالفين كوليدج فى عام ١٩٢٣ ، لاتزال هى ذاتها مادامت تُعلى من مكانة الولايات المتحدة وترفعها فوق العالمين .

وقديما قال جورج واشنطن أن القاعدة الوحيدة فى العلاقات الأمريكية مع الدول الأخرى أنها تتأسس على العلاقات التجارية بأكملها وعلى (قليل من الاتصالات السياسية) لكن الأحداث كشفت أن الرئيس الأمريكى بيل كلينتون ليس تلميذا مخلصا لمدرسة جورج واشنطن ، لأن الممارسات السياسية الأمريكية الراهنة تكشف أن الولايات المتحدة (غارقة حتى أذنيّها) فى الشئون السياسية فى العالم إلى جانب قضايا التبادل التجارى الحر . . إلى حد أن الولايات المتحدة تكاد تكون مغروسة فى كل ركن من العالم . . وهو ما يُرضى طموحات (الهيمنة الأمريكية) لكن دولا كثيرة فى العالم تقف بالمرصاد لهذه (الهيمنة) وتجاهر بالقول «لا لأمريكا» . .





الفصل الرابع

«لا» للنفوذ الأمريكى!

حقا إن التاريخ لايمزح . . لأن من يتأمل بروية أحداث التاريخ القديم والحديث والمعاصر يتبين له - بما لايدع مجالا للشك - أن الهيمنة الأمريكية أو بالأحرى (الاحتكار الأمريكى للعالم) والذى تكرّس فى السنوات العشر الأخيرة ، هو أمر زائل لا محالة فمناطق كثيرة من العالم قد كشفت عن امتعاضها من هيمنة «العم سام» ولم تتحرج عن اعلان صحيتها : (كفى كفى يا أمريكا) عندما حاولت هذه الأخيرة اشعال حرب جديدة فى فبراير عام ١٩٩٨ فى منطقة الخليج .

وتتصدر بروكسل (عاصمة الاتحاد الأوروبى) قائمة الدول الرافضة للسطوة الأمريكية وهى ترفع شعارا يقول : (أوروبا للأوروبيين) للرد - بالتأكيد - على كل المقولات الأمريكية التى لاترى فى العالم - بما فى ذلك أوروبا ذاتها - سوى أمريكا والأمريكيين . حقيقة الأمر أن الدافع الأول وراء فكرة «أوروبا الموحدة» هو رغبة أوروبا - قبل خمسين عاما فى شراء محاصيلها الغذائية بسعر منخفض ، والخروج قليلا من تحت وطأة الولايات المتحدة المُسيطرة على السوق العالمية فى ذلك الوقت ثم حدث أن تبلورت الفكرة بعد ذلك لتصبح نعم «لأوروبا - القوة» وليس فقط «لأوروبا - السوق» .



وجاء اطلاق العملة الأوروبية الموحدة «اليورو» فى أول يناير ١٩٩٩ كأهم حدث عالمى فى نهاية القرن العشرين لتكشف أن أوروبا التى كانت منذ وقت طويل هى (القوة التجارية الأولى) على كوكب الأرض وبها نحو ٦٠٪ من سكان العالم ، وتنتج ٣٠٪ من ثروات القارات الخمس . . ورغم ذلك فإن دورها (النقدى) فى العالم يبقى هشا بالمقارنة مع هذه المكانة الاقتصادية الكبرى . .

وإن لم يمنع ذلك من أن (اليورو) سوف يُحدث ثورة ضخمة فى المُعطيات التجارية والاقتصادية العالمية لصالح أوروبا بكل تأكيد لأنه أى (اليورو) سوف يكون (عُملة الحساب) فى دول شرق ووسط حوض البحر الأبيض المتوسط فضلا عن الشركاء الأوروبيين . . ومن ثم وبحلول أول يناير ١٩٩٩ كان طبيعيا أن ينزل «الدولار» من عليائه صاغرا أمام ولادة اليورو العملاقة . .

وفى هذا الخصوص تحدث الرئيس الفرنسى جاك شيراك فى ٨ يونيو عام ١٩٩٦ عن أن أوروبا ينبغى أن تؤكد مجددا أنها ستكون أحد أكبر (العناصر الفاعلة) فى العالم وعليها ترسيخ السلام والأمن فى أراضيها إلى جانب بناء أمن أوروبى جديد ، وحلف أطلسى جديد وأفساح المجال لروسيا فى منظمة الأمن الأوروبى .

وعلى أوروبا ـ والكلام دائما لشيراك ـ أن تشارك فى ارساء الأمن العام والشامل فى العالم كما يُملى عليها ذلك تاريخها ويفرضه عليها كرسالة . .

. . وفرنسا يمكن أن تقوم بدور فى هذا المجال سّيما فى تبنى سياسة دفاعية مشتركة . . وأن تُعيد التوازن المفقود منذ نهاية الحرب الباردة . .

ولاشك أن المنظمة العجوز ، (منظمة اتحاد غرب أوروبا) التى ظلت لعقود أربعة مجرد حبر على ورق(*) ، يمكن أن تضطلع بالمسألة الدفاعية لحلف الأطلسى ليتم عمل التوازن المطلوب فى مواجهة «ثقل» و«وزن» الولايات المتحدة .

وهذا الدور الجديد لابد أن يأتى فى إطار إصلاح المؤسسات والتوسعات المستقبلية الخاصة بمؤسسات حلف شمال الأطلسى ولايجب أن ننسى نقطة محورية (وخلافية فى ذات الوقت) بين الولايات المتحدة وفرنسا . . وتتعلق بالتحفظ ، أو أن شئنا فلنقل بالرفض الأمريكى للطلب الفرنسى المُلح والخاص بإشراك (أوروبا ـ فرنسا) فى قيادة حلف شمال الأطلسى . . وتحديدا امكانية إسناد قيادة القاعدة العسكرية الجنوبية للحلف فى نابولى بايطاليا إلى شخصية عسكرية أوروبية أو فرنسية .

فهذا (التوازن المفقود) بين أوروبا والولايات المتحدة بشأن الحلف الأطلسى سيظل قائماً مادامت أوروبا لم تعتمد على نفسها حتى الآن فى إنتاج وتصنيع أسلحتها . .

وعلى الجانب الآخر فالمحقق أن (الصين) ستكون قلب أحداث العالم فى القرن المقبل ، وسوف يُسدل الستار على الولايات المتحدة

(*) سخر الجنرال تاومان رئيس اللجنة العسكرية فى حلف الناتو من منظمة اتحاد غرب أوروبا قائلا : أن اتحاد غرب أوروبا انفق الكثير من الورق الممتلىء بالحبر والكتابة!!



قريبا ـ من وجهة نظر ما ـ باعتبار أن الصين عدد سكانها مليار و٢٠٠ مليون نسمة واقتصادها قوى ، وقوتها العسكرية النووية نافذة وتترسخ عاما بعد عام ، وهى فى طريقها حاليا لاحتلال مكانها التاريخى البارز فى قلب العالم . . ثم هى حاليا القوة الأولى فى آسيا ، ويبدو أن ما قاله عنها أحد قادتها عام ١٩٥٠ من أن «الصين تسحر العقول ، وتخيف القلوب» سوف يعود مُجددا كشعار للقوة الصينية الواعدة . .

كما أن الصين فى انطلاقها الوثاب إنما تحاول أن تنتقم للأهانة التى اصابتها فى القرن الماضى عندما التقت بالغرب . .

وهى ترغب ليس فقط فى تجاوز هذا التاريخ الأليم ، ولكن أيضا ، فى رد «الصاع صاعين» كما يقولون اعتمادا على (إرادتها فى التحديث) من ناحية ، وعلى جذورها التاريخية العريقة كمهد لواحدة من أقدم حضارات الإنسانية من ناحية أخرى .

نعم أن الصين ـ كما صرح بذلك ذات يوم الزعيم ماوتسى تونج ـ قد نهضت من كبوتها مُجددا وهى لاتخفى طموحها الرامى إلى أن تكون فى منتصف القرن المقبل على أقصى تقدير ـ واحدة من أقوى الدول إن لم تكن الأقوى على الإطلاق .

وليس خافيا على أحد أن قادة الصين الحاليين يملؤهم طموح من نوع آخر هو استعادة مناطق أخرى إليها . . مثل (هونج كونج) (وتايلاند) وبعض الجزر الأخرى . . ويريدون أن يكون الأسلوب الذى استعادوا به هونج كونج نمطا مثاليا يتكرر مع استعادة

تايلاند . . والمعروف أن هونج كونج كان يعتبرها قادة النظام الشيوعى فى الصين مجرد «شباك» تطل منه على النظام الرأسمالى الغربى لسنوات طويلة . .

ويبدو أنه لايوجد سبب يجعل قادة الصين (القادمين) سوف يتخلون عن هذا «الطموح القومى الصينى» ولاشك أن هذا الطموح يُقلق كثيرا دولا أخرى فى المنطقة ، كما يقلق اليابان والولايات المتحدة على وجه التحديد .

وأخيرا فالمتوقع ـ على كل حال ـ أن الصراع سيكون حتميا بين الولايات المتحدة والصين ، لأن الأولى ترى فى الصين امبراطورية الشر الجديدة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى ، بينما ترى الصين أن زمن الهيمنة الأمريكية على العالم ينبغى أن ينتهى ويأفل نجمه .

● ولأن سقوط حائط الكراهية ـ حائط برلين ـ كان حدثا هاما ، وبداية لسلسلة من الملاحظات والتوازنات السياسية والعسكرية فى العالم . . فإن نتائج هذا السقوط هى بلاشك أبعد من مجرد انهيار حائط طوله ١٥٥ كيلومترا ، وارتفاعه ٣,٥ متر» .

فقادة موسكو مثلاً كانوا الأسبق فى التفكير بشأن إحداث تطوير سياسى داخل الاتحاد السوفيتى . . وأن لم يتفقوا حول عمق هذا التطوير (الاصلاح) ولا طريقته . .

فكان بريجنيف أول من طرق هذا الباب ، ثم جاء اندريبوف الذى دعا إلى سياسة (تحديث السياسة العامة) لكن المرض لم يمهله . .



أما جورباتشوف فهو التلميذ الوفى لفكرة اندريبوف فأخذ بمبادرته الاصلاحية المعروفة ، لكنه للأسف سار بها بسرعة فى الداخل وفى الخارج مما جعله يفقد التحكم فى عجلة القيادة . . ليدخل الاتحاد السوفيتى فى مرحلة أو «زمن المتاعب» الذى لا أحسب أنه انتهى حتى اليوم . .

ولقد ارتكب جورباتشوف خطأ قاتلا ـ من وجهة نظر بعض الاستراتيجين ـ وهو أنه أعطى الأولوية للأصلاح السياسى على حساب الاصلاح الاقتصادى وهو الخطأ الذى تداركه بذكاء القادة الصينيون فى آسيا . .

لهذا كله فإن روسيا ـ بمعنى ما من المعانى ـ تُعيد كتابة تاريخها الحديث . . فهى لم تكن تاريخيا (دولة ـ أمة) مثل فرنسا ، وانجلترا ، وأسبانيا ، وإنما كانت امبراطورية مُتعددة الأجناس ، وعقب انهيار الاتحاد السوفيتى انقسمت إلى ١٤ كيانا عرقيا جديدا إلى جانب روسيا نفسها ، فظهرت على المسرح الدولى دول وشعوب ذات أصول شديدة التباين . . وكانت النتيجة أن الروس لديهم شعور اليوم بأنهم فقدوا دولتهم الخاصة بهم . .

وها هى روسيا تعيش اليوم طموحا لايرمى إلى نفخ الروح من جديد فى الاتحاد السوفيتى السابق ، وإنما إلى عمل شىء شبيه بالاتحاد الفرنسى الذى أعلنه ديجول عام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ بشأن المستعمرات الفرنسية القديمة فى أفريقيا . .

وعلى الأرجح ستكون هذه الخطوة من جانب روسيا مجرد مرحلة بين موسكو ، والعواصم الشرقية الأخرى . .

وأيا كان الأمر فإن روسيا تمر بمرحلة البحث عن قيم وتوازنات ضرورية رغم (زمن المتاعب) الذى تتنفس مناخه فى ظروف بالغة التعقيد والصعوبة بسبب سياسة «التحرر السياسى» التى قادها جورباتشوف قبل سنوات ، ثم بسبب سياسة «التحرر الاقتصادى» التى يتزعمها بوريس يلتسين حاليا . .

ويبقى أخيرا أن روسيا تنهض من جديد ، وتثب وثبتها الكبرى لكن لا أحد يعرف حتى الآن متى سيحدث ذلك ، ولا من هو الشخص الذى سيقود هذه النهضة . .

أما (اليابان) التى يبدو أنها تريد أن تصبح أمة عادية بالنظر إلى تاريخها منذ منتصف القرن التاسع عشر والأزمات السلطوية والاقتصادية التى مرت بها ، فإن الوثبة الصناعية التى حققتها بنجاح والتى تُعتبر الجسر المؤدى إلى القوة ، مرورا بقواتها العسكرية والبحرية تحديدا . . جعلتها تُولد وتنشأ بروح جديدة من (تراب) الماضى القديم . .

ورغم الأزمات التى عصفت بها اقتصاديا (بانخفاض الدخل القومى من ٥,٥٪ إلى ١٪) وسياسيا وعسكريا (بتدمير هيروشيما) . . إلى أنها بعد السنوات الخمس للأزمة من عام ١٩٩١ حتى ١٩٩٦ ، فإن صادراتها ارتفعت إلى أكثر من ٣٠٪



وقفزت من ٣١٥ مليار دولار إلى ٤١١ مليار ، فيما تم استحداث أكثر من ٤ ملايين وظيفة .

. . كما خرجت اليابان من الحرج الأمريكى ـ الصينى عبر التحالف الأمريكى ـ اليابانى الذى أُطلق عليه اسم «تحالف القرن الواحد والعشرين) والذى ردت عليه الصين بتحالف استراتيجى للقرن الواحد والعشرين أيضا تم ابرامه بين الصين وروسيا . .

وأيا كان الأمر ، وبانتظار أن يتحقق طموح اليابان ورغبتها فى أن تصبح (عضوا دائما فى مجلس الأمن) ، فإنها ستبقى بوتقة استراتيجية لعالم الغد .

ولا يجب أن ننسى فى هذا الشأن «صحوة العملاق الهندى» ففى الهند يعيش حاليا مليار نسمة ، ودخلها القومى أعلى من دخل دولة مثل بلجيكا . . والمستشارون التجاريون فى نيودلهى يُقارنون ليس فقط ببلجيكا ، ولكن أيضا بايطاليا وانجلترا . . وبعد جيل واحد سوف يصل عدد سكان الهند إلى مليار ونصف المليار نسمة وستصبح الدولة الأكثر ازدحاماً على كوكب الأرض مُتفوقة بذلك على الصين(١) . .

ومن ثم وجب عليها أن تسأل عن مكانتها ودورها فى العالم . .

ولاشك أن الدور البارز الذى لعبته (الهند) على صعيد مجموعة (عدم الإنحياز) فى الخمسينيات والستينيات ، والنمو الذى حققته بالثورة الخضراء واكتفائها الذاتى غذائيا . . ثم

(1) ibid, P. 248.

بامتلاكها للسلاح النووى وتقدمها فى مجال التعليم حتى لتعتبر الدولة الثالثة فى العالم من حيث عدد الجامعات وعدد الباحثين (يوجد بها ٣٠٠ ألف باحث وتقنى رفيع المستوى) . مما يجعلها تملك مقومات المناواة لأمريكا . . دون أن نغض الطرف عن الطفرة التى عرفتها .

وعلى الصعيد الاقتصادى فالقطاع الخاص يمتص ٤٠٪ من الاستثمارات وُيفسح العمل لنحو ٧٠٪ من العمال . .

ناهيك عن أن الهند قد لعبت فى اطار الحرب الباردة ـ دورا سياسيا أكبر من وزنها الاقتصادى والعسكرى ، لكن صحوتها الحالية تثير العدوات من جانب باكستان والصين . وأيا كان الأمر فالثابت أن الأمريكى أو (أى شىء أمريكى) فى أى مكان أصبح يعكس صورة (الشىء الكريه) فى عيون شعوب العالم . أما الرسالة التى يتفق حولها الجميع فهى أن صفحة الانفراد بالقرار الدولى يجب أن تُطوى اليوم قبل الغد لتبدأ صفحة جديدة متعددة الأقطاب والثقافات .





القسم الثالث

مناطق مرشحه للوقوف فى وجه الهيمنة الأمريكية



عقب حرب تحرير الكويت (فى عام ١٩٩١) كشفت الولايات المتحدة عن رغبتها الأكيدة فى الهيمنة على العالم ، وذكرت فى وثائق البنتاجون السرية أن غايتها تتحدد كالتالى[١] :

● لأن الولايات المتحدة هى الضامن للنظام الدولى ، فيجب أن نتصرف باستقلالية فى حال وقوع كارثة تتطلب رد فعل سريعا ، أو عندما يصعب تجميع موقف عالمى موحد .

● علينا التحرك لمنع تكوين نظام أمنى بأوروبا ، يمكن تهديد توازن حلف شمال الأطلسى .

● إذابة المانيا واليابان فى النظام الأمنى الجماعى الذى تقوده الولايات المتحدة الأمريكية .

● اقناع جميع المنافسين المحتملين بعدم ضرورة التطفل للعب دور عالمى أكبر من الذى يلعبونه الآن بالفعل . .

ولبلوغ هذه الغاية فرضت الولايات المتحدة على نفسها ضرورة الحفاظ على قوتها الهائلة لردع أى أمة أو مجموعة من الأمم تريد أن تتحدى الإرادة الأمريكية . . ومراعاة رغبات ومصالح الدول الصناعية المتقدمة لكى لا تتحمس لمجابهة القيادة الأمريكية أو إدانة النظام السياسى والاقتصادى القائم . .

(١) لوموند ديبلوماتيك ـ بول مارى دى لاجورس (ابريل ١٩٩٢) .



لكن هذا «الحذر» وذاك «التحوّط» من جانب الولايات المتحدة لم ينجح فى إخماد ثورة الطموح الدفينة فى بقاع كثيرة من العالم ، والراغبة فى أن يكون لها (أى لهذه البقاع) دور قيادى فى العالم فى القرن الحادى والعشرين ، مثل : الصين ، وأوروبا العظمى ، ومنطقة حوض البحر المتوسط ، ولكى تتضح الصورة ، سوف نقدم مثالاً تطبيقيا يكشف بالدليل القاطع - أن هذه البقاع قد خطت - إلى حد كبير - خطواتها الأولى فى طريق (مناوأة) الهيمنة الأمريكية والوقوف فى وجهها . .





الفصل الأول

أوروبا العظمى (الاتحاد الأوروبى)

حلم أوروبا العظمى عمره أكثر من نصف قرن ، عندما كان يدغدغ مشاعر وأحاسيس آباء أوروبا الكبار ومنهم روبير شومان الذى أطلق عبارة قوية فى معرض حديثه الحالم عن أوروبا قال فيها :

«إن هذه المجموعة ـ يقصد المجموعة الأوروبية ـ لاينبغى أن تبقى مؤسسة اقتصادية وتقنية فقط . وإنما يلزمها «روح» وضمير تاريخى نقى «وإرادة سياسية تكون فى خدمة المثل العليا» .

أما الأب الآخر لأوروبا والذى كان له أكثر الأثر فى تشغيل موتور الوحدة الأوروببية فهو جان جونيه الذى ينسب إليه قوله : «إن السلام والرخاء فى أوروبا لن يتحققا إلا باتحاد الرجال وعملهم المشترك» .

أما المستشار الألمانى الشهير كونراديناور فهو صاحب العبارةالتى تقول «إننا نريد أن نبلغ أوروبا الكبرى سريعا ولايهم صورتها النهائية مادامت وحدتها وسياستها الخارجية وسياستها الدفاعية مؤكدة» .

ثم يقترب أب رابع من الآباء المؤسسين لأوروبا العظمى هو جوزيف بيش من الأجهزة التنفيذية للاتحاد الأوروبى ليؤكد عن



قناعه وثقة أن المفوضية الأوروبية هى «ثمرة من ثمار التاريخ عندما يكون فى خدمة السلام وإرادة الشعوب باتجاه مستقبل أفضل» .

واليوم لايزال حلم أوروبا العظمى يُراود الكثيرين من قادة القارة العجوز ، ولكن بشكل أكثر تحديا . . لأنه الصياغات المعاصرة لهذا الحلم «تضعه» فى مواجهة صريحة مع «الهيمنة الأمريكية» .

ولعل الرئيس الفرنسى جاك شيراك كان أصدق من غيره حين عبر عن هذه الصياغات عندما قال فى أول حديث له لصحيفة أمريكية عقب فوزه بمقعد الرئاسة فى قصر الأليزية : «إنه من غير المعقول أو المقبول أن يظن البعض أن (الإرادة والقرار) سيكونان دائما من نصيب الولايات المتحدة . . . وعلى أوروبا فقط أن تدفع الثمن!»

. . ولأن حلم أوروبا العظمى لن يتحقق إلا عبر توسيع الاتحاد الأوروبى . . وتأكيد الوحدتين الاقتصادية والسياسية لأوروبا . . فلم يخف الحالمون الأوروبيون ـ وهم كثر وعلى كل حال ـ سعادتهم بالطلبات الجديدة للانضمام داخل أسرة الاتحاد الأوروبى . . لاسيما وأنهم يؤمنون بأن الاتحاد الأوروبى ينبغى أن يضم كافة الدول الأوروبية لأن وصول الأعضاء إلى ستة أو ١٢ أو ١٥ كما هو الحال الآن ، هو «اختزال مُخل» للواقع الأوروبى أو هو تخفيض «لعدد» ، و«قيمة» و«وزن» أوروبا بلا أى معنى!

ومن ثم فالمجموعة الأوروبية من وجهة نظرهم ليس لديها سوى خيار واحد هو السير بعيدا فى طريق الوحدة الأوروبية الكبرى . . واستجابة مع هذا الخيار ، وأمام ازدياد عدد طلبات الانضمام ، فعلى أوروبا أن تقوم باصلاح فورى لمؤسساتها ثم إن هذا الاصلاح لن يكون «بدعا» أو أمراً «غريباً» لأنه فى القراءة الأولية له يعنى اعطاء اتفاقية ماستريخت روحاً جديدة سيماً فى اطار الوحدة السياسية بتحديد مفهوم السياسة الخارجية الموحدة لأوروبا ، ومن ثم السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة . .

. . وعلى الجانب الآخر ، فإن توسيع الاتحاد الأوروبى سوف يحمل خيرا عميما لدول أوروبا الشرقية سواء فيما يتعلق بالاستقرار السياسى أو الانفتاح الاقتصادى ، غير المسبوق . . كما يحمل رخاء كثيرا للفرد لم يكن يحلم به يوما انطلاقا من أن هذه الخطوة ، قد آن أوانها «لأن المياه تسير تحت الجسور» منذ توقيع معاهدة روما ، فى اشارة إلى أن توسيع الاتحاد ، وانضمام دول أوروبا الشرقية ضرورة فرضتها طبيعة الأشياء منذ سنوات . . فالعالم قد تغير كثيرا منذ عام ١٩٩٠ على وجه الخصوص .

أن التغير الذى شهده العالم فى السنوات القليلة الماضية لم يكن بوسع أحد تصوره قبلا . . فعندما انهار «جدار برلين» تفجر العالم ولم ندرك فى ذلك الوقت المبكر أن ثمة تحولاً كبيراً سوف يجرى جغرافيا وهندسيا وديموغرافيا . . فالعلاقات الدولية ـ على سبيل المثال ـ أصبحت أكثر تعقيدا . . ودول أوروبا الشرقية بدأت تشهد ولادة



ديمقراطية واتجاها شجاعا نحو نظام السوق وهذه الديمقراطيات الوليدة كان لابد أن تذهب لتطرق أبواب المجموعة الأوروبية .

وفى هذا الاطار يرى قادة أوروبا : إن الالتزام الأخلاقى يفرض عليهم مساعدة هذه الدول ، وبحث أسلوب ، وكيفية ادماجها فى أوروبا الكبرى . وبات واضحا لهم جميعا أن أوروبا التى يعيشون فيها لاينبغى أن تُغلق الأبواب على ذاتها . . كما لاينبغى أن تترك «الثروة» تدور فى منطقة بعينها بينما على حدودها الغربية توجد شعوب تستحق أن تدخل ضمن «النادى الأوروبى» .

. . ولأن «عملية التوسيع» لايمكن أن تكون «إلى مالا نهاية» فإن أمر الأعداد ، والترتيب يصبح والحالة هذه ـ أمراً حيوياً ناهيك عن أن هذا الالتزام الأخلاقى تجاه دول شرق أوروبا وما يصاحبه من مشكلات سياسية واقتصادية سوف يتطلب شكلاً من أشكال التضحية . . ولاشك أن المصلحة العليا لأوروبا العظمى تساوى هذا الثمن على كل حال .

● وحول التساؤل الذى يتعلق بالشكل النهائى لصورة الاتحاد الأوروبى . . وهل سيكون اتحاد ولايات أم «أمم أوروبية» أم اتحاد لأوطان أوروبا مجتمعة؟![1]

يرى البعض : أن الاتحاد هو عملية بناء دائمة للمستقبل يتجه نحو حلول ممكنة للمشكلات السياسية والاقتصادية المتغيرة .

---

(1) L'europe de l'an 2000, didier Romand, Groucher Paris, P. 98.

ولأنه سيكون اتحاد كل القوى فسوف يسمح بمتابعة التقدم الاجتماعى دون الخوض فى الهويات الثقافية أو الخصوصيات الاقليمية ، لأن ذلك وحده هو الذى يضمن التأثير ، ويحفظ النفوذ الأوروبى على الخريطة العالمية .

وباعتبار أن المرحلة المقبلة تقتضى بذل مزيد من الجهد للتقدم فى اتجاه إقامة سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد ، لأن ذلك - إلى جانب السوق الكبرى التى تضم ٣٧٠ مليون مستهلك - هو الذى سيجعل أوروبا تلعب دورا سياسيا محوريا لتأكيد ذاتها بحيث لاتجد نفسها مضطرة ، مع كل أزمة للبحث عن مفاوض .

وثمة نقطة أساسية فى البنيان الأوروبى تتعلق بعلاقة الاتحاد الأوروبى باتحاد دول غرب أوروبا ، وهى أن هذا الاتحاد الأخير هو الذى يمتلك نظريا البناء السياسى ، لكن بدون ذراع عسكرية .

ولأن الهدف الأوروبى هو إقامة اتحاد يستطيع أن يدافع عن «مكانته» و«قيمته» فإن فكرة التعاون أو إدماج الاتحادين فى بعضها البعض تُصبح واردة .

وأولى خطوات هذا الادماج هو «التقريب» بينهما ، وثانيها أن يتحول مجلس الاتحاد ليصبح جهاز القرار لاتحاد دول غرب أوروبا .

والخطوة الثالثة والمتوقعة عام ٢٠١٠ هى تحقيق الاندماج الكامل .



وإذا كان صحيحا أن «أوروبا» قد قطعت شوطا متواضعا فى مجالات العدل ، والشئون الداخلية ، فالثابت أيضا أنها لاتزال تنتظر أن تتحدث بصوت واحد فى مجال الخارجية والدفاع★ .

وإذا أردنا بحق (أوروبا قوية) تملأ مكانها عالميا ، فالواجب يحتم دفع السياسة الخارجية الموحدة إلى الإمام على مستوى الصياغة ، واتخاذ القرار والتنفيذ . .

لأن أوروبا القرن الواحد والعشرين ـ كما يقول جاك سانيتر رئيس المفوضية الأوروبية السابق ـ لم تعد هى أوروبا اتفاقية روما المبرمة فى عام ١٩٥٧ ، أو أوروبا الثمانينات فى زمن «الفعل الأوحد» وإنما هى أوروبا جديدة ، قد شملها التغيير ، كما شمل العالم بأكمله .

ولاشك أن «التوسيع» الذى تعيشه أوروبا حاليا هو فرصة تاريخية نادرة لأنها المرة الأولى فى التاريخ التى يجد «الأوروبيون» أنفسهم يسعون إلى تحقيق الوحدة الكاملة للقارة بطرق سلمية وتوافقية .

وعلى صعيد الوحدة الاقتصادية ، ولأن اطلاق «اليورو» العملة الأوروبية الموحدة (تحققت المرحلة الأولى فى يناير ١٩٩٩) قد هبط بالحلم من دائرة الخيالات المأمولة إلى دائرة الوقائع المعاشة فقد بات واضحا أن هذه العُملة هى الموتور الخاص بالبناء الأوروبى لسنوات

★ تم اسناد هذه المهمة لخافير سولانا مؤخرا بمقتضى منصبه الجديد كمندوب سامى للخارجية والدفاع المشترك فى أوروبا .

أخرى قادمة ، باعتبارها الأداة الفاعلة الوحيدة التى ستغير وجه الاتحاد الأوروبى بشكل كامل . .

. . ولذلك كان ضروريا أن يصبح اليورو ـ ومنذ البداية ـ الهدف رقم واحد للسياسة الأوروبية بلا منازع وهو الطموح السياسى الذى من المفروض أن يوفر الاجابات على الأسئلة الرئيسية التى تطرحها أوروبا بشأن قضايا الاقتصاد العالمى سيّما وأن ثمة قناعة مؤداها أن مصلحة أوروبا الحيوية تقتضى خلق منطقة يورو ، لأن العملة الموحدة ستكون الحل الوحيد ، والطويل والممتد للصعوبات التى يعرفها السوق الداخلى الأوروبى من ناحية ، والاضطرابات النقدية الدولية من ناحية أخرى .

فاليورو ـ والحالة هذه ـ سوف يسمح بمضاعفة مزايا السوق الكبرى ، وتحريرها من العوائق النقدية المعروفة . ولأن النجاح الذى ينبغى أن تحققه أوروبا يمر بالضرورة عبر توافقات فى الاقتصاد ، وتناغم فى السياسات المالية والنقدية ، فقد استقر الرأى على أن يتأسس هذا التوافق حول ثلاثة محاور :

● **المحور الأول:** يحدد الاطار السياسى للاتفاقية بدعوة الأطراف على تطبيق شروط الاستقرار ، والحسم النقدى بما فيها العقوبات الموقعة على برامج الاستقرار المقدمة إلى المفوضية الأوروبية .

(فالدول غير المشتركة فى الموجة الأولى لليورو ينبغى عليها أن تقدم كل عام برامج توافقية لبلوغ النسبة المقررة وهى الـ٣٪) .



● **المحور الثانى:** وهو خاص بتقوية إجراءات الرقابة والتعاون للسياسات الاقتصادية على قاعدة المادة ١٠٣ من اتفاقية ماستريخت .

وعندما يثبت أن السياسة الخاصة بالدولة لاتتطابق مع الاتجاهات الكبرى أو تخاطر بعرقلة الوحدة الأوروبية النقدية فعلى المجلس أن يوجه توصيات لها ويطالبها باتخاذ تدابير عاجلة للالتزام بالمعايير حتى لاتتعرض للعقوبات .

● **المحور الثالث:** يحدد القاعدة الخاصة بتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالعجز المتكرر عن الوفاء بالمعايير المطلوبة .

مثال ذلك : لو أن الدولة تعرضت لتدهور خطير مع انخفاض كبير فى دخلها القومى إلى أكثر من ٢٪ فأن الموقف ـ فى هذه الحالة ـ سيكون استثنائيا ـ ومن ثم لايجب توقيع عقوبات على هذه الدولة التى سيكون عليها اتخاذ إجراءات عاجلة لتعديل الموقف .

– أما فى حالة انخفاض النسبة إلى ٠,٧٥٪ أو ٢٪ فإن الدولة يجب أن تعرض مشكلتها على المجلس الأوروبى لفحصها ودراساتها . وإذا ثبت أنه لايوجد انهيار وأنها مجرد «إدارة مرنه» فإن المجلس يكون من حقه أن يفرض عقوبات تصحيحية منتظمة .

وحول صعوبة تحقق الوحدة السياسية (مقابل سهولة الوحدة الاقتصادية بدليل انطلاق اليورو) يعتقد البعض أن الوحدة الأولى

ـ أقصد الوحدة السياسية ـ صعبة المنال بل هى نوع من الطوباوية (اليوتوبيا) والسبب فى رأى هذا البعض هو أن أى محاولة للاسراع بالوحدة السياسية ستكون محفوفة بالمخاطر! بينما يرى آخرون أن هذا النوع من الوحدة ممكن ومن ثم يتحتم ضرورة الأسراع به . . وهنا يطرح التساؤل التالى نفسه :

● هل ستصبح اللجنة الأوروبية ـ فى هذه الحالة ـ حكومة أوروبا العظمى ؟

ـ الاجابة هى أن الشعوب الأوروبية ترى أن ذلك ممكن وليس بعيدا ، وهو نفس الرغبة التى عبر عنها الآباء المؤسسون لأوروبا قبل أكثر من نصف قرن . .

ويعلق جاك سانتير رئيس المفوضية الأوروبية السابق على ذلك قائلاً : أن الوحدة النقدية ـ لكى تنجح وتكون مقبولة من قبل المواطنين ـ فهى فى حاجة إلي التسجيل فى اطار مشروع سياسى متكامل .

. . ومن هنا يكثر الحديث فى هذه المرحلة عما يُسمى بنموذج (الفيدرالية الأوروبية) الذى يُبنى على أسس حكومة خاصة ودستور وأسس ديمقراطية كما يريدها الأوروبيون .

● لكن السؤال الآخر المطروح هو : هل الأوروبيون مستعدون حاليا لاختيار هذه الحكومة بشكل مباشر؟

والاجابة : قد لا يكون ذلك ممكنا الآن ، لكن بالإمكان حدوثه فيما بعد . فأوروبا على طريق الوحدة السياسية لم تصل إلى مرحلة

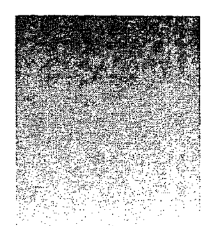


البلوغ أو النضج بعد ، لكن الساعة آتية لاريب فيها ، سيما إذا اعتبرنا أن الوحدة الاقتصادية الأوروبية التى تحققت باليورو - هى احدى الأدوات اللازمة لتحقيق الوحدة السياسية .

وأيا كان الأمر ، وعلى الرغم من قضايا الفساد التى هزت المفوضية الأوروبية وما نتج عنها من اهتزاز الثقة فى مشروع الوحدة الأوروبية برمته ، إلا أن قادة أوروبا عازمون على مواصلة الطريق اقتناعا بأن (المارد الأمريكى) لن تتقلص طموحاته إلا بطموحات أخرى على الطرف المنافس . .

وايمانا فى ذات الوقت بأن أوروبا العظمى سوف تتحقق ، إذ لا مُبرر للأحباط أو اليأس ، باعتبار أن «كل نقطة ماء سوف تحفر عمقا إضافيا فى الحجر» !





مثال تطبيقى

سياسة «الحوار النقدى» مع إيران

كلمة «الحوار النقدى» هى الترجمة الدقيقة لما يسمى حاليا فى السياسة الخارجية الأوروبية باستراتيجية dialogue Critique والتى تشهرها فرنسا والاتحاد الأوروبى فى مواجهة السياسة الأمريكية التى تسعى جاهدة لفرض عقوبات اقتصادية على إيران وإلزام دول الاتحاد الأوروبى بها . حدث ذلك فى عدة مناسبات أهمها مؤتمر قمة الدول الصناعية السبع الكبرى الذى عقد فى مدينة ليون بجنوب فرنسا فى نهاية شهر يونيو ١٩٩٦ ، وجاء رفض هذا السعى الأمريكى الدءوب على لسان أكثر من دولة ، أولاها فرنسا التى صرح رئيسها جاك شيراك بأن بلاده تعارض فكرة العقوبات الاقتصادية لأنها فكرة غير جيدة ، فضلا عن أن أخذ الشعوب كرهائن هو أسلوب ظالم وليس فاعلا .

وقال الرئيس شيراك أن فرنسا ترى ضرورة الإبقاء على نوع من الحوار مع إيران وليبيا وكوبا يسمى (بالحوار النقدى) لايقطع الصلة نهائيا مع هذه الدول ، كما لايخلق جوا من العداوة معها مؤكدا أن ذلك سيكون فى مصلحة السلام وقضايا الأمن والعدل فى العالم .

وبدوره أكد جاك سانتير رئيس المجموعة الأوروبية فى ذلك الوقت على استراتيجية الحوار النقدى وشدد على معارضة دول

الاتحاد الأوروبى للقوانين الأمريكية التى وصفها بأنها (أحاديث من جانب واحد) تستهدف فرض حصار اقتصادى على إيران وليبيا وكوبا . وقال سانتير : أن الاتحاد الأوروبى سيظل متمسكا بسياسة «الحوار النقدى» مالم يثبت بالدليل القاطع أى إدانة لإيران فى الاتهامات الموجهة إليها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية .

والحق أن هذه السياسة التى تطالب فى التحليل النهائى بالإبقاء على صلات حقيقية مباشرة مع إيران ظلت لعدة أسابيع موضع انتقاد عنيف من جانب بعض الصحف الأوروبية وخصوصا الألمانية مما دفع (كلاوس كينكل) وزير الخارجية الألمانى وقتئذ إلى الرد عليها والدفاع عن هذه السياسة التى حظيت بأجماع كل الدول الأوروبية الخمس عشرة .

لكن البرهان الساطع الوحيد الذى أثبت صحة سياسة الحوار النقدى مع إيران هو نجاح ما عُرف فى ذلك الوقت ، بعملية تبادل الأسرى وجثث الجنود بين إسرائيل من ناحية وميليشيات حزب الله فى الجنوب اللبنانى والمعروفة بصلاتها القوية مع إيران والتى لعبت فيها فرنسا وألمانيا دور الوسيط وخصوصا ألمانيا التى حمل مستشارها فى ذلك الوقت (هيلموت كول) كافة جوانب العملية على كاهله حتى وصل بها إلى بر الأمان .

وأدت هذه العملية إلى تغيير مُعطيات أساسية فى معادلة القوى فى المنطقة وهو ما يُحسب لصالح الدبلوماسية الألمانية على

كل حال . . فكان مدهشا وغريبا أن يوجه وزير الدفاع الإسرائيلى اسحاق موردخاى كلمة شكر واجبة إلى عدد من المسئولين الإيرانيين بسبب ما قدموه من مساعدة لكى تستعيد إسرائيل رفات جنديين من جنودها ، كانا قد اختطفا منذ عشر سنوات مضت وبالمقابل استردت ميليشيات حزب الله رفات نحو ١٢٥ جنديا قتلوا أثناء العمليات العسكرية الإسرائيلية فى الجنوب اللبنانى . . وقد لايكون بوسعنا أن ندرك أبعاد هذا التغيير من جانب إسرائيل وإيران معا إلا إذا استحضرنا فى الذاكرة بعضا من ملامح الموقف الإسرائيلى تجاه إيران ، فقبل سنوات وبايعاز ومساندة قوية من الولايات المتحدة الأمريكية حملت إسرائيل على إيران حملة شعواء ووصفتها بأنها مُستودع الارهاب العالمى واتهمتها بأنها تواصل عملها سرا من أجل تصنيع القنابل الذرية بمساعدة روسيا والصين لهدف واحد هو تدمير الدولة العبرية! وكانت النتيجة الطبيعية لهذه السياسة أن اسحاق رابين ومن بعده شيمون بيريز وكذلك بنيامين نيتانياهو لم يفوتوا فرصة واحدة فى تجريم إيران .

وللأنصاف يجب أن نذكر أن دور الوسيط الذى برعت فيه ألمانيا لما كان بوسعه أن يحقق أى نجاح لولا مساحة الحركة التى وفرتها سياسة (الحوار النقدى) . بكلمة أخرى ، إن الأوروبيين بعد نجاح عملية تبادل الأسرى والجثث بين حزب الله وإيران وإسرائيل قد



فركوا أيديهم طربا لأنهم تيقنوا من أن استراتيجيتهم الخاصة بالحوار النقدى هى استراتيجية صحيحة ، وأكثر مُلاءمة من أى استراتيجية أخرى ، وهو ما عبر عنه هيرفيه دى شاريت (وزير خارجية فرنسا فى ذلك الوقت) عندما سُئل حول ما إذا كانت فرنسا ودول الاتحاد الأوروبى سوف تتمسك بالحوار النقدى مع إيران رغم معارضة الولايات المتحدة فأجاب يقول :

بالطبع سوف نظل متمسكين بهذه السياسة لأن عزل إيران أو فرض حصار عليها لن يفيد إلا فى زيادة التوتر . ونعتقد أن إيران شريك مسئول فى المجتمع الدولى وعليها أن تتحمل مسئوليتها كاملة ، أما القوانين الأمريكية التى تسعى إلى فرض حصار على إيران وغيرها من الدول المشتبه فى تعاونها مع الارهاب ، فهى قوانين رديئة ، ولن تأخذ بها أوروبا .





الفصل الثاني

الصين والولايات المتحدة..

ولعبة عض الأصابع!

منذ سقوط حائط برلين فى عام ١٩٨٩ ، وانهيار دول المعسكر الشرقى سقطت أقنعة كثيرة من فوق الوجوه ، وتبدلت المواقع بين القوى الدولية ، وأصبح عدو الأمس صديق اليوم ، وحليف الماضى خصما لدوداً يُنظر إليه بنصف عين توجسا ورهبة . . هذا الحال ينطبق ـ أكثر ما ينطبق على المقاعد التى تبادلتها الصين وأوروبا ، والولايات المتحدة فى المرحلة الأخيرة . فالصين ـ بحكم التوجه الايديولوجى الضارب فى تاريخها الحديث كانت الخصم الذى يُعمل له ألف حساب من جانب دول المعسكر الغربى والولايات المتحدة على وجه الخصوص .

وفى محاولة للأخيرة لضرب عدوها اللدود ـ الاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الشرقى سعت إلى مدّ ذراع الصداقة والتعاون مع الصين إلى حد أنها نجحت فى التوصل إلى تطبيع علاقاتها مع بكين فى عام ١٩٧٩ . . وحاولت ـ كسبا لوُد الصين ـ الذهاب أبعد من ذلك ، فها هى الوثائق التاريخية فى أرشيف جامعة جورج واشنطن تكشف أن وزير الخارجية الأمريكى (هنرى كيسنجر) كان قد عرض على الصين سرا تقديم معلومات إليها عن الجيش السوفيتى خلال السبعينيات . . بل عرض كيسنجر فى عام ١٩٧٣



على رئيس الوزراء الصينى الأسبق شوان لاى اقامة ما يُعرف بالخط الأحمر تحسبا لمواجهة أى هجوم عسكرى سوفيتى على الصين . وفى الوثائق المُشار إليها ، قال هنرى كيسنجر بالحرف الواحد مُوجها حديثه لرئيس الوزراء الصينى : «سنقدم إليكم المعلومات أولا بأول وفى هذه الحالة سيكون بمقدوركم نقل طائراتكم وصواريخكم قبل أن يتمكن الاتحاد السوفيتى من مهاجمتكم» . وتروى ذات الوثائق أن الولايات المتحدة ـ رغبة فى احتواء الصين ، وتوسيع شقة الخلاف بينهما وبين الاتحاد السوفيتى ـ كانت تتطوع بنقل أسرار المباحثات التى كانت تجرى بين المسئولين الأمريكيين والسوفييت ، للصين ، ومن هذه الأسرار أن الرئس السوفيتى وقتذاك برجينيف أبدى انزعاجه الشديد للرئيس نيكسون من فكرة أن تصل القوة النووية الصينية ذات يوم إلى نفس المستوى الفاعل للقوة النووية السوفيتية . أيا كان الأمر ، هذا ما كان عليه الحال قبل نحو ربع قرن من الزمان ، أما اليوم ونحن فى نهاية التسعينات فهناك حال آخر أقل ما يُوصف به أنه حال مُناقضة تماما للحال الذى كان سائدا فى بداية السبعينات ، فالولايات المتحدة التى كانت تبذل الرخيص والغالى ارضاء للصين وتقربا منها أصبحت لاترى فيها سوى «حشرة سوداء» تود سحقها لو تيسر لها ذلك أو على الأقل خصما عنيدا تتحين الفرصة تلو الأخرى ، لاستفزازه أو إشعاره بهوانه عليها ، أو ضعفه أمام قوتها وجبروتها فى عالم «القطب الواحد» الذى نتنسم هواءه فى المرحلة

الراهنة ، وليس خافيا على أحد أن الصين تتعجل اللحظة التى ينتهى فيها (كابوس القطب الواحد) من وجهة نظرها ، آملة فى قرن جديد يتسم بالتعددية القطبية كما يتوقع ذلك خبراء السياسة الدوليون .

وبين حدود هذه «العداوة المعُلنة والخفية» من ناحية «وانتظار تغيير الأوضاع مع بدايات القرن الواحد والعشرين» من ناحية أخرى يحتدم الصراع ويحمى وطيسه بين البلدين (الصين والولايات المتحدة» حول زعامة العالم .

والحق أن هذا الصراع الدائر حاليا بين القوى الثلاث (الصين وأوروبا وأمريكا) بات مكشوفا ويمكن أن نراه بأعيننا ، ونلمسه بأيدينا فى مواقف دولية عديدة .

● منها على سبيل المثال لا الحصر ، الموقف من أحداث العراق فالصين تُعارض على طول الخط فكرة اللجوء إلى القوة وتستنكر قيام الولايات المتحدة وبريطانيا بضرب العراق دون تفويض من مجلس الأمن بذلك .

وكانت قد أعلنت فى أكثر من مناسبة أن مناطق الحظر الجوى فى شمال وجنوب العراق هى مناطق غير شرعية وتمثل إجراءات باطلة خارج نطاق مجلس الأمن ومُخالفة صريحة لروح ومبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى . . وأكدت الصين أيضا أنها ترى ضرورة أن تحظى (سيادة وسلامة ووحدة الأراضى العراقية) باحترام من جانب الجميع .



والمعروف أن هذا الموقف (فى اجماله وتفاصيله) يختلف جذريا مع الممارسات الأمريكية فى العراق . . وقد ألمح بعض المسئولين الأمريكيين إلى استياء الإدارة الأمريكية من الموقف الصينى الذى وُصف بأنه (كان عدوانيا وسافرا) سيّما عندما اتهمت الصين الولايات المتحدة بالتعامل مع مجلس الأمن (كحذاء) حسبما جاء على لسان وزير الخارجية الصينى تانج جياكسون الذى قال : أن الصين لاتقبل بأى حال ـ أن يستخدم أحد مجلس الأمن عندما يريد ، وعندما لايريد يتركه ، أو يخلعه كما يخلع الرجل حذاءه!

● الموقف الثانى الذى يكشف عمق الصراع الدائر حاليا بين الصين والولايات المتحدة يتبدى بجلاء من خلال نبرة التحمس العالية التى أعربت عنها الصين عشية ولادة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) والتى بدت فى عيون القادة الصينيين وكأنها طوق النجاة المنقذ إلى الأبد ـ من سطوة الدولار الأمريكى أو البديل الأكفأ للورقة الخضراء . ورأت أن (اليورو) سيكون عامل استقرار نقدى وهو الخطوة الأولى فى طريق (عملقة أوروبا) بمعنى جعلها عملاقة وقوة عظمى فى عالم مُتعدد الأقطاب .

وكانت مصادر صينية قد أعربت عن تفاؤلها الشديد بمستقبل (اليورو) وذكرت أن أوروبا يمكن أن تتفوق اقتصاديا على الولايات المتحدة ، لأنها ستُشكل منطقة اقتصادية قوامها ٣٦٠ مليون نسمة تمثل ١٩,٤٪ من اجمالى الناتج المحلى فى العالم مقابل ١٩,٦٪

للولايات المتحدة والفارق بالطبع طفيف بين الطرفين . . وأوضحت نفس المصادر أن أوروبا تجاريا ستصبح قوة ضاربة ، لأن صادرات منطقة اليورو - التى تضم حاليا ١١ دولة من دول الاتحاد الأوروبى الـ١٥ تجاوزت صادرات الولايات المتحدة بمعدل ٢٥٪ .

وتعتبر الأوساط الصينية أن هذه المؤشرات جميعا تصب فى اتجاه (العدّ التنازلى) للهيمنة التى يمارسها (الدولار الأمريكى) على الاقتصاد العالمى .

وفى ذات الوقت ، تُبدى الصين اهتماما كبيرا بفكرة توسيع الاتحاد الأوروبى ، وامتداده شرقا ، لأنه فى هذه الحالة يُرضى طموحها الرامى إلى (قوقعة) الولايات المتحدة أو على الأقل (تحجيم سطوتها) من خلال بروز قوة أخرى (هى أوروبا الموحدة) .

وامعانا فى السير باتجاه (تعظيم) الدور الأوروبى المُنتظر لم تتردد الصين فى توجيه النصح إلى دول الاتحاد الأوروبى ومطالبتها بضرورة التخلى على الأقل جزئيا - عن مصالحها الذاتية لصالح ما أسمته بالمنفعة العامة المشتركة .

● ثم هناك موقف دولى آخر استشعرت الولايات المتحدة منه بالقطع أن وطيس المنافسة الحامية بينها وبين الصين قد لايخبو (أواره) فى المنظور القريب واقصد به الفكرة التى ألقى بها يفجينى بريماكوف رئيس الوزراء الروسى فى المياة الراكدة ، فأحالها فجأة إلى آتون يغلى ، ويفور فى كل الاتجاهات .



وهى فكرة إقامة (مثلث استراتيجى) يضم إلى جانب روسيا ، الصين والهند . وخطورة هذا المثلث الجديد الذى لاشك يقلق الولايات المتحدة تكمن فى أن أطراف هذا المثلث هى (دول نووية) ذات قدرة عسكرية استراتيجية هائلة وتستند إلى قاعدة بشرية تتجاوز مليارين ونصف المليار نسمة أى أكثر من ثلث سكان الأرض ، فضلا عن أن هذا المثلث يمتد جغرافيا إلى ما يزيد عن نصف القارة الأسيوية .

صحيح أن هذه الفكرة ليست اقتراحا رسميا كما أوضح ذلك رئيس الوزراء الروسى ، وإنما هو نوع من الشراكة بين هذه الدول الثلاث الكبرى تساعد فى إرساء (استقرار أكبر) فى منطقة آسيا والعالم .

وصحيح أيضا أن الصين لم تبد اهتماما مُبالغا فيه بفكرة المثلث الاستراتيجى ، وإنما اكتفت بتصريح على لسان الناطق باسم الخارجية يقول فيه : «أن الصين تنتهج سياسة خارجية سلمية ومستقلة ، وهى مُستعدة لتطوير علاقاتها الدبلوماسية مع كل دول العالم على أساس المبادىء الخمسة (للتعايش السلمى)» .

لكن المُتتبع لتطورات الصراع الخفى والمُعلن بين (الصين) من جانب (والولايات المتحدة) من جانب آخر ، سوف يدرك على الفور أن الصين أغبطها كثيرا هذا الاقتراح لأنه ـ فى أبسط معانيه ـ يعنى أنها مرشحة فى (صورة من الصور) لكى تلعب دورا مناوئا للولايات المتحدة ومُحجّما من تفردها وسطوتها الراهنة على العالم أجمع .

وحتى تكتمل أبعاد هذا الصراع لابد أن نشير إلى أن الولايات المتحدة حريصة بين وقت وآخر على ألا تترك الصين تهنأ (بما تريد وقتما تريد) إذ لاتتردد فى استخدام ورقة التبت «وحقوق الانسان» سيفا مسلطا على رقبة بكين . . والمعروف أن الولايات المتحدة كانت استحدثت منصبا فى عام ١٩٩٧ هو منصب المنسق الأمريكى الخاص بالتبت استجابة لقلق الكونجرس إزاء الأوضاع فى هذه المنطقة وكان تَولى المنصب لأول مرة جريجورى كريج ، وخلفه حاليا شخص آخر هو جوليا فادالا ، ومهمته هى إجراء اتصالات مع الزعيم الروحى للمنطقة الدلاى لاما .

وكانت (الخارجية الصينية) قد أعربت عن استهجان بلادها لهذا الأمر وأوضحت أن الصين تعارض بحزم استحداث هذا (المنصب الغريب!) وأكدت مُجددا أن التبت هى جزء لايتجزأ من الأراضى الصينية ، ورفضت ما أسمته بالتدخل الأجنبى الخارجى فى هذه القضية .

● ثم هناك قضية حقوق الانسان التى يُروج لها الحزب الديمقراطى الصينى ويتردد أن الولايات المتحدة تقف وراءه .

● أيا كان الأمر فالثابت أن الولايات المتحدة عازمة على مواصلة استثمار الأجواء التى خلفها سقوط حائط برلين وانهيار الكتلة الشرقية (لتعظيم قوتها) من ناحية ، (وتفردها بإدارة النظام العالمى) من ناحية أخرى بينما تقف (الصين) و(أوروبا) على الطرف الآخر فى حالة ضيق وتذمر لا حدود لها ولاتتردد فى



الاعلان عن الرفض مرة ، والصراخ مرة ثانية والاحتجاج مرات . . انتظارا لعصرُ متعدد الأقطاب ، لا أحاديها .

. . وعلى كل حال ، فالعلاقات الصينية ـ الأمريكية هى علاقات شديدة التعقيد ، إلى حد أن البعض يراها ـ إذا تقدمت خطوة للأمام ، فهى تتراجع بالضرورة خطوتان للخلف» .

ومفردات هذه الرؤية يمكن ايجازها فى النقاط التالية :

● فالصين لاتزال تنظر (بنصف عين) دلالة على الشك والريبة لجميع التحركات الأمريكية فى القارة الآسيوية ناهيك عن التوظيف الأمريكى المغرض من وجهة النظر الصينية لملف حقوق الانسان الذى بات ورقة ضغط أو لنقل (من قبيل الدقة) ورقة مساومة وازعاج للسلطات الصينية عكسته بوضوح رسالة التحذير التى بعثت بها مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية إلى القادة الصينيين قبيل زيارتها للصين فى مارس ١٩٩٩ عندما نعت ما سمته بالاضطهاد الذى تمارسه السلطات الصينية ضد الحركة الديمقراطية مؤكدة أن واشنطن لن تتراجع أبدا عن إثارة هذه القضية الشائكة فى كل المناسبات .

وامعانا فى تأكيد موقف الولايات المتحدة المُعارض بشأن ملف حقوق الإنسان فى الصين كانت السيدة مادلين أولبرايت أكدت أن السعى إلى إنشاء حزب سياسى ليس (تهديدا أو جريمة) وإنما هو (حق) يكفله الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى إشارة إلى رفضها التضييق الذى تمارسه السلطات الصينية على إنشاء الأحزاب

واعتقالها للمنشق بينج منج والحكم عليه بالسجن لمدة العام والمعروف أن السلطات الصينية كانت قد أبدت امتعاضها من التقرير السنوى الذى أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية وسجلت فيه خطورة الوضع فى الصين فى عام ١٩٩٨ . وكان الرئيس الأمريكى (بيل كلينتون) قد علق على التقرير بقوله «نحن لا نستطيع الحصول على الاستقرار على حساب الحرية» . أيا كان الأمر لقد كان (ملف حقوق الانسان) هو المسئول الأول عن برودة السياسة الصينية تجاه أمريكا بل تعمد وزير الخارجية الصينى أن يرد على الانتقادات الأمريكية بعبارات لاتخلو من عدوانية عندما قال بحسب (صحيفة لوموند الفرنسية) «إن حقوق الانسان لاينبغى أن تكون ذريعة للتدخل فى الشئون الداخلية للدول الأخرى» .

● وعلى الصعيد الاقليمى فى القارة الآسيوية تظل (تايوان) هى الصداع المزمن للصين لاسيما إذا وضعنا فى الاعتبار امكانية انضمام تايوان إلى (مشروع إقامة نظام مضاد للصواريخ مع كوريا الجنوبية واليابان) . والمعروف أن الصين ترى أن عملية انضمام (تايوان) تعتبر انتهاكا للبيان الأمريكى - الصينى حول بيع أسلحة لتايوان . وجدير بالذكر أن رئيس تايوان قد أعرب عن استيائه من موقف الصين فأشار فى حديث لصحيفة بريطانية إلى ضرورة أن نضع فى الاعتبار أن تايوان منطقة مستقلة وذات سيادة وكذلك وحدة سياسية .



والحق أن الصين تحيط بها مجموعة من التوترات التى تجعل المنطقة فى حالة (غليان دائم) قابل للانفجار فى أية لحظة ، فإلى جانب الموقف من (تايوان) تنظر الصين بتوجس شديد إلى (التحرك الأمريكى) تجاه كوريا الشمالية التى طلب رئيسها دعما ماليا من الولايات المتحدة . والصين ترى أن هذا التحرك إنما يستهدف أولا وأخيرا ـ «تحجيم القوة الصينية» .

أما (اليابان) فهى ـ بحسب صحيفة لوفيجارو ـ الكابوس المخيف لأنها المنافس الأقوى للصين ثم هى الخطر المجهول لعدد من الدول الآسيوية ، فضلا عن أنها (الحليف الأمريكى) فى المنطقة وكان اليابانيون قد درسوا المشروع الأمريكى الخاص بالنظام التكتيكى للدفاع ضد الصواريخ .

ويعلق خبير فرنسى على الخطر القادم من اليابان قائلا : إن القادة الصينين ليست لديهم الأمكانية فى ضوء مشاكلهم الاقتصادية للانطلاق فى برنامج جديد لحرب النجوم .

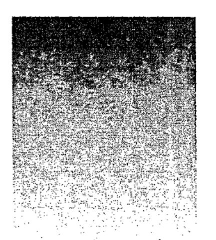
● أما بؤرة التوتر الأخرى فتتمركز فيما يسميه المعلقون «بالمثلث المنسى» والمقصود به المثلث الذى تمثله الهند وباكستان مع الصين «نوويا» والمعروف أن القنبلة النووية الهندية أزعجت الصين كثيرا ناهيك عن أن هذه الأخيرة (الصين) تسهم فى تجهيز باكستان نوويا لإيجاد نوع من التوازن فى المنطقة .

● ثم هناك بُعد آخر يساعد فى رسم الصورة الكاملة للطبيعة المعقدة للعلاقات الثنائية الأمريكية ـ الصينية والتى يمكن اختزالها فى كلمة (الشراكة الاستراتيجية) فالصين ترى أنها مؤهلة لقيادة

آسيا أو هى (بحسب تعبير الأميرال بيريهر قائد القوات الأمريكية فى القارة الآسيوية) تنوى إعطاء الضوء الأخضر لكل ما يمكن أن يحدث فى القارة لكن الولايات المتحدة (والكلام مازال للقائد الأمريكى)لاتريد أن تصغى إلى الصين . ولاشك فى أن حماية تايوان بمظلة صواريخ أمريكية ستكون (الورقة الجديدة) التى ستحدد وتحسم مسألة القيادة فى هذه القارة .

● ثم هناك نقطة أخرى تتعلق بالتكنولوجيا الأمريكية التى بدونها سوف لايكون أمام «آخر امبراطورية شيوعية فى العالم» (الصين) أية فرصة للتحديث . والثابت أن الولايات المتحدة الأمريكية تعلم ذلك جيدا ولذلك فهى لاتتردد فى وضع (العراقيل) فى طريق حصول الصين على هذه التكنولوجيا ، ولعل المثال الصارخ على ذلك هو رفض (الإدارة الأمريكية) السماح لشركة تابعة لمجموعة هيوز اليكترونيكس الأمريكية ببيع قمر صناعى إلى شركة آسيا باسفيك للاتصالات التى تسيطر عليها الصين ، وحُجتها فى ذلك هى المخاوف من التكنولوجيا المكتسبة من خلال إطلاق الأقمار الصناعية التى يمكن أن تُستخدم فى تحسين منصات اطلاق الأسلحة النووية .

● وأخيرا لاينبغى أن يغيب عن بالنا أن الصين تتقدم صفوف الدول الرافضة للهيمنة الأمريكية مع الألفية الثالثة وترى أن القرن المقبل (القرن الواحد والعشرون) لن يكون أمريكيا بالضرورة وهى تعلن عن موقفها الرافض للأحادية الأمريكية فى العالم منذ الآن ، ويتبدى ذلك بوضوح فى موقفها الرافض للسياسة الأمريكية فى العراق ، وكوسوفا ومسألة توسيع حلف شمال الأطلسى شرقا . .



مثال تطبيقى

حلف «روسى ـ صينى ـ هندى»

لمواجهة انفراد أمريكا بالقرار الدولى

. . دشن الهجوم الأمريكى ـ البريطانى الذى وقع على العراق فى أوائل عام ١٩٩٩ تجدد أجواء الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية فى الحقبة الماضية ، إذ لم يتوقف الأمر عند سحب روسيا سفيريها فى واشنطن ولندن تعبيراً من غضبتها من ضرب العراق بل تعداه إلى تحذير وزير الخارجية الروسى (يفجينى بريماكوف) من أنه مالم يتم التصدى الفورى لمثل تلك العمليات العسكرية الأمريكية ـ البريطانية فسوف يتحول الأمر إلى قاعدة فى السلوك الدولى!

وتجلّت هذه الأجواء فى تلميح روسيا بإمكانية وقف التعاون مع حلف شمال الأطلسى (الناتو) . . هو ما عبر عنه وزير الدفاع الروسى لاحقا بقوله :

أن التجاوز الأمريكى ـ البريطانى لمجلس الأمن بشأن الملف العراقى والأصرار على التعامل معه بمنطق القوة العسكرية . . ثم فى نفس الوقت تجاهل موسكو وبكين . . قد يؤدى إلى عرقلة التقارب الروسى الأطلسى !

وأيا كان الأمر فالثابت أن روسيا تشعر بعدم الراحة منذ فترة بسبب ما تعتبره هى ـ تجاهلا سافرا لوجودها من قبل الولايات



المتحدة الأمريكية وتفرد هذه الأخيرة بالقرار الدولى فى العالم . وهو الأمر الذى بدأ جليا فى الموقف من العراق (وفى البوسنة ، وكوسوفا لاحقا) . . وكما لم تخف روسيا أيضا انزعاجها الشديد من الثنائى الأنجلو - أمريكى الذى إذا ما أصبح واقعا متكررا . فسوف يشكل من وجهة نظرها تحديا خطيرا للسلام العالمى ، والنظام الدولى معا .

. . وردا على هذه الظروف الدولية الجديدة ، عاد الحنين بروسيا إلى ماضيها القريب ، عندما كانت تقود حلف وارسو ، فدعا رئيس وزرائها يفجينى بريماكوف - إلى إنشاء حلف جديد أو بالأحرى مثلث استراتيجى يضم إلى جانب روسيا الصين والهند ، مؤكدا أن هذه القوة الثلاثية الجديدة هى «منظومة الأمن الجماعى» التى استدعت وجودها ، الأحداث فى العراق .

أما مهمتها فهى الوقاية من نشوب عمليات عسكرية خارج إطار الشرعية الدولية على نحو ما حدث فى مناطق عدة مثل العراق . .

ويرى المراقبون أن هذا المثلث المزمع إنشاؤه ربما لايُكتب له النجاح لأسباب كثيرة ، منها ما يعود إلى قوة الخصم (وهو هنا الثنائى الأنجلو أمريكى) ، ومنها ما يعود إلى ضعف الدول المكونة لهذا المثلث . .

فدولة مثل الصين ربما لاتجد نفسها مُتحمسة «كثيرا» للدخول كطرف أساسى داخل هذا المثلث حرصا على علاقاتها الاقتصادية

مع الولايات المتحدة ، وطمعها فى فتح أسواق متبادلة بينهما ناهيك عن أنها محرومة حتى الآن من امتيازات اقتصادية كثيرة ، لن تحصل عليها بطبيعة الحال إلا بموافقة الولايات المتحدة مثل اعتبارها الدولة (الأولى بالرعاية) اقتصاديا . . أو عدم اعتبارها دولة نامية بمعايير منظمة التجارة العالمية . . أما ظروف الهند ، فهى وإن اختلفت في التفاصيل فهى لاتختلف فى نفس درجة «التردد والحذر» لأنها تريد أولا . وأخيرا ـ عدم زيادة غضبة الولايات المتحدة منها سيّما أن غضبتها الأخيرة من قيام الهند بتجارب نووية فى صيف ١٩٩٨ لم تخف حدتها بعد .

أما السبب الجوهرى الذى قد يحكم على هذا المثلث الجديد بالفشل مُسبقا فهو أنه لن يكون فى نفس ثقل ووزن الثنائى الانجلو ـ أمريكى (اقتصاديا) بمعنى أن القوة الاقتصادية لروسيا والصين والهند ـ مجتمعة) ستكون ضعيفة إذا ما قورنت بالقوة الاقتصادية للطرف المناوىء أى لقوة بريطانيا والولايات المتحدة .

وإذا وضعنا فى الاعتبار الامتيازات التى ينعم بها هذا الثنائى الانجلو ـ أمريكى (دبلوماسيا وعسكريا) استطعنا أن ندرك على الفور أن المثلث الاستراتيجى الجديد لن يعدو أن يكون ـ فى أحسن الأحوال ـ سوى سحابة صيف عابرة .

من هذه الامتيازات مثلا أن دولار مثل استراليا ونيوزيلندا ، وكندا ، تؤيد الثنائى الأنجلو ـ أمريكى ، وكذلك اليابان وألمانيا اللتان اعتمدتا ـ ولنحو نصف قرن ـ على العون الأمريكى . . ثم هناك



دعم آخر من جانب الدول الأعضاء فى حلف شمال الأطلسى . . وكل دول أمريكا اللاتينية ، وعدد كبير من دول أفريقيا وآسيا .

وعلى صعيد المنظمات الدولية فإن هذا الثنائى يتمتع بنفوذ ثاقب ومؤثر كما هو الحال فى الأمم المتحدة ، والبنك والصندوق الدوليين ، ومنظمة التجارة العالمية . . الخ .

●● ويتحدث المعلقون ثانية عن أن دول المثلث ليست فى أحسن أحوالها سواء من حيث أوضاعها الداخلية ، أو من حيث العلاقات بين بعضها البعض ، فروسيا كما نعرف جميعا تمر بظروف داخلية صعبة للغاية ، وتعتبر ـ فى ذات الوقت ـ طرفا فى نزاع حدودى قديم مع الصين . . أما الهند فلها تحفظات كثيرة على علاقة الصين الطيبة بعدوها الاستراتيجى (الأول (اقصد باكستان) .

●● كل هذه المعطيات تجعلنا نقترب من الاقتناع بأن الاقتراح الروسى بإقامة (مثلث استراتيجى) يقف فى وجه التفرد الأمريكى أو يُحجّم قليلا من طموحات الثنائى الانجلو ـ الأمريكى ـ هو مجرد فكرة لاتخرج عن حدود النيات الطيبة ، مثل أفكار كثيرةأطلقت فى فضاء السياسة الدولية فى السنوات الماضية كفكرة إقامة تحالف فرنسى ـ صينى . . وروسى ـ صينى ، وروسى ـ فرنسى ـ صينى . . أو كالفكرة التى كانت أطلقتها فرنسا بشأن تشكيل تكتل لاتينى يضم ايطاليا وأسبانيا والبرتغال . .

●● وأيا كـان الأمـر فـإن كل هذه الأفكار أو المحـاولات تعكس شـيئـا واحـدا هو أن (انفـراد الولايات المتـحـدة) بالقـرار الـدولى فى أحداث كثيرة فى العالم فى الآونة الأخيرة بقدر ما أثار سخط دول كثيرة بقدر ما رسخ الاعتقاد بأن ضرورات الأمن والسلم الدوليين سوف تقضى ـ فى القرن القادم ـ بولادة نظام دولى مُتعدد القطبية لا أحاديها ، وهو ذلك الذى نعيشه منذ انهيار الاتحاد السوفيتى وانفراط عقد الكتلة الشرقية برمتها حتى الآن متمثلاً فى القطب الأمريكى الأوحد !





الفصل الثالث

منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط

ليس من شك فى أن منطقة حوض البحر المتوسط هى من المناطق المرشحة بقوة لكى تلعب دوراً مؤثراً وفاعلاً فى المرحلة المقبلة .

● لكن هل يتسنى لها ذلك بالفعل فى ضوء ظروفها الداخلية ، وباقى المتغيرات الاقليمية والدولية فى العالم؟

المحقق أن الصدمة الكهربائية الناجمة عن اندلاع حرب الخليج ـ عقب محاولة العراق احتلال الكويت . . قد أطلقت عمليتين كبيرتين ، الأولى هى عملية المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية ، والثانية عملية المتوسطية وبحث سبل التعاون فى أرجاء منطقة البحر المتوسط .

صحيح هناك عوامل أخرى دفعت فى اتجاه ظهور المتوسطية كمسلك بارز فى الفكر العالمى أو الأوروبى على الأقل مثل عملية الانضاج البطيئة التى جرت فى الفترة من ١٩٩١ وحتى ١٩٩٤ ، وقادت الاتحاد الأوروبى إلى تبنى البُعد المتوسطى فى رؤيته الشاملة للأمن والتعاون . . لكى يبقى أن المتوسطية . قد تأسست على انقاض بغداد ، ومدينة الكويت بمعنى أنها كانت احدى نتائج الحرب فى منطقة الخليج . .



ثم أن انهيار الاتحاد السوفيتى كان له آثار سلبية (مُخربة) على بعض الدول خصوصا فى أوروبا الوسطى ، ومنطقة البلقان تحديدا . لكن بالنسبة (للفضاء المتوسطى) ، فالثابت أن الفكرة الخاصة به تنصرف أساسا إلى ترسيخ وتنامى التعاون والاستقرار فيه .

. . وتأسيسا على ذلك «فإن اطلاق عملية التفاوض بين الإسرائيليين والفلسطينيين ثم «توقيع» اتفاقات أوسلو فى سبتمبر عام ١٩٩٣ كان العنصر المحفز لإجمالى برامج التعاون فى المنطقة الأورومتوسطية وثمة عنصر آخر دفع فى نفس الاتجاه وهو «عنصر الخوف» والمقصود به أن هناك خوفا يسكن قلوب الأوروبيين وقد فضحته حرب الخليج على كل حال . وأسبابه هى القلق ، والمضايقات التى يشعر بها الغرب . . ثم الهلع من انتشار التهديدات الكيماوية والبيولوجية والنووية . . فضلا عن خوف آخر ناجم عن صراع الحضارات حسب نظرية صموئيل هينتجنتون الشهيرة . . يضاف إلى ذلك أيضا الأزمة الاقتصادية (والحضرية) ، واتساع دوائر الرفض للغرب بين الرأى العام العربى فى جنوب المتوسط التى ظهرت بجلاء بعد الحرب ضد العراق .

باختصار أن اطلاق المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين من ناحية ، ثم القلق الذى تعيشه أوروبا حاليا من ناحية أخرى ، انتهيا بفتح الطريق فى آخر عام ١٩٩٥ إلى مؤتمر برشلونة الذى كان علامة فارقة فى التاريخ الحديث لمنطقة حوض البحر المتوسط

حيث التقت حول مائدة المفاوضات ٢٧ دولة من بينها الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى .

وبالنظر إلى الصلة التى تربط بين عملية برشلونة (المتوسطية) وعملية السلام أو المفاوضات فى الشرق الأوسط فالثابت أن العملية الأولى كانت تسير بهدوء مادامت المفاوضات تتقدم . . ولم تتعطل عملية برشلونة إلا بعد أن أصاب الشلل عملية السلام بسبب مواقف رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق بنيامين نيتانياهو . .

وفى محاولة لتشخيص أو ربما لحصر تحديات منطقة المتوسط فى القرن المقبل يرصد الخبراء مجموعة من الأرقام والإحصاءات فيذكرون أن إجمالى عدد سكان المنطقة سيبلغ فى عام ٢٠٢٥ نحو ٥٥٣ مليون نسمة وسيكون نصيب الدول الأوروبية منها نحو ١٩٥ مليونا مقابل ١٩١ مليونا حاليا . وهو رقم مرتبط على كل حال ـ بتدنى مستوى الخصوبة فى ايطاليا وأسبانيا فى حين أن الشاطىء الجنوبى والشرقي سيقفز العدد فيه من ١٢٠ مليونا فى عام ١٩٩٢ إلى نحو ٣٥٨ مليونا فى عام ٢٠٢٥ .

صحيح ـ وحسب بعض الاحصاءات والتقديرات ـ قد يحدث انخفاض فى الخصوبة فى دول جنوبية مثل المغرب لكن لن تكون له أثار سلبية إلا فى النصف الثانى من القرن الحادى والعشرين . . ناهيك عن أن ذلك يرتبط بعوامل أخرى منها التنوع الديموجرافى ، ومصادر وشروط الحياة بوجه عام . .



واستشرافا للمستقبل الاقتصادى لمنطقة المتوسط يعتقد البعض أن محصلة المنافسة الاقتصادية ـ بعد مرور ٥٠ عاما من الحرب العالمية الثانية ونحو ٢٥ عاما من زوال الاستعمار ـ هى محصلة ثقيلة . إذ سيكون بالإمكان تصنيف دول المنطقة فى كتلتين : الأولى تندرج فيها الدول الآخذة بطريقة التنمية الليبرالية مثل دول الاتحاد الأوروبى وإسرائيل ، والثانية هى الدول التى لم تستطع لأسباب خاصة ـ اللحاق بقطار التنمية . .

المحللون يعتقدون أن متوسط دخل الفرد قد يزيد فى عام ٢٠٠٠ بنسبة ٣٪ ثم بنسبة ٥٪ فى عام ٢٠١٠ ولكن بشرط احلال السلام فى المنطقة . . وخفض الانفاق على التسليح وتطبيق برامج صارمة فى الاصلاح الاقتصادى . .

أما المعضلة الحقيقية التى تفرض ذاتها فى ضوء هذه الرؤية الاستشرافية (المستقبلية) لمنطقة حوض البحر المتوسط فهى أن الرقم ٥٥٣ مليونا وهو العدد المتوقع لسكان منطقة المتوسط فى عام ٢٠٢٥ ، يجب أن يصاحبه رقم آخر هو ٢٠٠ مليون وظيفة ينبغى توفيرها فى هذا التاريخ . . ولأن ذلك لن يكون ممكنا فالثابت أن أوروبا (والمتوسط) ستجد نفسها فى موقف غاية فى الحرج والصعوبة!

. . وبعد هذا التشخيص الشامل لواقع منطقة حوض المتوسط فى عام ٢٠٠٠ يتضح أن الفضاء المتوسطى سوف يبدو وكأنه فضاء

الأزمات ـ التى تختلف فى أشكالها وأبعادها لكنها تتفق جميعا فى أنها أزمات ذات طبيعة سياسية!

فالدول المتوسطية تواجه بنسب مختلفة ثلاثة أنواع من الأزمات ، النوع الأول هو أزمة المجتمع الذى يجد نفسه فى وضع «غير المتوازن» كما يجد السكان أنفسهم فى مواجهة أزمة (هوية) خطيرة .

ثم أزمة (الدولة) التى تجد نفسها مُستهدفة من قبل شعوبها بالنقد العنيف فضلا عن الضيق الذى ينتابها بسبب المستقبل غير المؤكد ، إلى جانب الاتهام المشُهر فى وجهها دائما بأنها المسئول الأول عن كل الأضرار الناجمة منذ زوال الاستعمار وحتى اليوم . .

والمثال الصارخ لهذه الأضرار هو فساد النخبة ، وتلوث المنظمات السياسية ، والأهداف الشخصية لجهاز الدولة . . الخ ولعل ما يحدث فى البلقان حاليا هو النموذج والمثال!! والنوع الثالث للأزمات يتعرض إلى المطالب الاجتماعية التى تبدأ بالخبز والكرامة فالمذاهب السياسية والاقتصادية (الشيوعية) إذا لم يكف أنها عديمة الكفاءة فى الفضاء المتوسطى ، فالمحقق أيضا أن الليبرالية الاقتصادية المطبقة فيها ليست وحدها الشرط الكافى للتنمية . . ويكشف البعض خطورة أخرى قد تهدد مستقبل منطقة المتوسط وتتعلق بإمكانية ظهور التيار الإسلامى المتطرف ، مع مذاهب متطرفة أخرى . . والسبب هو أن الاتجاه الاقتصادى الراهن فى المنطقة يحرم شريحة كبرى من شعوبها من العمل . . وفى أجواء



البطالة ، ينشط المتطرفون ويلتف حولهم الكثيرون ـ بسبب ما يطرحونه من أفكار حول التضامن مع الانسان ، وانقاذه من حيرته!

ولاشك أن نتائج هذه الحال ستكون زيادة التطرف ، وتجزئة الفضاء البلقانى ، واحتداد المنافسة بين الدولة ، وقوى مناوئة أخرى مثل المافيا ، وأرباب الحروب ، واتساع دوائر المخدرات والأسلحة ، والمواد النووية .

وثمة من يحذر بقوة (وهو ما حدث بالفعل) مما يُسمى بسيناريو الأزمة الذى ينطلق من قضيتى التجزئة ، والتفكك سواء فى شواطىء الجنوب والشرق الممزقة ، أو فى مشاريع أوروبا الفاشلة وتقهقر عملية السلام .

ولعل أخطر ما فى التهديدات الجديدة أنها تتعلق بما يسمى «ارهاب ما بعد الحداثة» ويُقصد به الأرهاب باستعمال «أسلحة الدمار الجماعى» وأن لم يمنع ذلك الارهابيين من مواصلة اعتداءاتهم بالطرق التقليدية المعروفة مثل القاء القنابل والخطف والقتل . فحادث مترو طوكيو الذى دبرته جماعة دينية متطرفة فى اليابان هى جماعة «أوم شيركيو» فى ٢٠ مارس ١٩٩٥ والذى راح ضحيته عشرات من الركاب الأبرياء . . القى بالرعب فى قلوب حكومات عديدة خشية أن يتكرر هذا الحادث الذى كانت اداته الغاز الخانق . .

وتكشف هذه التهديدات أن هذا النوع من الارهاب يبدو وكأنه قد صُنع خصيصا للارهابيين الذين تحركهم العقيدة الدينية

والراديكالية المتعطشة للعنف . . والذين يمارسونه ـ من وجهة نظرهم ـ ارضـاء لسلطة عليـا (الهـيـة!) . وخطورة هذا النوع من الارهاب تكمن ليس فـقط فى قـدرته على حـصـد أكـبـر عـدد ممكن من الضحايا ، ولكن أيضا فى أسلحته الرخيصة التى يسهل الحصول عليها والتى تنحصر اجمالا فى الغازات الخانقة والغازات التى تسبب أمراضا ، وهى أسلحة سهلة إذ بمقدور أى انسان أن يقوم بتصنيعها باستخدام الزجاجات الفارغة والقذف بها فى الهواء أو فى المطاعم والأماكن المزدحمة بالناس . .

وبوسع أى انسان أن يحصل على هذه المواد فى صورتها الأولى غير المركبة على الأقل من الأسواق أو المعامل . . ويكفى فى هذا الشأن تقديم أى أوراق مزيفة لإدارة المعمل . . كما أن هناك مطبوعات كثيرة تصدر بانتظام وعلى صحفاتها الطرق المختلفة لتركيب هذه المواد . . وبوسع أى انسان القيام بها مادام على دراية ولو محدودة بعلوم الكيمياء . . ولئن كان امتلاك أى مجموعة ارهابية قنبلة نووية أمرا صعبا لأن ذلك يحتاج إلى مئات الملايين من الدولارات ، كما يحتاج فى حالة كهذه إلى مساندة من أى دولة ، فالسهل الميسور هو امتلاك هذه الجماعات للقنابل البكتريولوجية وأن لم يمنع ذلك بعض الجماعات من محاولة امتلاك أرصدة كبرى حيث تبين أن جماعة «أوم» اليابانية تملك أصولا بقيمة ١,٤ مليار دولار . وفى هذه النقطة تحديدا يخلص بعض المحللين إلى التأكيد مجددا على خطورة أسلحة الدمار



الجماعى (A.D.M) فيذكرون أن هناك نحو ٢٥ دولة نصفها من دول الشرق الأوسط وجنوب آسيا قد تطورت بالفعل أو هى حاليا بصدد تطوير برامج التسلح الكيمياوى ، والبكتريولوجى وإذا كان صعبا حظر انتشار هذه الأسلحة لأن التجارة فى بعض أدواتها أمر مشروع ، فالضرورة تحتم بذل جهود فى اتجاه آخر هو تطوير وسائل الأنذار التى تكشف هذه الأسلحة فى وقت مبكر . .

●● هذا عن «واقع» ومستقبل منطقة حوض البحر المتوسط ، فأين أوروبا متوسطيا من كل ذلك؟

الثابت أن دولا أوروبية عديدة على رأسها فرنسا ـ بطبيعة الحال ـ بدأت منذ بضع سنوات تعطى قضايا هذه المنطقة (الاقتصادية والسياسية والأمنية) أهمية خاصة فى قائمة أولوياتها انطلاقا من رؤيتها بأن مصالح الدول المشاطئة للبحر المتوسط هى مصالح متشابكة تضرب بجذورها فى أرض مشتركة . . وأن استقرار الأوضاع فى الجنوب يؤثر حتما على الأوضاع فى الشمال . .

وقديما انتقد أحد أبرز العارفين بمنطقة حوض البحر المتوسط وهو شيخ المستشرقين الفرنسيين (جان بيرك) سياسة فرنسا لأهمالها هذه المنطقة ، فقال فى لهجة لاتخلو من توبيخ :

أن فرنسا لابد أن تستشعر الندم يوما على ما اقترفت فى حق منطقة حوض البحر المتوسط من اهمال طوال السنوات الماضية لأن الحقيقة التى لايجب أن تغيب عن بالها هى أن مستقبلها مرهون بهذه المنطقة لا بغيرها . .» .

. . والمحقق أن الفترة الأخيرة قد شهدت تحولا كبيرا فى السياسة الفرنسية والأوروبية عامة تجاه منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط . .

والسؤال المطروح : ما هو سر هذا التحول ؟

فى هذا الاتجاه يرصد المحللون سببين رئيسيين ، الأول هو رغبة فرنسا فى أن يكون لأوروبا دور محورى فى السياسة التى تتعلق بهذه المنطقة خصوصا بعد أن شعرت بهوانها على نفسها وعلى الآخرين فى ضوء اضطلاع (السياسة الأمريكية) دون غيرها بالدور الفاعل حربا أو سلما فى جنوب المتوسط .

وقد لخص أحد رجال الفكر السياسى هذه الفكرة بقوله : إن أوروبا تنتابها اليوم ، حالة من التمرد على «صورة القزم التى رسمتها لها الدبلوماسية الأمريكية فى المنطقة . . كما تعتزم فى المرحلة المقبلة أن يكون لها دور أكبر من مجرد تسديد «فاتورة الحساب» سواء فى الحرب كما حدث فى حرب الخليج الثانية ، أو فى السلم كما يحدث الآن فى عملية المفاوضات والسلام فى الشرق الأوسط .

وفى هذا الصدد يذكر المراقبون أن الولايات المتحدة بذلت قبل نحو عشرين عاما ، جهودا كبيرة من أجل إقصاء أوروبا عن التعامل مُنفردة مع جنوب المتوسط ، وما اقتراح هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكى وقتذاك بإنشاء الوكالة الدولية للطاقة إلا للحيلولة دون قيام أوروبا بتوقيع اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية



المُنتجة للنفط . . وفى ضوء هذا الصراع الخفى والعميق بين الولايات المتحدة وأوروبا ، قام ميشيل جوبير وزير الخارجية الفرنسى بتوقيع اتفاقيات ثنائية باسم بلاده مع عدد من الدول النفطية مما آثار غضب الولايات المتحدة ، وأحدث توترا شديدا فى العلاقات بين البلدين فى هذه الفترة . .

. . لكن بعودة فرنسا إلى تسخين علاقاتها بدول جنوب المتوسط ، لم تغب تداعيات هذا الموقف الأمريكى ، عن أذهان رجال السياسة فى فرنسا ، فسعى أحدهم وهو نيكولا ساركوذى وزير المالية الفرنسى الأسبق ، والمتحدث الرسمى باسم الحكومة اليمينية وقتذاك إلى طرح رؤيته حول العلاقة بين شمال المتوسط وجنوبه ، فقال فى لقاء لى معه حول البحر المتوسط : لاينبغى أن يكون هناك منافسة فى الشرق الأوسط بين الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية ومنطقة حوض المتوسط عموما . . وعلينا أن نساهم فى تحقيق هذا الازدهار ، لأن الأمن والسلام فى الجنوب سيؤثر حتما على أمننا واقتصادنا فى الشمال . . ويمكن أن تأتى المنافسة بين رجال الأعمال الأمريكيين ، ورجال الأعمال الأوروبيين ولكن بعد أن يتحقق هذا النمو . .

أما السبب الثانى الذى نعتقد أنه كان أحد دوافع تغيير فرنسا (وأوروبا عامة) لسياستها تجاه منطقة البحر المتوسط فهو اقتناع الفرنسيين بأنه لايجب أن يقفوا مكتوفى الأيدى تجاه ما يحدث فى الجنوب من اضطرابات اقتصادية أو أمنية . . وأنهم بالفعل قد

أخطأوا عندما أداروا ظهورهم لجنوب المتوسط طوال السنوات الماضية وتركوا الساحة فارغة أمام الدبلوماسية الأمريكية . .

وحول هذه المعانى تحدث أحد أقطاب اليمين الفرنسى وهو فرنسوا ليوتار فقال «قلما توجد دولة يمكن أن تدّعى أن لها علاقات وثيقة وعريقة بالعالم العربى والإسلامى كفرنسا . . أما الكلمة الصحيحة التى تعبر عن هذه العلاقة فهى كلمة «الأخصاب» باعتبار أن البحر المتوسط قد غذى التاريخ الانسانى عبر مراحله ، فضلا عن أن فرنسا من خلال تجارتها ، وثقافتها ، ولغتها فى البحر المتوسط ، تحتل مكانة الدولة القوية» .

ثم أضاف ليوتار : «يجب أن ندفع هذه العلاقة المزدوجة بين فرنسا ودول حوض المتوسط إلى الأمام ، لكى نغض النظر عن الماضى الذى ربما تصرفنا فيه تصرُفا ، لايتمشى مع ضرورة الحوار والتعاون المثمر بين الضفتين» .

وليوتار هنا ربما يُعلق على الخطأ الذى اعترف به زميله نيكولا ساركوزى عندما قال : «إن حوض البحر المتوسط قد عانى طويلاً فى الآونة الأخيرة بسبب اهمالنا له ، وتفضيلنا عليه الاهتمام ببلدان أوروبا الوسطى والشرقية ، بل وانشغالنا بانضمام بعد البلدان الشمالية إلى المجموعة الأوروبية» .

« . . ثم إننا لانستطيع أن ننسى أن فرنسا قوة أوروبية ومتوسطية سواء على صعيد مصالحها أو على صعيد مستقبلها . . ونعتقد أن



استقرار العالم لايمكن أن يتحقق بدون استقرار الدول المُطلة على البحر المتوسط . وعلى كل حال ، هذا الأمر يهم فرنسا كثيرا دون غيرها من الدول الأوروبية ، فضلا عن أنه عنصر أساسى فى سياستها الخارجية باعتبار أن مشاكل حوض البحر المتوسط هى مشاكلنا .

. . وعلى أية حال فقناعتى هى أن جزءا من اقتصادنا يتوقف على ما يجرى فى هذه المنطقة من العالم خلال السنوات العشر أو العشرين القادمة» .

وحول ذات المعانى دارت مجموعة من أفكار سياسى فرنسى آخر ـ له وزن مؤثر على خريطة اليمين الأوروبى هو ادوار بالادور الذى تحدث عما أسماه بالتحالف المتوسطى الذى يجمع دول شمال المتوسط وجنوبه فذكر فى حديث معه إن توطيد السلام فى الشرق الأوسط وإقامة تضامنات اقليمية بين دول جنوب حوض المتوسط هما أحد العناصر التى يرتكز عليها هذا التحالف الذى نتطلع إليه بين ضفتى بحرنا المشترك (يقصد البحر الأبيض المتوسط) والأمل معقود على أن يظهر هذا التحالف كحقيقة ملموسة خلال الخمسة عشر عاما المقبلة .

وأوضح بلا دور أن فرنسا مُستعدة للقيام بتعبئة شركائها فى الاتحاد الأوروبى من أجل الوصول إلى تحقيق هذه الغاية ، وتأمل أن يتمكن مجلس أوروبا من وضع استراتيجية تخدم دول حوض المتوسط على غرار ما تم بالنسبة لدول أوروبا الشرقية .

وقال بأن فرنسا أيدت منذ البداية فكرة انعقاد مؤتمر أوروبى متوسطى لبحث الأوضاع السياسية والأمنية لدول الضفتين ، والحوار بين الثقافات . . وإذا كان تاريخ حوض المتوسط قد شهد أحداثا عديدة عبر العصور ، بعضُها كان مأوساويا ، إلا أننا نتطلع إلى مستقبل أكثر استقرار ، كما نعتقد أن عملية السلام فى الشرق الأوسط هى مفتاح إزدهار حوض المتوسط .

وأضاف : إن هذه المهمة هى مسئوليتنا التى بغيرها لن يعود حوض المتوسط كما كان فى السابق «قلبا للنور الذى يُشع فى العالم» .

والحق إن هذا التوجه المتوسطى الذى يُلحّ عليه هذا اليمينى الفرنسى المخضرم ادوار بلا دور والمقربون منه مثل نيكولا ساركوزى ثم فرنسوا ليونار يسير فى نفس الاتجاه الذى يدعو إليه سياسى لامع آخر هو الآن جوبيه رئيس الوزراء الأسبق وأبرز المقربين من الرئيس الفرنسى جاك شيراك ، وهو ما يعنى فى التحليل النهائى أن هذه (العودة المتوسطية) ليست مجرد سياسة حزبية مؤقتة بقدر ما هى استراتيجية عامة لفرنسا فى المرحلة الراهنة . . فالتصور الخاص بآلان جوبيه حول الفكرة المتوسطية ينبع من فهمه العميق لتاريخ المنطقة حيث يُجزم بأن مصلحة أوروبا (شعوبا ، وحكومات) تقضى بضرورة إنشاء فضاء للسلام والتعاون بين شمال المتوسط وجنوبه لأن ذلك سيفتح آفاقا واسعة للتعاون بين أوروبا ودول جنوب المتوسط من المغرب وحتى تركيا .

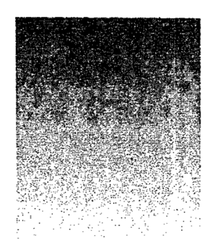
كما يدعو جوبيه لإنشاء روح التضامن والثقافة فى اطار سياسة ذات ثلاثة جوانب : الأول هو الحوار السياسى والأمنى على أساس مبادىء القانون ، واحترام الحريات وحُسن الجوار ، واتباع الحلول السلمية فى فضّ المنازعات .

والثانى هو إنشاء منطقة واسعة للتبادل الحر مصحوبة بتعاون مالى مع أوروبا وإنشاء آلية تخدم دول جنوب المتوسط على غرار الآلية التى تم انشاؤها لصالح دول شرق أوروبا .

والثالث هو تطوير البُعد الانسانى للعلاقات بين دول شمال وجنوب المتوسط من خلال الحوار التضامنى الذى يساعد على زيادة فهم الأطراف لبعضها البعض .

ويطمح آلان جوبيه فيما هو أبعد من ذلك عندما ذكر : «فى القرن المقبل ، يمكن أن ننشىء فضاء الاستقرار الأوروبى المتوسطى أو بالأحرى ابرام معاهدة للاستقرار فى المتوسط مثلما نفعل فى أوروبا الشرقية» .

ثم أسهب فى شرح فكرة أطلق عليها اسم «الشراكة المتوسطية» بقوله : يجب علينا أن نعترف بأن المفهوم الشائع فى دول الجنوب عن «الغرب المُهيمن» قد أضرنا كثيرا ، ولذلك فالمصلحة تقضى أن نتحرر من هذا المفهوم لنبنى علاقات شراكة صحيحة ومُتوازنة مع دول المتوسط ، كما يجب على فرنسا ألا تقبل بالانفصام بين العالم الأوروبى ، والعالم الإسلامى . . وأن ترفض فكرة صدام الحضارات لأنها لاتتفق مع الأوضاع الدولية الحالية . . وعلينا أن نقدم العون لحكومات دول المنطقة التى تختار أساليب التنمية الاقتصادية ، وتطوير العمالة فى اطار تحرر الأسواق .



مثال تطبيقى

حوار الأطلنطى مع منطقة المتوسط:

بناء الثقة عبر التعاون

خافيير سولانا (★)

(★) الأمين العام السابق لحلف شمال الأطلسى .

● كان البحر الأبيض المتوسط دائما مفترق طرق لحضارات وشعوب وديانات . أنه المكان الذى تكمن فيه جذور الثقافات الأوروبية والعربية والإسلامية . كما أنه منطقة تفاعل يمتد عبر القرون ويبرز عناصر التعاون والإثراء المتبادل . هكذا لعب البحر الأبيض المتوسط دائما دورا مهما فى تاريخ أوروبا .

يصح الأمر نفسه فيما يتعلق بالأمن . وندرك اليوم ، أكثر من أى وقت مضى ، أن الأمر فى أوروبا يبقى مرتبطا على نحو وثيق بالأمن والأستقرار فى منطقة المتوسط وندرك أكثر فأكثر أن أى محاولة للأنعزال والانغلاق على الذات فى عصر الاستقلال والعولمة محكوم عليها بالفشل .

لكن القاء نظرة فاحصة على منطقة المتوسط يعنى أيضا الاعتراف بأنها تواجه حاليا وفرة من المشاكل والتحديات . ويمكن الاشارة إلى الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والهجرة وانتشار الأسلحة من ضمن الأمثلة التى يُلتفت إليها أكثر الأحيان .

وهناك ، ضمن هذا المستوى من التنوع والتحديات ، علاقة متبادلة واضحة على الصعيد الأمنى بين بلدان المنطقة تنبع بشكل أساسى من تزايد الأشكال المتبادل بينها . وُتلمّح هذه العلاقة المتبادلة إلى الحاجة إلى موقف من الأمن يقوم على التعاون .



وهناك حاليا ما لايقل عن ست مبادرات دبلوماسية تهدف إلى التعاون فى منطقة المتوسط . ومن ضمنها «عملية برشلونة» للاتحاد الأوروبى ومبادرات المتوسط التى اطلقتها منظمة الأمن والتعاون الأوروبى واتحاد غرب أوروبا فى المنطقة يقدم فرصاً جديدة لم يكن فى الامكان تصورها قبل بضع سنوات فحسب .

من المنطقى تماما أن يكون الاتحاد الأوروبى هو المبُادر إلى اشاعةعلاقات التعاون عبر البحر الأبيض المتوسط . فهو يقدم ما تحتاج إليه بصورةٌ ملحّة منطقة المتوسط : التقدم الاجتماعى والاقتصادى . ومع ذلك ، من الواضح فى الوقت نفسه أن الاتحاد الأوروبى لايستطيع بمفرده أن يتعامل مع سعة وتنوع التحديات التى تواجه المنطقة .

من المنطقى إذن ، أن يقتضى تطور المتوسط كمنطقة مستقرة ومزدهرة إشراك لاعبين آخرين . وحلف الأطلسى هو أحد هؤلاء اللاعبين ويمثل «حوار المتوسط» الذى يجريه الحلف مع ستة بلدان أخرى فى المنطقة لاتنتمى إلى المتوسط (مصر وإسرائيل والأردن وموريتانيا والمغرب وتونس) جزءا من هذا الأطار الواسع للتعاون الهيكلى .

ويوضح مدى وطبيعة «حوار المتوسط» الذى أُطلق فى ديسمبر ١٩٩٤ ، أن حلف الأطلسى يعتبر دوره مكملا لدور منظمات أخرى ، أبرزها الاتحاد الأوروبى .

كـمـا يأخـذ هذا الحوار فى الاعـتـبـار الطبـيـعـة التعـددية لهـذه المنطقـة . وهو لايزعم أن الحلول ذاتها يمكن أن تُطبق بالجملة على المنطقة كلها . فمع وجود ٢٢ دولة تحاذى البحر الأبيض المتوسط وبضع دول أخرى ذات صلة بديناميته المُعقّدة ، سيكون مُضللاً بالفعل أن يجرى التعامل مع منطقة المتوسط ككيان واحد .

وبالفعل ، إذن أردنا أن نحقق استقرار بعيد المدى فى أرجاء منطقة المتوسط يجب أن نقاوم الميل إلى التعميم . فحالما نفقد القدرة على التمييز ، نفقد قدرتنا على التأثير بشكل ايجابى فى التطورات فى المنطقة . وتستحق منطقة المتوسط أن تُولى الاهتمام كمنطقة ذات وضع فريد .

اعتقد أن حلف الأطلسى استخلص الاستنتاجات الصائبة من هذه الحقائق . فقد تبنى موقفا مختلفا تجاه أمن المتوسط ، وهو موقف سياسى أولاً وقبل كل شىء . فعبر اقامة حوار وتبادل منتظم للمعلومات ، يهدف الحلف إلى تبديد أى سوء فهم مُحتمل أزاء أنشطته . ونريد بشكل خاص أن نُبدد المخاوف من أن البنية الناشئة للأمن الأوروبى تقوم على العزل بدلا من التعاون وتوسيع نطاقه .

لكن تبديد عدم الثقة ليس الهدف الوحيد لـ«الحوار» فنحن نسعى أيضا عبر الحوار إلى تحقيق فهم أفضل لبعض الهموم والرؤى الأمنية لجيراننا فى الجنوب . وهكذا يمثل الحوار عملية مُتبادلة ،

وضـمن الأهداف الأخـرى لـ«حـوار المتـوسط» هدف أكـثـر عملية فنحن نُحدد مع جيرانا الجنوبيين مجالات ـ مثل المعلومات والعلوم والتـخطيط لحـالات الطوارىء المدنيـة وأنشطة أخـرى ذات صلة بالمجال العسكرى ـ يمكن أن نبنى فيها الثقة فى علاقاتنا .

مع ذلك لايزال هناك الكثير مما يتعين انجازه . دعونى اشير إلى مجالين فحسب أتوقع أن يتجه إليهما الحوار ، المجال الأول هو المزيد من التمييز ، علينا أن نمكن بلدان المتوسط من صوغ هذا الحوار وفقا لاحتياجاتها الخاصة . يجب أن نقدم لكل بلد يشارك فى الحوار فرصا أخرى ليعبر عن همومه المحددة .

المجال الثانى الذى يمكن أن نتقصاه بشمولية أكبر هو تطوير تعاون ذى صلة بالشئون العسكرية ، خصوصا فى مجال الشفافية والانفتاح فإجراء حوار لمجرد الحوار لن يكون مُجديا . والسمة الأساسية لحلف الأطلسى هى الجدارة العسكرية . هكذا ، يمكن للحلف أن يدرس امكان أن يعرض على بلدن «الحوار» المشاركة فى أنشطة مُعينة ذات صلة بالشئون العسكرية ، ومن شأن ذلك أن يساهم فى بناء الثقة .بالاضافة إلى ذلك ، سنسعى إلى مشاركة متزايدة لبلدان «الحوار» فى التعاون القائم بيننا فى أنشطة دعم السلام . . ويتمتع الحلف فعلا فى هذه المجالات بتفوق نسبى واضح ، وهو ما سيؤكد بدرجة أكبر الطبيعة المكملة لمبادرات المتوسط المتنوعة بما فيها «عملية برشلونة التابعة للاتحاد الأوروبى» .

الزمن وحده كفيل بأعطاء اجابة عما إذا كان «حوار المتوسط» الذى يجريه حلف الأطلسى سيتطور فى الاتجاه المشار إليه أعلاه . وعلى كل حال ، لقد أدخل انتهاء الحرب الباردة احساسا جديدا بالدينامية إلى منطقة المتوسط . فهناك الآن قدر أكبر بكثير من المرونة ، وهو وضع أكثر مواءمة بكثير لممارسة تأثير ايجابى على المنطقة . إن حلف الأطلسى الجديد ، بالتوافق مع مؤسسات رئيسية أخرى ، أبرزها الاتحاد الأوروبى ، مُؤهل أكثر من أى وقت مضى لتشجيع الاستقرار .



ملاحق الكتاب

العولمة وأشياء أخرى!

(قليل من الهواء يكفينا)

ريجيس ديبريه★

★ هذه المقالة لريجيس ديبريه هى رد على مقالة الكاتب ماريو فارجاس التى كانت نشرتها جريدة البابيس الأسبانية ونقلتها مجلة كورييه انترناشيونال إلى الفرنسية . ومقالة ديبريه منقولة عن صحيفة ليبراسيون الفرنسية .
(ريجيس ديبريه هو مفكر فرنسى مرموق ، وكان من كبار منظرى الفكر الاشتراكى فى أوروبا) .

يشير فارجاس يوسا إلى الإجماع الفرنسى (مثقفون ، رجال صناعة ، ممثلون ، نقابيون ، يمين ، يمين متطرف ، يسار ، يسار متطرف . .) على استثناء المنتجات الثقافية خصوصا السينمائية والتليفزيونية من اتفاقيات الجات . وهذا الاستثناء يحد من سيطرة المسلسلات على الجمهور الفرنسى ويحول دون مسخ الثقافة الفرنسية إلى «غابة للديناصورات الأمريكية» .

يسخر فارجاس يوسا من هذا الاجماع مُذّكرا بحقائق يجهلها الكثيرون منها أن فرنسا استثمرت أموالا كثيرة فى الصناعة السينمائية والتليفزيونية فى أمريكا كما أن أموالا طائلة استثمرتها أمريكا فى كثير من شركات الإنتاج الفرنسية .

«إن كونية الاقتصاد شيء لايمكن تجنبه» يقول فارجاس يوسا ، ويضيف «ليست الثقافات فى حاجة إلى حماية منتجات فولكلورية . إن ديناصورية الحديقة الجوراسية لايمكن أن تنال من الثقافة التى أنجبت فلوبير والاخوان لوميير ودوبيسى وسيزان وروادان ومارسيل كارنى ، أنها تهدد فقط عصابة الديماجوجين الشوفينيين الذين يتحدثون عن الثقافة الفرنسية كما لو كانت مومياء تعريضها للرياح يتسبب فى تفتيتها» .



يا له من تحامل عنيف على من وقف ضد «الاستثناء الثقافى» . عزيزى ماريو ، وعلى «ديماجوجيى فرنسا الشوفينيين الحقيرين» ذكرتنى قلة إطلاعك بأولئك المثقفين الملتزمين أيام زمان عندما كانوا يلتهبون حماسا من أجل تحرير كامتشاتكا Kamt-chatka وهم يجهلون موقعها على الخريطة . وبما أنك حريص على عدم تكرار العادات السيئة لشيوعى الأمس وتوظيفها لصالح ديماجوجية ليبراليى اليوم ، استنتج بأن حُسن نيتك خدعك .

اسمح لى أن أذكرك بالوقائع . فمثقف متهور على الطريقة القديمة يمكن أن يسخر منها لا أنت . كتبت أن فرنسا تريد أن تفرض حصصا دُنيا على شبكات التوزيع السينمائية مُطالبة بأن يكون نصف الأفلام المعروفة فى قاعات السينما انتج فيها . أنها نكتة : فالسينما الفرنسية لاتمثل سوى ٣٥ فى المائة من السوق الفرنسى مقابل ٦ فى المائة للسينما الأمريكية التى تتواجد بنسبة ٨٠ فى المائة على الشاشات الألمانية و٩٣ فى المائة على الشاشات البريطانية لا أحد يرغب أو بمستطاعه أن يفرض سلوكا محددا على شركات التوزيع الحرة (عرض شريط الحديقة الجوارسية فى فرنسا فى ٤٥ قاعة مقابل شريط جيرمينال الفرنسى الذى لم يعرض إلا فى ٣٥٠ صالة) لاتتعدى المسألة إذن الإبقاء على حصص البرمجة القديمة ما يترك ٤٠ فى المائة لإنتاج الدول الأوروبية وليس لفرنسا وحدها كما تقول فـ«انفتاح السوق الفرنسية على المنافسة الأجنبية واقع مكتسب مصادق عليه ، وتشير إلى لوبى المنتجين فى الميدان

السمعى ـ البصرى الذين يبحثون عن وضعية تمكنهم من الحصول على ريع مدى الحياة» . وبما أنك لاتشير إلى جاك فالانتين رئيس الجمعية الكبرى للجمعيات الهوليوودية الذى يشكل وحده قوة ضغط على المستوى العالمى ، ولا إلى تدخلات الجهاز التنفيذى لتدعيم مصالح هذه الشركات فقد يستنتج القارىء أن الأمريكيين يدافعون عن المبادىء فيما الفرنسيون لايهمهم سوى المال . وماذا لو كان العكس هو الصحيح؟

ثانى قطاع أمريكى يُصدّر إلى أوروبا هو القطاع الصوتى ـ البصرى .

ولتغطية النفقات الباهظة المخصصة للإنتاج تجد كبريات شركات التوزيع نفسها مُجبرة على إحكام قبضتها على مجموع السوق العالمية .

هذه الهيمنة تمر اليوم عبر قناة التليفزيون (الزبون الأول) للسينما ومن يتحكم فى قنوات التوزيع يتحكم بالضرورة فى صناعة الصور ، إذ أنه فى هذه السوق المكيفة على نحو راق وخلافا لما تعتقده لايتحكم طلب الجمهور فى العرض فالصور المعروضة تتحكم فيها رغبات ربح الموزع الذى يملى خياره على المتفرج . ما رأيك فى عالم لايمكن أن يكتب فيه كاتب ما إلا إذا كان موقنا بأنه سيبيع مائة ألف نسخة فى غضون الأشهر الستة الأولى؟ فى هذه الحال وداعا لبروست لجويس وسيلين وداعا لماريو فارجاس يوسا! أن السلعة التجارية تنتج زبائنها أما النتاج الثقافى فيبتكره



جمهوره وفى أغلب الأحيان ضد الأذواق الآنية للغالبية فقانون تحقيق أعلى نسبة للمشاهدة بثمن باهظ فى مدة وجيزة وكيفما أتفق يمليه نظام صارم ومعناه موت مخرجين هواه مثل المخرج الايطالى روسيلينى وجان كوكتو، ومعناه نهاية مخرجين لهم فرادتهم مثل كازافيتس وجانلوك جوادر - ومعناه أيضا نهاية أحد التصورات المجتمعية التى برزت فى أوروبا فى عصر الأنوار وأن لم تمنع العقل من مخالطة المال، فقد وضعت مع ذلك المصلحة الفكرية فوق الاعتبار المادى. أن يصبح منتج الشريط مخرجه الحقيقى معناه أن المضمون سيحل إن آجلا أو عاجلا محل الجودة وهذه مسألة خطيرة.

ما يصلح لشركة كولومبيا وشركة ورنر بروس يصلح للولايات المتحدة. ليكن ذلك. المشكل الآن هو معرفة هل يصلح هذا للبشرية جمعاء؟ اللهم إلا إذا أخذنا (جان مارى لوبن زعيم اليمين المتطرف فى فرنسا) كممثل للفرنسيين (وربما برهانا على الروح الرياضية نفسها) إذا اعتبرنا جوسمان قائد عصابة الدرب المضىء مثلا للبروفانسيين عندما يتحدث عن الفرنسانية عن «شرف الأمة» عن «السلالة الفرنسية» وهى عبارات غريبة دخيلة على تصورنا للمواطنة الذى يعترف بمقاييس العرق والدم واللغة أو السلالة؟

ألم يخبرك أحد بأن المحطة التليفزيونية أرتى Arte هى المحطة الوحيدة التى يمولها كليا المواطنون (المال العام) وأنها أصبحت أول محطة أوروبية بعدما كانت فرنسية - ألمانية؟ وبأن أولى الأفلام

التى قدمتها إلى الجمهور مباشرة بعد تدشينها كانت أفلام فيم فيندرز ، وايتورى سكولا وجون هيوستون ، وكوروزاما؟ هل تعرف أن قروض الإنتاج التى تمنحها فرنسا للإنتاج لاتشترط فى الفيلم أن تكون لغته فرنسية؟ وأن المركز الوطنى الفرنسى للسينما يرصد ميزانية خاصة بأوروبا الوسطى والشرقية؟

أنا سعيد لأن المال الذى دفعته بصفتى مواطنا ـ متفرجا وفر للمخرج الفنلندى كوريساكى والبولونى كيسلوفسكى فرصة تصوير شريطهما هذه السنة فى فرنسا . مثلما وفر بالأمس الفرصة نفسها لكل من لويس بونويل ، وأورسون ويلز ، وفيللينى والمخرج البرازيلى رى جيرا (الذى لم يتمكن من إخراج شريط حرب نهاية العالم» المقتبس عن روايتك وبقرار من شركة باراماونت الأمريكية) ومن يدرى لربما وفر فى المستقبل الفرصة نفسها لوودى الن وبوب ويلسون هذين الأمريكيين العظيميين اللذين يعتبران أوروبا رئة لإنتاجهما نحن عزيزى ماريو ، ننتسب إلى العائلة نفسها : السينما الأمريكية والأوروبية وليست لأى منا رغبة الاختيار بين الأب والأم . «من العبث محاولة تعريف الفرنسانية» لكن تعريف الأوروبانية شىء ضرورى إذ أن الأمريكانية لا تشك فى نفسها والحقيقة أن المسألة تهم اليوم الجميع ، وإلا أصبحت السينما الأسبانية ، والبرازيلية والأرجنتينية والكندية والهندية وغيرها محاصرة فى جيتوات وعرضة للفولكلور «محكوم عليها بتغطية سوقها المحلى بنسبة عشرة فى المائة» . أن الرهان اليوم هو رهان بقاء من لا صوت ولا صورة لهم .



إذا كانت المسألة تنحصر فى «الاستثناء الثقافى» فقط هل تعتقد بأن مخرجين مثل انجيلوبولوس (يونانى) وديلفو ((بلجيكى) وكونتشالوفسكى (روسى ـ أمريكى) وفيندرز (المانى) وأوزى (إيطالى) كانوا سينزلون إلى بروكسل للتظاهر مثلما فعلوا؟

السؤال الوحيد هو الآن : هل يحق لنا اليوم ترويج صيغ عدة للعالم أم لا؟ إذا كان الجواب بالإيجاب ، هل نرغب فى توفير الإمكانات لذلك؟

اتفق معك عزيزى ماريو ، فى أن الفن ، مثله مثل العلم ، يجب أن يفلت وبأى ثمن من النمطية الجنسية والايديولوجيا . النعرة الفنية الوطنية تفضى فورا إلى التفاهة أو الابتذال أو إليهما معا .

أنت على صواب عندما تحث العاملين بالصورة إلى «غزو ٢٦٠ مليون أمريكى» لكن الأمريكيين لا يقبلون الأفلام المدبلجة أو حتى الأفلام الأصلية المرفقة بترجمة مثلما نقبلها نحن : فالأنسان العارف يجب أن يكون ناطقا بالانجليزية أو لايكون . النتيجة هى أن الإنتاج العالمى لايتواجد إلا بنسبة صفر فى المائة على الشاشات الأمريكية من الذى يقيد اختيارات مواطنيه إذن . من الذى يرى «كل ما يأتى من لغات أخرى وثقافات أخرى سّما»؟ أنت على حق عندما تذكر أن الثقافات تبادل وتفاعل اثنى لكن تخطىء محاورك .

إن الضامن للتعددية فى هذا النطاق هو أوروبا . فالولايات المتحدة تمنع أى مساهمة أجنبية فى شركات الاذاعة والتوزيع

تتعدى نسبتها ٢٥ فى المائة ، فى الداخل تمنع تشكل الترونستات ، أما فى الخارج فلا بأس بذلك . ألم يتبق سوى وطنية واحدة مسموح بها على وجه الأرض؟ وشعب واحد - على الرغم من عظمته يمل وحده النوع البشرى ؟

امتثل الايطاليون لشعار «المنافسة التجارية الحرة» وها هى السينما الايطالية تحتضر . من ٢٠٠ شريط هبط الإنتاج الايطالى إلى أقل من ٢٠ شريطا هل سيساعد موت سينيسيتا Cinecitta على خلق اشعاع الثقافات المغايرة التى تتمناها من أعماقك؟ لولا رؤوس الأموال العامة فى ألمانيا لكانت سينما المؤلفين انتهت ولربما لاحظت (الخواء الثقافى) الذى تسبب فيه اقتصاد السوق فى أوروبا الشرقية . أغلقت المسارح والاستوديوهات ودور النشر أما فى فرنسا فإن ما سميته «المساعدات البيروقراطية» ليست ضريبة تفرضها الدولة وإنما هى تسعيرة مفروضة على التذاكر قبل بها أصحاب المهنة .

منذ بضعة أيام خاطب مدير شركة ورنر رئيس محطة Arte التليفزيونية قائلا : «أنتم الفرنسيون جودتكم لاتضاهى فى صناعة الجبن ، والخمور ، والموضة ، أما نحن فنجيد صناعة الأفلام . دعونا إذن نبتكر الصور واعكفوا أنتم على صناعة الجبن!» بعبارة أخرى دعونا نكيّف الأرواح واهتموا أنتم بالبطون! إذا كان الجبن سلعة مثل الف سلعة أخرى فإن الفيلم على النقيض آلة لإنتاج كائنات

بشرية بأكملها . الشريط التليفزيونى نفسه الذى يقدم عادة جريمة كل دقيقة ينحت مستهلكا نموذجيا من الشرق إلى الغرب .

يا له من تجانس مأتمى ، أنت تعرف أن الانسان لا يشبه ما يأكل ، لكن ينتهى به الأمر دائما إلى أن يشبه ما يقرأ واليوم يشبه ما يشاهد . أن يحيا الانسان معناه أن يقص حكايات فى الماضى . كانت هذه الحكايات مكتوبة على الكترونات قد يتوقف مصير فتى ما اليوم على الطريقة التى يقص بها حكاية شريط «ايزى ريدر» أو «الموت فى مدريد» أو حكاية شريط بوتمكين أو «يتيزن كين» (المواطن كين لأورسن ويلز) فالصورة سيدة أحلامنا والأحلام سيدة عالمنا . لم يسبق لتقاليد الأكل ولفنونها أن استعمرت العالم . أن هيمنة سياسية ما تمر دائما عبر غياب الاختلاف فى وجهات النظر . ليس صدفة أن يطلب رؤساء أمريكا منذ العام ١٩٤٧ فى اطار الاتفاقات الثنائية أن تخصص البلدان التى أبرمت معها اتفاقية تعاون ، حصة معينة للأفلام الأمريكية ألم تهدد أمريكا بالأمس تركيا بإجراءات قاسية إن لم تخصص هذه الأخيرة ربع سوقها للأفلام الأمريكية ؟

«كونية الاقتصاد شىء لايمكن تجنبه» بكل تأكيد لكن الثقافة الأحادية التى تلون الخيال بلون واحد تهيىء لنا مستقبلا بائسا . إن القمع الثقافى لثلاثة أرباع البشرية سيخلق فى القرن الواحد والعشرين متمردين أكثر حزما وعددا مما كانت عليه البروليتاريا الاقتصادية فى القرن التاسع عشر .

هذه المعركة الصغرى الميئوس من نتيجتها ، حول الجات (حكامنا ونخبتنا على الرغم من لغتهم المزدوجة يميلون إلى ترجيح حجة العقل الليبرالى القوى) قد لاتكون سوى نكته ، إن لم تندرج فى اطار عام .

الذاكرات الجماعية التى يطلق عليها اسم «حضارات» هى التى ستحارب بعضها بعضا . ولقد بدأنا نحن فى الشمال هذه الحرب لأن القوة أعمت الأقوياء . أنريد تحويل الكرة الأرضية إلى (سوبر ماركت) حتى لانترك للشعوب سوى الخيار بين سلطة أية الله المحلى أو سلطة الكوكاكولا؟

بفعل الرتابة ثمة غواية قد تسقط فيها ثقافة الأقليات : الأنكماش ضمن حلول محلية أو أصولية فلنحذر من هذا السقوط أن هجمة الصورة الواحدة والصوت الواحد تحضرنا للنكوص الوطنى المعادى لكل ما هو أجنبى فأنت تعرف البشاعة الجانية التى قد تخلفها ردة الفعل هذه لماذا لا نقول جميعا : لا لتفاهة الأغنياء المستبدين؟ فهؤلاء لن يبقوا دائما أغنياء . الامبراطورية الأمريكية ستزول كباقى الامبراطوريات لنعمل إذن على ألا تحطم أنقاضها ثروتنا الإبداعية .



العملاق الصينى..
هل يخرج من القمقم؟!

أصدر الكونجرس الأمريكى تقريرا من ٩٠٩ صفحات باسم «تقرير كوكس» للنائب الجمهورى كريستوفر كوكس عن ولاية كاليفورنيا ، حول كيفية قيام الصين بالتجسس والحصول على أهم أسرار الولايات المتحدة النووية فى فترة الخمسينيات ولمدة ثلاثين عاما ، وكيف قامت أمريكا بتسهيل تلك العمليات للصين التى سرقت بشكل مستمر أسرار أمريكية حيوية خاصة بالأمن القومى ، وتسربت معلومات حول شكل الرءوس النووية وتوجيه الصواريخ والقنبلة النووية ومعلومات عسكرية مهمة من كل مكان فيه مصنع أسلحة أمريكية فى طول البلاد وعرضها ، وذلك من أجل الحصول على أسلحة تماثل تلك التى تملكها الولايات المتحدة ويشير التقرير إنه لم يحدث قط أن استطاعت دولة سرقت كل تلك المعلومات من الولايات المتحدة .

رغم أن التجسس مسألة موجودة ومتوقعة فى أى دولة من أى دولة أخرى فإن الصدمة التى أصابت أمريكا بعد الكشف عن تلك العمليات ليست موجهة إلى عملية التجسس فى حد ذاتها بقدر ما هى موجهة إلى حجم السذاجة التى كانت تعامل بها الولايات المتحدة الصين ، واعتبارها لسنوات دولة متخلفة غير قادرة على فهم كل تلك الأسرار النووية المتقدمة أو بناء ترسانة عسكرية تتحدى



بها دولة (عظمى وحيدة) هى الولايات المتحدة فتكتشف اليوم أنها عاشت عشرات السنوات ، تجمع أسرارا من كل مكان فى أنحاء أمريكا وهى ليست فقط قادرة على تحدى الولايات المتحدة عسكريا بل تسعى لأن تكون (قوة عظمى) فى عالم الغد . ولكن هل تستطيع الصين حقا أن تصبح قوة عظمى؟ فى تحقيق نشرته مجلة تايم الأمريكية يستخف الكاتب بالفكرة على أساس أن الصين اليوم تمتلك أسلحة من الخمسينيات ونصف جنودها أنصاف متعلمين أما الترسانة النووية الاستراتيجية الصينية فهى أصغر من تلك التى تملكها الولايات المتحدة بنحو ٣٠٠ مرة وأن كل ما تملكه الصين يماثل المتفجرات التى تضعها الولايات المتحدة فى غواصة ترايدنت واحدة ويمضى التحقيق قائلا أن الصين لاتملك إلا غواصة واحدة حاملة صواريخ باليستية ، وأنها لم تخرج إلى البحر منذ سنوات ، وفى حالة مواجهة مع الولايات المتحدة فإنها حتما ستغرق بعد أول هجوم عليها ، كما أن الصين والتى يصر التحقيق على أن يطلق عليها اسمها الرسمى «الجمهورية الشعبية» زيادة فى السخرية ، لاتملك حاملة طائرات (بينما أمريكا تملك ١١ مجموعة من حاملات الطائرات) أو قاذفات على المدى الطويل (بينما أمريكا تملك ١٧٤) ولا ميزانية كبيرة يمكن أن تتحمل تمويل الترسانة العسكرية .

ويواصل التحقيق قائلا أن الصين تسعى أن تمتلك صواريخ نووية لكى تقذف بها لوس انجلوس ولكن لأنها تسعى لأن تلعب دورا

على الساحة العالمية كدولة تسيطر تماما على مصيرها العسكرى فكما تحول مديرو الشركات الصينية لاستخدام الانترنت والعاب الفيديو فإن العسكريين أيضا يريدون التخلص من أسلحتهم العتيقة والتكتيك الذى كان يعمل به خلال الحرب الباردة ، والحصول على المحطة النووية التى رأوها فى ترسانة حلف الأطلنطى ، وكل ذلك من أجل «شن حرب محدودة تحت ظروف عالية التقنية» حرب تماثل حرب الخليج ولكن الحرب المتقدمة لا تحتاج إلى جنرالات يناضلون من أجل جمع المال كما يحدث حاليا فى الصين حيث يسيطر رجال الجيش على ١٠ ألف شركة يعمل فيها ١٦ مليون موظف لذا ففى العام الماضى قرر الرئيس جيانج زيمين وضع حد لذلك فأصدر أمرا بأنه مع حلول ٣١ ديسمبر على قادة الجيش التخلى عن كل أعمالهم التجارية ، والعودة إلى الثكنات ولقد امتثل للأوامر عدد من القادة ولكن ليس جميعهم وبدأ الجيش يستعد للجديد ففى العام الماضى ارتفعت ميزانية الجيش ١٣٪ وانخفض عدد الجنود إلى مليونين بدلا من ٤ ملايين كما كان ورغم أن الخبير فى الشئون الصينية دفيد شامبو بمعهد بروكينز قال وأصر على أن الصينيين لايملكون أسلحة التسعينيات فإن المسئولين يشاركون فى معرض باريس للأسلحة والمعارض الأخرى ليعرضوا أسلحتهم التى يقول عنها التحقيق إنها مجرد عرض «لألعاب» عالية التقنية فى فترة السبعينيات مثل طائرات إس - يو السوفيتية ، أما تلك التى يستعملها الأمريكيون فإن أسعارها تتجاوز قدرات الصين أو أنها محظورة فى أوروبا .



ولهذه الأسباب يشير التحقيق أن الصين قامت طوال ثلاثة عقود بسرقة أسرار تكنولوجيا الصواريخ من الولايات المتحدة ، والتى ستسمح لها بالتقدم إلى الأماكن لتحقيق المصداقية العسكرية على مستوى العالم . ويصل تقرير كوكس إلى نتيجة مؤداها أن المعلومات التى حصلت عليها الصين من خلال عمليات التجسس طوال السنوات الماضية ساعدت بالتأكيد على الاسراع من سباق التسلح فى منطقة آسيا .

ولكن فى رأى الخبراء الأمريكيين وقد يكون هذا الرأى هو ما يأملون فيه ، أن الصين تسعى أكثر إلى أن تبدو قوية ، ولكن ليس أن تستخدم قوتها تلك ، ولكن تلك الملاحظة لم تمنع عددا من الخبراء من التوجس شرا من احتمالات أن تستخدم الصين فعلا تلك القوة وأين وكيف؟ فى رأى هؤلاء الخبراء أن الصين نفسها لا تعرف إلى الآن كيف تستخدم تلك القوة فهى تقع فى منطقة محاصرة بعدد ليس بقليل من القوى النووية الأخرى مثل روسيا واليابان وكوريا الجنوبية والهند وأيضا باكستان كما أن للصين مشاكل أمنية مع كل من تلك القوى ، سواء كانت روسيا ومشاكلها الداخلية التى قد تؤثر فى الوضع الداخلى فيها أم التوتر بين الهند وباكستان . وهو فى وضع قد يهدد الاستقرار على الحدود الجنوبية الغربية للصين وفى نفس الوقت فإنه على الصين أن تحسب حسابات اليابان إن هى أصبحت قوة عظمى فى المنطقة خاصة أن بينهما تاريخ طويل من عدم الثقة وأخيرا يؤكد التحقيق

فى (مجلة تايم الأمريكية) أنه رغم كل شىء فإن القوة الوحيدة التى يجب على الصين أن تحسب حسابها فى المنطقة هى الولايات المتحدة فمنذ نهاية الحرب الباردة أصبح للولايات المتحدة مهمة أساسية وهى أن يكون لها وجود قوى فى آسيا . وقد نجحت أمريكا خلال تلك السنوات فى تكوين شبكة كبيرة من القواعد العسكرية والإجراءات الأمنية عبر المنطقة من أوكيناوا إلى ديبجو جارسيا وهو ما يثبت أن (العم سام) ، كما تقول المجلة فى تحقيقها لايزال هو الذى يسيطر على الأوضاع وتؤكد أنه إذا أرادت الصين أن تحكم آسيا ، فعليها أولا أن تسقط أمريكا ، وذلك فى رأى المجلة سيحتاج إلى عشرات السنين . أو هكذا تأمل .

ولكن ما على هؤلاء الخبراء الأمريكيين إلا أن يعيدوا قراءة مقولة نابليون بونابرت التى قالها قبل قرنين من الزمن : «عندما تستيقظ الصين ، سيرتجف العالم» . لأنه يبدو أن العالم قد بدأ يرتجف بالفعل(★) .



★ تقرير من اعداد ليلى حافظ ، بالأهرام الدولى .

النزاع الفرنسى - الأمريكى
حول أورّوبة.. حلف شمال الأطلسى

يبدو أن فرنسا قد تنكرت لكل «المتطلبات» التى وضعتها كشروط لعودتها إلى الهياكل العسكرية لحلف شمال الأطلسى قبل نحو أربع سنوات ومنها إسناد القيادة الجنوبية للحلف المتمركزة فى نابولى إلى قائد عسكرى أوروبى . . لأن التصريحات التى كان أدلى بها مسئول فرنسى كبير هو (هيرفيه دى شاريت) وزير الخارجية الفرنسى فى ذلك الوقت فى صحيفة «فاينينشال تايمز» والتى أثارت ـ جدلا فى الأوساط الفرنسية والأوروبية ، جاءت مُناقضة للتشدد الذى كان معروفا عن الموقف الفرنسى إزاء ما يُسمى «بأورّوبة الحلف» ، أو «تجديده» مع إتاحة الفرصة لعناصر أوروبية بأن تشارك فى قيادته . فقد أكد المسئول الفرنسى أن فرنسا لا تطلب شيئا اليوم فيما يتعلق بحلف شمال الأطلسى .

وعندما سُئل عن الطلب الفرنسى الخاص بأن تتولى قيادة أوروبية مسئولية الموقع الجنوبى للحلف ، وهو الطلب المرفوض دائما من قبل الولايات المتحدة قال دى شاريت :

«لا أعتقد أن الفرنسيين ـ فى حال تحقق هذا الطلب ـ كانوا سينظمون الاحتفالات فى شارع الشانزليزية ابتهاجا بهذه المناسبة . ولا أعتقد أيضا أنه فى حال عدم تحققه ـ وهو ما حدث



اليوم ـ أنهم سيسيرون فى مظاهرات حزينة ويقفون حدادا لساعات فى ساحة الباستيل» .

ولاشك أن هذه التصريحات التى لاتخلو من تقريع ولوم للموقف الأمريكى وربما للمواقف المتشددة إزاء هذه القضية ، هى أكبر دليل على تراجع فرنسا عن جميع الشروط التى وضعتها فى بداية عودتها لحلف شمال الأطلسى .

ومما يدل على أن هذا التراجع يأتى فى إطار سياسة جديدة لفرنسا فى هذا الشأن ، هو ما قاله الرئيس جاك شيراك نفسه عقب مباحثاته مع رئيس وزراء كندا ، الذى كان زار باريس فى وقت لاحق لهذا الحدث ، عندما أشار إلى أن فرنسا كانت مستعدة للدخول بدون محاذير أو أفكار مسبقة إلى الحلف الجديد فى إطار ما يسمح بظهور شخصية دفاعية أوروبية .

ويذكر المراقبون أن الرئيس شيراك أراد بهذا التصريح التأكيد على أن الهدف الفرنسى ـ وراء شرط إسناد القيادة الجنوبية للحلف لشخصية أوروبية ـ كان يرمى إلى تحقيق أمنية أوروبية أكثر منها أمنية فرنسية . . ثم هو عندما تحدث عن ذلك الأمر ، استخدم صيغة الماضى ، وكأنه يريد أن يقول إنها «كانت» أمنية ولم تتحقق ، لكنها ـ بحسب تعبير وزير خارجيته هيرفيه دى شاريت ـ ليست نهاية العالم !

والحق أن هذا التراجع الفرنسى ـ إن صح التعبير ـ يأتى بعد أن تيقنت فرنسا ـ بما لايدع مجالا للشك ـ أن الولايات المتحدة لن

تغير موقفها الرافض لهذا الشرط الفرنسى . . فالرئيس شيراك سبق أن بعث برسالتين إلى نظيره الأمريكى بيل كلينتون يلفت فيهما انتباهه إلى الأهمية القصوى التى تعلقها فرنسا على أمر إسناد القيادة الجنوبية للحلف إلى شخصية أوروبية ، إلا أن الولايات المتحدة لم تبد أى لين أو أدنى استجابة لذلك .

ثم جاء وزير الدفاع الأمريكى ويليام كوهين ليطوى - بطريقته - هذا الملف نهائيا ، فأطلق تصريحا مدويا يقول فيه : «إن القيادة الجنوبية لحلف شمال الأطلسى ليست من المسائل التى تقبل التفاوض حولها» .

ومما يعطى لهذا التصريح المهم الوزن الذى يستحق أنه جاء على لسان وزير الدفاع (الأمريكى) فى أول تصريح يصدر عن وزارته عقب توليه منصبه رسميا . . كما أنه يأتى من قبيل التعقيب أو التعليق على سلسلة تصريحات أمريكية حاسمة فى هذا الشأن نطق بها المتحدث الرسمى الأمريكى ، مشيرا إلى أن الأسطول الموجود حاليا فى القاعدة الجنوبية للحلف - وهى القاعدة موضع النزاع حول قيادتها بين الولايات المتحدة وفرنسا - هو أسطول أمريكى ، ولا يمكن أن يتولى قيادته سوى شخص أمريكى .

وبطبيعة الحال ، عندما وصل الموقف الأمريكى إلى هذا الحد «الرافض ، والقاطع ، والمانع» للشرط الفرنسى المشار إليه ، كان لابد أن تعيد فرنسا النظر فى سياستها بخصوص حلف شمال الأطلسى لعدة أسباب منها أن فرنسا فشلت فى أن توجد تعبئة أوروبية قوية



وراء المطالب التى اشترطتها لعودتها ، وخصوصا المطالب ذات الصبغة الأوروبية العامة مثل «أوربة القيادة الجنوبية» .

ويشير المراقبون إلى أن إيطاليا ، وألمانيا ، وأسبانيا قد وافقت ضمنيا على المطالب أو الشروط الفرنسية ، لكنها فى النهاية لم تكن تريد أن تعمق شقة النزاع ، بين فرنسا والولايات المتحدة ، حتى لاتجد هذه الدول نفسها مُضطرة إلى الميل للصف الأمريكى ، وبالتالى إغضاب فرنسا .

السبب الثانى هو أن فرنسا حسب صحيفة «لوفيجارو» وأمام إصرارها طوال أكثر من عام على شروطها الخاصة بعملية «الأوربة» استشعرت شيئا من العزلة .

ومن ثم كان عليها أن تُعيد حساباتها من جديد ، لتحدد سياستها فى المرحلة المقبلة خصوصا أن الشكوك الأمريكية تجاهها قد أضيفت إليها شكوك أخرى من قبل دول أوروبا الشرقية التى تتفاوض حاليا بشأن الانضمام إلى الحلف الأطلسى وهى : المجر ، والتشيك ، وبولندا .

وفى هذا الخصوص ، لابد من الإشارة إلى أن دولا كثيرة فى أوروبا الشرقية أخذت تنظر بعين الحذر لسياسة فرنسا تجاه الحلف ، منها بولندا على سبيل المثال التى أتهم نائب رئيس وزرائها فرنسا بالأنانية ، لأنها ـ من وجهة نظره ـ لاتكاد تلقى بالا أو اهتماما إلا إلى روسيا . .

ويقول نائب رئيس وزراء بولندا أندريه كاركوذكا : إن فرنسا بسياستها تجاه الحلف تشق عصا وحدة الصف الغربى . صحيح أن فرنسا تبحث عن مكان جديد لها فى الحلف ، لكن سياستها لتحقيق ذلك تجعلها قريبة من روسيا التى لاتحلم إلا بكسر الإجماع الغربى .

ونفى أندريه كاروكوذكا أن تكون فرنسا رافضة لفكرة توسيع الحلف وانفتاحه على دول أوروبا الشرقية ، وقال : إن فرنسا تبدو أنانية فى هذا الاتجاه ، وتكاد تأخذ صورة الفتاة التى تتحرق شوقا للزواج ، لكنها تتدلل!!

وهذه الرؤية التى ساقها نائب رئيس وزراء بولندا فى حديث لصحيفة «لوفيجارو» الفرنسية تفسر لنا إلى أى حد شعرت فرنسا بالعزلة من جراء سياستها السابقة التى كانت تشترط فيها لعودتها بالكامل إلى حلف شمال الأطلسى أن توافق الولايات المتحدة على إسناد القيادة الجنوبية إلى قائد أوروبى . .

وقد يكون صحيحاً أن فرنسا تداوى حاليا شعورها بالمرارة نتيجة فشلها فى فرض وجهة نظرها على الولايات المتحدة ، أو فى تعبئة الصف الأوروبى وراءها . وهو ما يعبر عنه مسئول فرنسى بقوله : إن العودة إلى حلف شمال الأطلسى كان لابد لها من ثمن ، ويضيف : إن فرنسا لاتريد أن تضايق أحدا ، لكنه من غير المقبول أن تعجز فرنسا عن أن تفرض قيادة أوروبية واحدة مقابل القيادات الأمريكية الأخرى للحلف .



ويذهب البعض إلى القول بأن قضية تجديد الحلف نفسه أصبحت فى خبر كان ، وليس فقط أمر القيادة الجنوبية الذى تصر عليه فرنسا . . بينما يذهب آخرون إلى أن مبعث القلق فى هذه الحالة ، ليس قوة الولايات المتحدة ، بقدر ما هو ضعف أوروبا!

والمعروف أن معظم القيادات العسكرية الأمريكية ترفض رفضا قاطعا المطالب الفرنسية الخاصة بـ«أورّبة الدفاع» ، ولم تتردد فى الأستهانة بأمر القيادة الأورّبية ، وقالت : إن مثل هذه القيادة لن يكون لها أى أثر عندما تتحدث الأسلحة!

والمحقق أن موضوع تجديد حلف شمال الأطلسى وزرع قيادة أوروبية فيه هو موضوع قديم ـ جديد ، فيذكر تاريخ الحلف أن الجنرال دوايت ايزنهاور القائد الأعلى لقوات الحلفاء فى أوروبا كان قد طرح هذا الموضوع فى ٢٤ فبراير عام ١٩٥١ على امزيل هارمان المستشار الخاص للرئيس الأمريكى ترومان فى ذلك الوقت ، سائلا إياه عن «جنسيات» القيادة العسكرية المختلفة للحلف . . وهو نفس السؤال الذى طرحته فرنسا مجددا فى عام ١٩٦٦ وتركت الحلف من أجله بقرار من الجنرال شارل ديجول . . ثم هى اليوم بعد عودتها إلى هياكل الحلف ، وتحديدا منذ أكثر من عام تطرح السؤال وتلح عليه . . لأن المسألة من وجهة نظر المحللين الفرنسيين تتعلق بمستقبل منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ، ومدى السيطرة عليها ، وهل سيكون البحر ـ فى هذه الحالة ـ بحيرة أمريكية ، أم بحيرة أوروبية؟

أن القيادة الجنوبية لحلف شمال الأطلسى المتمركزة فى نابولى تشمل تحت سطوتها مناطق مهمة وخطيرة تمتد إلى تركيا ، واليونان ، ثم دول شمال أفريقيا التى ترتبط فرنسا بها تاريخيا .

ويرى المحللون أن فرنسا وإن خسرت الجولة هذه المرة فهى لم تخسر المعركة سيّما وأنها تعتبر «الدولة الدينامو» فى مسألة حوض البحر المتوسط ، وبالتالى فعليها أن تُرجىء النزاع لا أن تلغيه ، وأن تخفى متطلباتها إلى حين .



الديمقراطية الأمريكية وإخراس النقاش!

* جيمس زغبي

* مدير المركز العربي - الأمريكي

تخضع السياسات الداخلية والخارجية على السواء فى النظم الديمقراطية إلى نقاش عام مكثف إذ أن السياسات بصورة عامة تتم صياغتها وفق هذه العملية السياسية ، ولعل هذا الجانب يمثل واحدا من أهم مواطن قوة الديمقراطية كنظام للحكم .

ومع ذلك فإن هناك صعوبة أحيانا لطرح نقاش حر ومفتوح حول بعض القضايا حتى فى ظل النظام الديمقراطى ظلت هذه الصعوبة مشكلة تواجه الأمريكيين العرب ومؤيدى الحقوق الفلسطينية سنوات طويلة وتذكرتها الأسبوع الماضى عندما سافر فريق بولتيمور اوريولز إلى العاصمة هافانا للعب أمام الفريق الوطنى الكوبى .

بدت الأوضاع طبيعية خلال سير المباراة . كوبا دولة فقيرة وصغيرة المساحة تقع على بعد ٩٠ ميلا فقط من الولايات المتحدة ولكن رغم هذا التطور فى العلاقات بين الجانبين لاينبغى على أنصار (إنهاء الحظر الأمريكى) التفاؤل كثيرا فخلال العام الذى يسبق الانتخابات يصبح من الصعب طرح أى نقاش جاد حول سياسية الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كوبا .

السبب فى ذلك بسيط للغاية ، إذ أن هناك كتلة كبيرة ومنظمة من الكوبيين ـ الأمريكيين المناوئين لنظام الرئيس فيديل كاسترو تتركز بصورة رئيسية فى ولاية فلوريدا ويكوّنون جالية كبيرة تشارك

بعدد كبير فى الانتخابات ولاشك أن أى مرشح رئاسى يريد أن يكسب أصوات الولاية لايمكن أن بأى حال أن يتجاهل الكوبيين الأمريكيين .

والمخاوف التى يشعر بها السياسيون بخصوص أصوات الكوبيين المعادين لكاسترو مشابهة لموقفهم من أصوات اليهود الأمريكيين والمثال التالى يشرح هذه النقطة .

كنت كتبت حول تجربتى فى المؤتمر السنوى العام للحزب الديمقراطى الأمريكى عام ١٩٨٨ وكيف ساعدت فى قيادة الجمود التى هدفت إلى طرح نقاش عام حول الحقوق الفلسطينية خلال أعمال ذلك المؤتمر لا أزال اتذكر جيدا الحالة الأقرب إلى الهيستيريا لقيادات الحزب عندما اصروا على عدم طرح النقاش حول هذه المسألة فقد ابلغنى اثنان من القيادات البارزة للحزب أننى إذا صممت على طرح هذه القضية فسأكون «مسئولاً عن تدمير الحزب الديمقراطى» . . هكذا كان رد فعلهما!

جاءت مخاوف هؤلاء من احتمال أن تثير مسألة مناقشة الحقوق الفلسطينية الكتلة القوية والمؤثرة لليهود الأمريكيين فى نيويورك وبعض الولايات الأخرى الرئيسية مما يعنى احتمال خسارة الحزب الديمقراطى الانتخابات فى الولايات المعنية الشىء الذى يؤثر سلبا على موقفه ومقدرته على المنافسة .

رد فعل غالبية قادة الحزب تجاه مسألة كوبا لايختلف مطلقا عن الموقف أعلاه من الحقوق الفلسطينية والخوف من استثاره الكتلة الانتخابية لليهود الأمريكيين .

عندما كنت عضوا فى لجنة القرارات التابعة للحزب الديمقراطى عام ١٩٩٤ سألنى جيسى جاكسون الابن وهو الآن عضو بمجلس النواب عن ولاية الينوى حول ما إذا كنت على استعداد لدعم مشروع قرار يدعو إلى إنهاء الحظر الأمريكى المفروض على كوبا .

كما هو الحال بالنسبة لطرح قضية الحقوق الفلسطينية للنقاش قوبل اقتراح طرح المسألة الكوبية بالرفض دون النظر إلى أى من جوانب القضية بل ذهب أحد قادة الحزب الديمقراطى إلى تذكيرنا بأن الحزب الجمهورى سيحصل على الأغلبية الساحقة لأصوات الكوبيين - الأمريكيين وتم تذكيرنا كذلك بأن مقدرة حزبنا التنافسية على مستوى ولاية فلوريدا تعتمد على جزء من الجالية الكوبية الأمريكية . أبلغنا كذلك بأن أجازة المقترح الذى طرحناه حول كوبا سينهى فعلا أى فرص للحزب الديمقراطى فى الفوز بغالبية الأصوات فى الولاية .

أود الاشارة هنا إلى أن العجز عن مناقشة قضية مثيرة للجدل مثل هذه لايقتصر فقط على الحزب الديمقراطى ، ففى عام ١٩٩٢ حاول عضو عربى فى اللجنة الوطنية للحزب الجمهورى طرح مشروع قرار فى الاجتماع السنوى للحزب يعبر ببساطة عن تأييده لجهود الرئيس الأسبق جورج بوش ووزير الخارجية جيمس بيكر للتوصل إلى حل للنزاع فى الشرق الأوسط على أساس صيغة «الأرض مقابل السلام» . لم يسقط الاقتراح فحسب ، بل لم يحصل على أدنى تأييد من حزب الرئيس بوش نفسه .

حتى القضايا المحلية لم تسلم من ظاهرة الخوف من العواقب بقمع النقاش ، إذ أن التعامل مع مسألة الاجهاض يعتبر أوضح دليل على ذلك . . ففى عام ١٩٩٢ وخلال المؤتمر السنوى للحزب الجمهورى الأمريكى ظلت غالبية المشاركين تواجه بالمضايقات والصفير لمجرد الاشارات الضمنية إلى الحاجة إلى تبنى وجهات نظر أكثر مرونة تجاه مختلف وجهات النظر . أنصار إفراد مساحة لنقاش سياسى أكثر انفتاحا داخل الحزب الجمهورى ظلوا ينادون بوجود «خيمة كبيرة» ، وهم يقصدون بذلك أن الحزب ينبغى أن يتسع ليشمل مختلف وجهات النظر تحت ظل الخيمة المذكورة .

ويمكن القول أن أنصار هذا التيار داخل الحزب الجمهورى حققوا حتى الآن بعض النجاح . وإذا أظهر الحزب الجمهورى تشدده تجاه مؤيدى حق الاجهاض ، فإن الديمقراطيين ، من جانبهم يتشددون مع من يعارض حق الاجهاض .

حاول عضوان من اللجنة العامة للحزب الديمقراطى عام ١٩٩٢ ادخال تعديل معقول يضع بعض القيود على حقوق الاجهاض ، بيد أن المقترحات التى طرحت لم تخضع لمجرد النقاش . وفى وقت لاحق من نفس العام خلال مؤتمر الحزب لم يُعط حاكم ولاية بنسلفانيا مجرد فرصة للحديث حول هذا الأمر .

فى كل حالة من هذه الحالات ، بالاضافة إلى العديد من القضايا الأخرى ، كان مبعث الخوف هو استثاره احدى مجموعات الضغط أو إثارة استياء كتلة انتخابية ، الشىء الذى يكشف عن

موطن خلل واضح فى الممارسة الديمقراطية الأمريكية . يحدث هذا الخلل عادة عندما لا يكون هناك تبادل حر للأفكار بسبب التباين فى القوة بين المجموعات التى تمثل مختلف وجهات النظر .

وفى حالة كوبا فإن النتيجة كانت العزل المدمر لهذه الجزيرة الصغيرة . فبدلا من محاولة اشراك كوبا والتوصل إلى تحويل سلمى للمجتمع الكوبى كما هو الحال فيما يتعلق بسعى الولايات المتحدة لاشراك الصين بطريقة بناءة) . فكل من الديمقراطيين والجمهوريين يتنافسون من أجل فرض عقوبات صارمة على حكومة كاسترو .

ومن ناحية أخرى إذا تم تطبيق نفس الديناميكية على إسرائيل فإنها أدت إلى منافع متزايدة للدولة اليهودية وعقوبات صارمة ضد بعض الدول العربية والإسلامية .

وفى حالة الاجهاض ، فإن نتيجة هذه التسوية للمسار السياسى أدت إلى النمو فى داخل المعسكرات كما لاتوجد حلول وسط ، بل عداوة وجدل حاد .

● النتيجة النهائية هى تسوية العملية الديمقراطية . أما السياسة التى تظهر نتيجة هذه الممارسة . فهى تماثل الجمهور وتتعارض مع روح الديمقراطية الحقيقية . هذه بالتأكيد إساءة لاستخدام السلطة ، إذ أن مجموعة بعينها ، أو الخوف من مواجهة هذه المجموعة ، يؤدى إلى أخراس مجموعة أخرى . هذه بالتأكيد ليست ديمقراطية وإنما مجموعة (أصولية) ينبغى أن تُعارض متى ما حاولت فرض نفسها .



أمريكا، والمتوسط، والعرب
(رؤية عربية للشراكه المتوسطية)★

★ حوار مع د . غسان سلامة أستاذ العلوم السياسية بجامعة باريس ، ومستشار الاتحاد الأوروبى لشئون الشرق الأوسط ، وجنوب المتوسط ، والذى يشغل مؤخراً منصب وزير الثقافة فى لبنان .

لحظتان انطلق فيهما الحوار العربى ـ الأوروبى ، الأول عند قيامه فى أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، والثانية فى أوائل الثمانينات ، ثم توقف نهائيا ، إلى أن عادت الدماء تجرى فى عروقه ولكن فى شكل جديد يُطلق عليه الأوروبيون فى هذه الأيام اسم «الشراكة المتوسطية» .

ويتساءل المحللون : هل هذه «الشراكة» هى امتداد للحوار العربى ـ الأوروبى ، أم أنها انقلاب عليه؟

وما هى عناصرها ، وكيف استقبلتها دوائر صناع القرار فى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها شكلاً من أشكال (رفض الوصاية الأمريكية) على العالم وأوروبا ؟

وأخيرا ، ما هو الموقف العربى من هذه الشراكة التى تبشر بها أوروبا وكيف يتم الاعلان عن ولادتها فى «أكمل صورة» .

يجيب على هذه الأسئلة الدكتور غسان سلامة أستاذ العلوم السياسية بجامعة باريس ، وأحد أبرز الخبراء العرب المتخصصين فى العلاقات السياسية الدولية والذى يكتب بانتظام فى مجلة «ليبراسيون مجازين» ويثير جدلا واسعا فى كافة الأوساط



السياسية والأكاديمية العربية والفرنسية حول رؤاه وتحليلاته لمستقبل العلاقة بين العرب وأوروبا . .

● سألته عن بدايات ونهايات الحوار العربى ـ الأوروبى وكيف وُلدت منه فكرة الشراكة المتوسطية ، فأجاب يقول :

ـ بدأ الحوار العربى ـ الأوروبى من الناحية الشكلية ، غداة حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، وتوقف بعد أربع سنوات ، وجرت محاولات لاتبعاثه من جديد فى الثمانينات ثم توقف نهائيا . وكان لهذا النوع من الحوار جانب مؤسسى ، بمعنى أنه كان يقوم بين الجماعة الأوروبية المصغرة آنذاك والجماعة (أو الجامعة) العربية وحدثت بعض الاختلافات حول من يشترك فيه ـ فقد كان هناك الحاح عربى على ضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية قابله تلكؤ أوروبى فى هذا الموضوع ، كما كان هناك خلاف حول جدول الأعمال ، حيث كانت هناك رغبة أوروبية فى التركيز فى هذا الحوار ، على التعاون الاقتصادى ، وخصوصا فى المجال النفطى بعد الهزة التى عاشتها أوروبا عام ١٩٧٣ تقابلها رغبة عربية فى إدخال العناصر السياسية ضمن هذا الحوار . .

وربما يمكن القول إن هذا الحوار المؤسسى كان فاشلاً ، لكن لايجب أن ننسى أنه ساعد على مزيد من التعرف بين الطرفين العربى ـ والأوروبى كما أسهم فى التوصل إلى ما سُمى آنذاك بمبادرة البندقية عام ١٩٨٠ ، التى بادرت فيها أوروبا للمرة الأولى بالدعوة إلى حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى ، وهو الموقف

الذى وضعها على طريق يختلف تماما عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بالنزاع فى الشرق الأوسط .

ويجب أن نلاحظ هنا أن هذا البيان لم يأت كنتيجة مباشرة للحوار بين (العرب وأوروبا) بقدر ما جاء نتيجة لعدد من الاتصالات ، وإعادة تقييم الأوروبيين للأوضاع فى ضوء التطورات التى شهدتها المنطقة بعد انهيار نظام الشاه ، ونشوب حرب أفغانستان . . وخصوصا أن الرؤى كانت متباينة بين (سميث) فى المانيا ، (وجيسكار ديستان) فى فرنسا ، (وكارتر) فى أمريكا بحيث يمكن القول إن «بيان البندقية» جاء إلى حد كبير نتيجة للتباعد الذى كان قائما آنذاك بين ضفتى الأطلسى أكثر مما كان نتيجة للحوار العربى ـ الأوروبى .

أما اليوم ، فلقد تغيرت الصورة تماما فأوروبا لم تعد أوروبا التى كانت ، وكذلك ؛ العالم العربى . فالمجموعة الأوروبية توسعت وشملت إلى جانب أعضائها ، أسبانيا والبرتغال واليونان ، كما تعمقت بمعنى أن اتفاقية ماسترخت عام ١٩٩٢ جعلت امكانية التوصل إلى رفع الحدود بين الدول الأعضاء ، وتبنى عملة موحدة ، وسياسة خارجية ودفاعية مشتركة ، أمورا يجرى البت فيها يوميا داخل المؤسسات الأوروبية . ثم هناك عنصر آخر ساعد فى تغيير المعادلة الأوروبية وهو (انتهاء الحرب الباردة) بمعنى أن الأوروبيين أصبحوا غير مرتبطين كما كان فى السابق بالتحالف الأطلسى فى



مواجهة الخطر السوفيتى مما جعلهم يسارعون إلى مزيد من الاعتماد على أنفسهم فى النظام الدولى ، فقرروا فى اتفاقية ماسترخت على سبيل المثال أن اتحاد أوروبا الغربية هو الأداة الأمنية والعسكرية المناسبة لهم وهو اتحاد لاينضم إليه كما نعلم أمريكا وكندا ، كما كان الحال فى حلف شمال الأطلسى ، وهو ما ساعد فى النهاية على تغير أوروبا بصورة راديكالية . .

أما العالم العربى فقد لحقه التغيير بنفس الصورة الراديكالية أيضا ، ولكن ليس فى نفس الاتجاه ، (فالجامعة العربية) لم تتوسع ولم تتعمق ، فبقى أعضاؤها على حالهم ، كما أن العلاقات العربية - العربية شهدت تفجيرا وتنافرا ، وتنابذا لم تشهده من قبل بسبب الاختلافات التى كانت قائمة بين الأنظمة العربية منذ فترة طويلة ، كالخلاف (العراقى - السورى) أو الخلاف (المصرى - السودانى) أو الخلاف (الجزائرى - المغربى) ، فضلا عن تشنج هذه الخلافات واتساعها بعد حرب الخليج التى صبت بدورها مزيدا من الزيت على النار ، وفجرت تناقضات عميقة بين العراق من ناحية والدول العربية المجاورة من ناحية أخرى . وبالتالى يمكن أن نقول إن «الآمال» التى كانت معقودة على عودة الجامعة العربية إلى مقرها الأصلى فى القاهرة ، والدور الذى كان منتظرًا لمصر أن تلعبه بعد هذه العودة . . لم يتحقق منها الكثير ، لأن عودة الجامعة ترافقت - للأسف - مع انهيار مُتزايد فى الصفوف العربية فضلا عن أن مسيرة التسوية التى بدأت بقمة مدريد وماتلاها من أحداث أدت

إلى تسابق بعض الأطراف العربية لعقد اتفاقات منفردة مع إسرائيل دون أن تنتبه إلى ضرورة العمل ضمن إطار جامعة الدول العربية أو إلى الحفاظ ـ وهذا أضعف الايمان ـ على مستوى معين من التضامن العربى فيما بينها . .

● فى التحليل النهائى ماذا تعنى كل هذه المتغيرات ؟

ـ تعنى أن الحالة العربية أصبحت اليوم أكثر سوءا بالمقارنة مع الحالة الأوروبية التى تحسنت إلى حد كبير . والدليل على ذلك هو الاضطرابات التى حدثت فى الأوضاع الاقتصادية داخل الأقطار العربية . فالأرقام تؤكد أن الناتج الداخلى الخام فى المجموعة الأوروبية يساوى ٢٠ مرة الناتج الداخلى الخام فى المجموعة العربية . وإذا وزعنا هذا الناتج على عدد السكان فإن دخل الفرد فى أوروبا يفوق ١٥ مرة دخل الفرد فى العالم العربى . ومن الحقائق ذات الدلالة فى هذا الخصوص أن أكثر من نصف الدول العربية كانت تنعم ـ عند بدء الحوار العربى ـ الأوروبى غداة حرب أكتوبر ١٩٧٣ ـ باكتفاء ذاتى فى المجال الزراعى والغذائى ، كما كانت هناك دول كثيرة ـ وبسبب ارتفاع أسعار النفط ـ تتمتع بفائض مالى كبير . . أما اليوم فإن لغة الأرقام تؤكد أن المديونية العربية تفوق ٤٠٠ مليار دولار . كما فقدت الدول النفطية كثيرا من فائضها المالى خصوصا بعد أن تهمشت أوضاع النفط كسلعة استراتيجية لعدة أسباب منها : اكتشاف النفط فى مناطق أخرى خارج المنطقة العربية ،



وثانيا بسبب التباطؤ فى سرعة نمو الاستهلاك العالمى وثالثا بسبب الركود العالمى الذى أدى إلى انخفاض مستوى الطلب على النفط فانخفضت أسعاره تبعا لذلك ، وفقد العرب الورقة الأساسية التى كانت بأيديهم عند بدء هذا الحوار .

● ما هى على وجه الدقة ، الأسباب التى أدت إلى توقف الحوار العربى - الأوروبى ؟

- بداية ، لا يجب اغفال حقيقة هامة فى هذا الخصوص وهى أن الأوروبيين هم الذين أخذوا المبادرة فى هذا الأيام للبحث عما يسمونه (بالشراكة المتوسطية) وليس (لحوار عربى - أوروبى) وهو ما يعنى أن دوافع الشراكة هى دوافع احادية (من جانب أوروبا فقط) بينما كانت دوافع الحوار ، دوافع مشتركة بين الجانبين العربى والأوروبى .

ولاشك أن هناك عوامل كثيرة تضافرت من أجل عرقلة هذا الحوار أو تطويره أهمها : الضغوط الأمريكية ، (وإلى حد ما السوفيتية) للقضاء على أى شكل من أشكال الحوار المباشر بين أوروبا والعرب . فكلنا يعرف أن هنرى كيسجر قد طرح فكرة انشاء الوكالة الدولية للطاقة بغرض واحد هو ربط الحاجة الأوروبية للنفط بنظام غربى متكامل من داخل هذه الوكالة لكى لاتقوم أوروبا بالتوقيع على اتفاقيات ثنائية مع الدول العربية المنتجة للبترول . . فيصبح للعرب موقع متميز على الساحة الأوروبية .

وفى هذا الوقت حاول (ميشيل جوبير) وزير خارجية فرنسا آنذاك توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية مع الدول المنتجة للبترول ، فحدث توتر هائل فى العلاقات الأمريكية ـ الفرنسية . . لكن هذا لم يقلل من فعالية عوامل أخرى داخل المجموعتين العربية والأوروبية فالثابت أن الأوروبيين لم يكونوا يعرفون تماما أى خط يسلكون فى حوارهم مع العرب . . كما أن العرب لم تكن لديهم مخيلة واضحة أو مواقف موحدة حول ما ينبغى أن يحصلوا عليه من الأوروبيين باستثناء البيانات ـ الأكثر تقدما ـ الخاصة بالنزاع العربى ـ الإسرائيلى .

● وماذا عن هذا الشكل الجديد من الحوار (أو بالأحرى الشراكة) ، وهل يمكن أن نسميها (شراكة عربية ـ أوروبية)؟

ـ هى فى الواقع ، شراكة متوسطية لأنها نوع من المقاربة الأوروبية الجديدة باتجاه الدول المتوسطية . وهذه المبادرة تشمل بعض الدول العربية إلى جانب تركيا وإسرائيل ، ولاتشمل كل الدول المتوسطية فالدول البلقانية ـ على سبيل المثال ـ غير منضمة إليها ، وكذلك ليبيا لأنها ضحية حظر دولى ، بينما الأردن وهى دولة ليست مُشاطئة للمتوسط ، إلا أنها تدخل ضمن اطار هذه المبادرة وبذلك تكون الدول المعنية بهذه المبادرة هى : مصر وسوريا والأردن ولبنان ، وفلسطين ، وتونس والجزائر والمغرب . وهنا يمكن أن نقرر باطمئنان أن ما يطرحه الأوروبيون ليس (حوارا عربيا ـ أوروبيا) وإنما هو (حوارات جزئية) منفصلة تجرى مع بعض العرب .



○ فهناك حوار بدأ منذ سنوات بين ما يسمى المجموعة (الـ ٥+٤) أى دول غرب أوروبا ، المُشاطئة للمتوسط مع دول اتحاد المغرب العربى . لكن هذا الحوار لم يؤد إلى شىء مهم على صعيد العلاقات المغربية ـ الأوروبية لعدة أسباب منها : أن المغرب حاولت أن تلعب منفردة للحصول على اتفاق مميز مع الاتحاد الأوروبى دون انتظار الدول المغاربية الأخرى فضلا عن أحداث الجزائر وحربها الدائرة داخليا . ثم العقوبات الاقتصادية على ليبيا ، وأخيرا انضمام مصر مؤخرا إلى هذا الاتجاه . .

○ وهناك حوار جزئى آخر يجرى منذ حوالى سبع سنوات بين دول الاتحاد الأوروبى ودول مجلس التعاون الخليجى ، لكنه حوار اقتصادى وليس سياسيا ، لأنه يركز على مشكلات اقتصادية محضة مثل ضريبة الكربون ، وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الخليجية ، وأغلب الظن أنه لم يؤد إلى نتائج ملموسة .

وأمام فشل الحوار العربى ـ الأوروبى بشكله القديم وكذلك فشل الحوارات الجزئية عاد الأوروبيون يطرحون الفكرة المتوسطية الجديدة فى قمة لشبونة عام ١٩٩٣ ثم تطورت الفكرة تدريجيا وبدأ التفكير جديا فى اخراجها إلى حيز التنفيذ عبر قمة اسن بألمانيا .

ثم مؤتمر برشلونة بعد ذلك الذى دشن ما يمكن تسميته بالشراكة المتوسطية .

● لكن ماذا يريد الأوروبيون بهذه الشراكة . . أو بالأحرى ما هى دوافعها ؟

- تقوم فكرة الشراكة على عدة عناصر منها التخوف الحقيقى من مستقبل المنطقة المتوسطية ومن آثار هذا المستقبل على الأمن الأوروبى . فهناك فارق بحوالى ١٠٠ مليون نسمة بين الاتحاد الأوروبى وبين سكان هذه المنطقة ولكن مع التكاثر السكانى فإن سكان هذه المنطقة سيعادولون سكان الاتحاد الأوروبى فى فترة لن تتجاوز ٢٠٢٠ أى سيبلغون حوالى ٣٤٠ مليون نسمة لكل من المجموعتين . . ناهيك عن الفوارق الهائلة فى البنية الإنتاجية باعتبار أن الوضع الاقتصادى سيُزيد من التباعد بين ضفتى المتوسط خلال هذه الفترة لأن الأرقام تؤكد أن دول الجانب الآخر من المتوسط إذا حاولت أن تواجه متطلباتها الأساسية فى السنوات العشر القادمة ، فعليها أن تحقق نموا فى انتاجها الاقتصادى الداخلى يبلغ ضعفى النمو السكانى ، وبما أن معدل النمو السكانى يتراوح بين ٢,٥ إلى ٣٪ فى هذه البلاد ، فالمفروض أن يتراوح النمو السكانى بين ٥ إلى ٦٪ ، لكن واقع الحال يثبت أننا بعيدين عن هذا الرقم ، فضلا عن ارتفاع نسبة المديونية ، وتزايد الضغط السكانى ، وانتشار البطالة بين قطاع الشباب مما قد يؤدى على المدى البعيد (بل والقريب أيضا) إلى تهديد النظم القائمة من خلال تغلغل التيارات المتطرفة بين الشباب .

● وما هى الصورة على الجانب الآخر من المتوسط؟

- أمام هذا الواقع الصعب ، ثمة حاجة واضحة للقيام باستثمارات أجنبية فى المنطقة . لكن أرقام البنك الدولى تطلعنا على ما يلى :



أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هى المنطقة التى اتجه إليها أقل حجم من الاستثمارات فى السنوات الماضية وهو ما يعنى أن هناك تلكؤ عالميا وأوروبيا وأمريكيا فى الاستثمار فى هذه الدول بسبب التنافس بين هذه المنطقة ومناطق أخرى (أوروبا الشرقية) انفتحت مؤخرا أمام الاستثمارات الخارجية ، وبسبب عدم الاستقرار السياسى الذى مُنيت به هذه المنطقة ، وكذلك عدم وجود التشريعات المناسبة التى تشجع جذب رؤوس الأموال إليها .

وأنا هنا ، على كل حال ، أصف لك مجموعة من الدراسات التى وضعتها المفوضية الأوروبية وكان أتيح لى الاطلاع عليها ، وخلاصتها أن هذه المنطقة من العالم تدور فى حلقة مفرغة ، فالاستثمارات لا تأتى إليها لأنها غير مستقرة ثم أن غياب الاستثمارات يؤدى إلى تكريس عدم الاستقرار .

بطبيعة الحال ، ليس بمقدور أوروبا أن تتجاهل هذا الوضع ، وجوابُها فى هذا الشأن هو أن من مصلحتها أن تبادر باتخاذ سلسلة إجراءات تقود إلى تجنب أو على الأقل تخفيف آثار هذا المأزق الاقتصادى الذى تدخل فيه الدول المتوسطية . . مثل المبدأ الذى أقره الاتحاد الأوروبى والذى يتعلق بأعطاء هبات سنوية قيمتها مليار ونصف المليار دولار ، للدول المتوسطية لإقامة مشاريع مُنتجة للعمالة ، ومدتها خمس سنوات بدءا من عام ١٩٩٥ حتى عام ١٩٩٩ وكذلك القروض الميسرة التى يقدمها البنك الأوروبى فى لوكسمبورج وقيمتها مليار دولار سنويا .

أمـا أسـبـاب هذا (الكرم الأوروبى) فـهى أن الأوروبيين ينظرون للمستقبل نظرة لم ينتبه إليها العرب بعد ، وهى أن دورهم فى البحر المتوسط الذى كان فاعلا جدا حتى أزمة السويس تقريبا ، قد انكفأ انكفاءا كبيرا بفعل الحرب الباردة وحلت محله (الثنائية القطبية الأمريكية والسوفيتية) ثم أن منطقة الشرق الأوسط تمر اليوم بمرحلة تشهد فيها الدبلوماسية الأمريكية نشاطا كبيرا . . ولم تتحسن الأمور بعد انتهاء الحرب الباردة (بسبب استئثار الولايات المتحدة إلى حد كبير) بعملية الحرب ضد العراق ثم بعملية السلم فى الشرق الأوسط . لكن كل التوقعات تشير إلى أن هذه المرحلة تشير إلى أن هذه المرحلة تسير إلى انحسار وأننا سندخل قبل نهاية القرن ، إلى مرحلة جديدة يشهد فيها (النفوذ الأوروبى) تصاعدا مستمرا فى منطقة البحر المتوسط . وأوروبا تستعد الآن لاقتناص الفرصة لاعادة دورها وتقويته خصوصا أن ثمة شعورا واسعا فى أوروبا بأنهم لايريدون أن يكونوا فقط المنفذين للدبلوماسية الأمريكية . فأمريكا تصنع حربا هنا ، وسلاما هناك ومطلوب من الأوروبيين أن يدفعوا فاتورة الحساب للنشاط العسكرى أو الدبلوماسى الأمريكى .

بعبارة أخرى ، يسعى الأوروبيون ليس فقط إلى التمرد على دورهم الذى رسمته لهم الدبلوماسية الأمريكية ، ولكن أيضا إلى الارتباط بدور سياسى بالمنطقة ، ومن هنا أطل مشروع الشراكة الأوروبية برأسه تجاه الدول المتوسطية .



● وماذا عن الموقف العربى تجاه هذا المشروع ؟

- بدأت الأطراف العربية تتعرف على هذه النوايا الأوروبية واعتقد أن هناك شعورا عربيا بأهمية هذه الشراكة كبديل للحوار العربى - الأوروبى السابق ، وإن كان هذا لم يحل دون طرح تساؤلات حول الموقف الأمريكى ، وهل سيكون مُشجعا أم مثبطا؟!

ثم هنا أيضا مُنافسة بين الدول العربية وبعضها بخصوص المساعدات والقروض الميسرة التى يقدمها الاتحاد الأوروبى . . فكل دولة تنظر إلى ما حصلت عليه وتقارن ذلك مع جيرانها ، لكن لاينبغى أن ننسى أن القدرة الاستيعابية لكل طرف ، وكذلك الأولويات فى مجال الاستثمار ، هى أمور واضحة لدى أوروبا ، لكنى لست متأكدا من أن الأطراف العربية لديها نفس القدرة على الوضوح حول هذه الموضوعات .

فالأوروبيون يعطون الأولوية لموضوع البيئة ، والبطالة ، والضغط الديموغرافى فى الجنوب لأنه سيؤثر حتما على الأوضاع فى الشمال . . فضلا عن أن التنسيق العربى فى اطار (جامعة الدول العربية) هو أمر مستحيل ، لأن بعض الدول العربية غير موجودة داخل اطار المتوسطية .

وفى كل الأحوال أرجو أن تكون (فكرة الشراكة) واضحة لأننا فى اطارها لاندخل فى حوار وإنما نختار : نوافق أم نرفض . كما أن المطلوب منا ليس الدخول فى حوار عربى - عربى وإنما المطلوب هو

التوصل إلى مواقف موحدة وتحديد ما يمكن أن نسميه بالمصلحة العربية العليا .

وهنا اسجل اعتراضى على كل ما يقال فى هذه الأيام عن (المصالحة) ، أو (المصارحة العربية) لأن المرحلة التى نحياها اليوم تتطلب منا شيئا آخر يختلف جوهريا عن مثل هذه الدعاوى . فالحوار العربى ـ العربى غير وارد وإنما المطلوب بألحاح هو الاجابة على السؤال التالى :

ـ هل هناك مصلحة عربية عُليا؟

وإذا كانت الاجابة بالايجاب ، فما هى طبيعتها أو محدداتها ، ثم ما هى النتائج السياسية الناجمة عنها؟

وأرجو أن تتاح لى فرصة التعبير عن جانب من تشاؤمى من الدرك الأسفل الذى انحدرنا إليه ، إذ يخامرنى ظن بأن هذه المصلحة العربية العليا لم نستطع بعد أن نحددها وإلا بالله عليك .

● أين هو الموقف العربى الواضح من الدعوة لرفع العقوبات عن العراق بعد اعترافها بالكويت ؟

● وأين الموقف العربى الواضح من موقف مصر إزاء حظر انتشار السلاح النووى فى منطقة الشرق الأوسط . . واتساءل هنا وأقول .

● ألم يكن من المفروض أن تمتنع الدول العربية عن التوقيع على اتفاقية الأسلحة الكيمياوية فى باريس عام ١٩٩٣ ردا على تعليق إسرائيل موافقتها على هذه الاتفاقية ؟



ويختم د . غسان سلامة حواره معنا قائلا :

يجب أن تعلم يقينا أن زمن الحوار العربى - الأوروبى أو الحوار بين الشمال والجنوب ، قد ولى وانتهى لأن (كلمة حوار) لم تعد تعنى شيئا ، كما أن (الجنوب) لم يعد جنوبا واحدا ، وإنما أصبح (جنوبات متعددة) . ثم يجب أن نفطن إلى أن الأوروبيين أنفسهم لايطرحون اليوم (حوارا) وإنما يطرحون (شراكة) ، ويحرصون على تدارك ما فات ، والنظر إلى جنوب البحر المتوسط ، مثلما تنظر الولايات المتحدة الأمريكية للمكسيك . .

وإزاء هذه الأوضاع علينا نحن العرب - أن نبادر بالاستجابة لهذه المبادرة دون تلكؤ حتى لايجد الأوروبيون أنفسهم مجبرين على طىّ الملف .



صحوة آسيا *

(طريق الحرير)

روجيه جارودى

* فصل من كتاب جديد لروجيه جارودى بعنوان : المستقبل بدأ بالفعل .

هذا المستقبل الذى لازال داخل البذرة ، ومقبل على احتمالات جديدة ، بدأ بالفعل . بدأ هناك حيث يولد النهار : فى الشرق . وحيث نشأت لأول مرة فكرة الوحدة الانسانية والآلهية للعالم : «أن يكون المرء واحد مع الكل» هكذا تعلمنا عقيدة التاو Tao ، سر المستقبل ذو الوجه الانسانى .

آسيا ، هذه القارة التى فكرت قبل الآخرين فى «الكل» ، وعرفت أيضا السبل الروحانية للوصول إليه ، فى الهند التى عرفت عقائد فيداس والاوبانيشاد والباجهافاد جيتا وبوذا . وفى آسيا حيث ظهر فى إيران ، مع زاراتوسترا ، الطموح الانسانى الكبير : صراع الخير ضد الشر ، ودعوة كل فرد ليكون ضمن هؤلاء الذين يستيقظون عند نهاية الليل ليعملوا حتى مولد النهار .

وفى آسيا الأقرب ، حيث الحضارات الكبرى من الهلال الخصيب إلى الاتصال بمصر واخناتون ، تطورت (فكرة التوحيد) مما أعطى أفقا الهيا للوحدة الانسانية ، ومع رفع يسوع ، أعلن عن غروب آلهة القوة والحروب من أجل أن يتقدم التفوق الحقيقى للانسان ولآلهة حياة البسطاء والمحرومين .





من هذا العالم يعود لنا اليوم النور : رؤية المستقبل ذو وجه إنسانى كونية حقيقية ، غنية بمساهمات كل الحضارات .

أنه طريق حريرى جديد فى شكله المستقبلى ، يمتد من شنغهاى إلى روتردام ، يسير بسرعة ٥٠كم فى الساعة فى قطار مغناطيسى معلق .

اليوم ، (الجسر الأوروبى الأسيوى) سيكون هو البوتقة لإعادة بناء الوحدة الانسانية ، ليس فقط فى الجزيرة الأوروبية ـ الأسيوية الكبرى ، ولكن مع العالم كله بدون استثناء ؛ مع أفريقيا ، التى لم تنفصل اصطناعيا عن آسيا إلا من عبر بضعة أمتار التى تكوّن قناة السويس ، ومع أمريكا التى يصبح من الممكن عبور مضيق بيهرينج ، من خلال نفق يربطه بالجزيرة الكبرى الأخرى : أمريكا ، التى انقسمت هى أيضا إلى جزأين اصطناعيا عن طريق بضعة أمتار عبر قناة بنما .

من المحيط الهادىء إلى الأطلنطى وعبر أتربة القارات الاضافية من استراليا إلى جرونلاند ، هناك نظام جديد مُتحد يعيد بناء الوحدة الانسانية ، تساهم فيه كل الثقافات الروحانية والمادية بدون تبعية ولا هيمنة ، لتمثل الآف السنين من عظمة الانسان .

المستقبل بدأ يوم ٧ مايو عام ١٩٩٦ فى بكين .

فى هذا اليوم ، ٣٤ دولة اجتمعت من أجل الاشتراك فى بناء الجسر الكبير عبر القارة الآسيوية ـ الأوروبية . أنه طريق حريرى

جديد ربط طوال ١٤ قرنا ، الشرق بالغرب وبأفريقيا ، ليس فقط من خلال التبادل التجارى ولكن أيضا من خلال الأثراء المتبادل للثقافات والعلوم والتكنيك والروحانيات .

«طريق الحرير» هذا هو طريق القرن الواحد والعشرون : الذى سيحقق أولا وحدة الجزيزة الكبرى الآسيوية الأوروبية (حيث أوروبا هى مجرد شبه جزيرة صغيرة) ، مع الوسائل العملية والتكنيكية للعالمين ، بالاضافة إلى شبكة كبيرة من الطرق والقنوات التى تسمح بالملاحة والرى لتحويل صحارى وسط آسيا التى دامت آلاف السنين ، إلى مواطن للحياة ، وبناء مولدات كهرباء ، وخطوط أنابيب بترول وغاز ، واتصالات ، وبناء المدن على مدى ٢٠٠ كم من المحاور الثلاثة الكبرى من جسر القارة الآسيوية الأوروبية ، الذى سيربط ، عبر الطريق البرى ، المحيط الهادى بالمحيط الأطلنطى .

إنه ليس حلما ولا هو مشروع خيالى لأن التطبيق بدأ بالفعل .

فى يوم ١٢ سبتمبر عام ١٩٩٠ بدأت شبكة السكة الحديد الصينية تشغيل موصل جديد عند معبر آلاتاوا Altaw ، (على الحدود بين الصين وقزاقستان) مع الشبكة الحديدية القديمة للاتحاد السوفيتى .

وخلال ١١ عاما ، من ١٩٨٥ إلى ١٩٩٦ ، ساهمت الاستثمارات الصينية الكبيرة فى تجديد ٢٠٠٠كم من الخطوط



الحديدية ، استعدادا لبناء الجسر عبر القارة الآسيوية الأوروبية فى المستقبل .

فى يوم ٧ مايو عام ١٩٩٦ ، أوضح رى زينجوين Rui zing-wen ، رئيسُ اللجنة المسئولة عن تنفيذ الجسر ، أبعاد مشروع عملاق كهذا من أجل خلق وحدة سلمية ومتآلفة فى العالم ، هذا المشروع المفتوح للجميع ، ليس فقط فى مراحل تنفيذه ، ولكن أيضا فى استغلال قدراته حتى أفريقيا وأمريكا .

على العكس من عولمة السوق ، التعبير الخفى لطموحات الامبريالية للهيمنة على العالم ، تبدأ هنا دورة جديدة من الحضارة .

إنها تبدأ بروح جديدة تماما ، تستثنى منها كل محاولة لهيمنة شعب مختار على الشعوب الأخرى أو شعب حضارى على الهمجيين .

بعد حضارات الدلتا ، من النيل إلى النهر الأصفر ، وحضارة البحر المتوسط العظيمة ، ثم حضارة الأطلنطى ، فإننا اليوم بصدد جغرافيا سياسية ذات صبغة جديدة تماما . حتى الآن ، حسب الأمثلة الأخيرة ، ليس هناك إلا جغرافيا سياسية للقوة ، سواء كانت القوة فى البحر ، التى أستخلصها ماك كيندر فى عصر ازدهار الامبراطورية الانجليزية ، أو قوة القارات ، كما طرحها فريدريك هوسوفير . بينما قام هتلر بتدمير سياسة إدارة المساحة ، لتتحول إلى جغرافيا سياسية للفضاء الحيوى (ليبنسراوم) .

هذه المرة نحن لسنا بصدد جغرافيا سياسية للهيمنة ، ولكن للتحرز من خلال تفتح الزهور فى الكون كله ، وحتى صحاريه ، بمساعدة الجميع ، فى عالم اعتبر كيانا واحدا بدون إدعاءات لأى فرد بالهيمنة عليه واستغلاله .

أننا بصدد إعطاء ٨٪ من شعوب العالم ، اللانامية بسبب تبعيتها أو خصارها بالصحارى ، الامكانيات لتحقيق نموا انسانيا بحتا .

تبدأ هذه الحضارة من ثلاثة طرق تمتد عبر الجزيرة الكبرى الآسيوية الأوروبية . الطريق الأول يمر فى الشمال ، (حيث امتد فى البداية خط السكة الحديدية عبر سيبيريا لأهداف استعمارية) . هذا الطريق سيربط أولا المراكز الصينية الكبرى مع أوروبا مرورا بقازقستان وقيرقيزيا التى فُك عنهما الحصار ، لينضما إلى أوروبا الغربية والشمالية ، وذلك بإحياء خطة جاك ديلور (رئيس اللجنة الأوروبية الأسبق) الخاصة بالأعمال الكبرى للبنية التحتية ، ولكن التى حددت نفسها بأوروبا .

الطريق الأوسط سيرتبط بالطريق الأول عند قازقستان ، ويتجه إلى الجنوب نحو طشقند وأوزبكستان ، وتركمنستان ، وبحر قزوين ، واذربيجان ، وجورجيا ، ثم ينضم إلى البحر الأسود ، ثم بعد ذلك بلغاريا ، ورومانيا والمجر إلى أن يصل إلى وسط أوروبا .

أما طريق الجنوب ، الذى ينطلق من اشقاباد إلى تركمنستان ، سيتجه نحو إيران لكى يتجه عبر مشد ، وطهران وطبريز ، نحو

تركيا ، وعبر البوسفور ثم يوجوسلافيا ، ليصل إلى جنوبى أوروبا ، وعبرها إلى شمال أفريقيا . هذه الطرق تضم ٤٠ دولة (أى ٢٢٪ من سكان العالم) وتغيير ما يقرب من ٤٠٠ مليون كم مربع ، أى أكثر من ٢٦٪ من أراضى الكون . (أنه لمن المدهش ، أن فى ندوة بكين ، التى افتتحت دورة جديدة من الحضارة ، لم تمنحها أجهزة إعلام السياسيين والصحفيين الغربية سطرا واحدا ، بينما كانت تخصص صفحات كاملة عن عمليات التزوير فى مباراة لكرة القدم فى فرنسا ، أو عن فضائح الليدى ديانا فى انجلترا) .

رغم كل شىء فلقد بدأ العمل ، وفى البداية كان مشروع سد الثلاثة جورج على نهر يانج تسى كيانج .

إن تاريخ الصين يمثل إلى حد كبير التحكم فى المياه . ولقد انعكس ذلك أيضا فى أساطيرها : الامبراطور الأسطورى (يو العظيم) ، الذى روّض الأنهار وحفر قنوات للرى . بالرجوع إلى التاريخ والفين عاما من المعطيات المائية ، شهدت البلاد ٢٠٠ فيضانا (أى بمعدل فيضان كل عشر سنوات) .

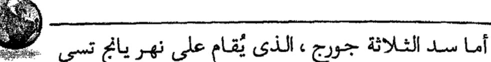
أسفرت أقل الفيضانات عن مقتل الآلاف ، أما أكبرها فقتلت عشرات الآلاف . أكبر كارثة وقعت فى عام ١٨٧٠ تلك التى أسفرت عن مقتل ٣٠٠ ألف شخص .

على امتداد كل تاريخ الصين ، كان همها الأكبر وضع حد لكل تلك الكوارث ، فقررت الحكومة الصينية أن تبنى هذا السد العملاق الذى بدأت المرحلة الأولى منه فى عام ١٩٩٤ ليمتد

العمل فيه ١٧ عاما ، ويتكلف نحو ٥٠ مليار فرنك فرنسى . أنه سد يبلغ ٢٣٥٠ متر طولا ، و١٧٥ متر ارتفاعا فى بعض الأماكن . وسيغرق نحو ٣٠ ألف هكتارا من الأراضى ، مما يعنى ترحيل نحو مليون انسان من أقاليم سيتشوان وهوبيه .

ولقد بدأت احتجاجات خبراء البيئة فيما يتعلق بتأثير السد على البيئة . وليس عجيبا أن يكون البنك الدولى هو الذى بدأ الاحتجاج إذ أعرب عن «قلقه على الثقافة الاجتماعية والبيئية»! فى الوقت الذى يترك فيه الشركات متعددة الجنسيات تدمر رئتى العالم بتدميرها غابات الأمازون واندونيسيا! مُتناسيا أن الفيضانات الصينية أسفرت عن اختفاء ١٤٥ ألف شخص فى عام ١٩٣١ ، و٤٠ ألف فى عام ١٩٥٤ ، و٣٠ ألفا فى عام ١٩٥٨ أما السبب فى ذلك الاحتجاج هو أن الحكومة الصينية تجمع الاستثمارات بدون الخضوع إلى الأوامر السياسية لصندوق النقد الدولى ورفضت الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية .

بالاضافة إلى ذلك تعمل الصين على ألا تستثنى أحدا من الاشتراك فى مشروعها الخاص بالجسر عبر القارة الأوروبية الأسيوية (تشارك شركة ميتسوبيشى بالفعل فى المشروع مع موافقة الحكومة اليابانية) كما تسعى إلى إنشاء منطقة ضخمة من الإنتاج على مستوى «سوق» يضم مليارين من السكان ، على ألا يتحول إلى ساحة معركة بين قراصنة الأموال الدولية .



أما سد الثلاثة جورج ، الذى يُقام على نهر يانج تسى كيانج ، سيسمح وحده بتغذية محطة مائية تنتج ثمانية أضعاف ما ينتجه سد أسوان ، أى ما يعادل أحراق ٥٠ مليون طن من الفحم .

والمشروع يتضمن بناء طريق ملاحى مزدوج يسمح بمرور سفن بحجم عشرة الآف طن فى النهر ، من ووهان إلى تشونجيكنج ، ليصل سعة الانتقال من عشرة إلى خمسين مليون طنا ، مع خفض فى الأسعار تصل إلى الثلث .

وهكذا يتم حل مشكلتين أساسيتين للصين : الجفاف فى الشمال والفيضانات فى الجنوب . أما عن إعادة توطين السكان الذين سيتم اجلائهم من مناطقهم الغارقة ، فهم حسب البرنامج ، سيصبحون روادا فى عملية استصلاح الصحراء وبناء مئات المدن على طول الجسر .

أما اليد العاملة المحلية فستتوفر فى الصين الشاسعة ، حتى يمكن تنفيذ الأعمال وامتصاص البطالة .

ومن أجل تحقيق هذا المشروع العملاق ، تدعو الصين إلى مشاركة العالم كله . ولكن هذا يعنى أن على أوروبا أن تكسر القيد الاستعمارى وتحصل مرة أخرى على استقلالها . فلكى تستطيع أن تحل مشاكلها فيما يتعلق بالبطالة ، وتستطيع أن تنتج فى مصانعها أدوات السكة الحديد ، وشاحنات وأدوات الحدادة ، والاستجابة إلى الاحتياجات الخاصة ببناء بعض المدن ، فلا يجب عليها أن

تكون مُقيدة بوثاق الحظر الأمريكى داخل منظمة التجارة العالمية أو البنك الدولى .

عليها إذن أن تتحرر وتقطع كل صلاتها بكل تلك المؤسسات ، فتصبح حرة فى توجيه استثمارات بنوكها ، وبرامج شركاتها ، حتى لاتسمح بالهجوم الذى تشنه المصالح الخاصة على المدى القصير ، هدفهم الوحيد هو الاستيلاء على الأسواق والحصول منها على أكبر الأرباح .

الاتفاقيات يجب أن تُعقد على المستوى القومى وتتضمن بنودا محددة للعمل وتحقيق أرباحا معقولة .

لقد عقدت اتفاقيات تعاون مماثلة من قبل ، على مستوى قومى وأخوى .

وبدأت إيران على سبيل المثال ، تشغيل توصيلة سكة حديد على طريق الحرير الجديد (طريق القرن الواحد والعشرون) .

وبعد مساعدتها فى فك الحصار عن جمهوريات وسط أسيا : قزقستان وقيرقيزيا وطاجيكستان ، قامت إيران بتحسين الروابط بين القوقاز ، ووسط آسيا وروسيا ، من قزوين وحتى المحيط الهندى ، وذلك عن طريق بناء حلقة مفقودة فى شبكة السكة الحديد الأسيوية : من شأنها أن تربط الميناء الصينى ليانيونجاج مع بندر عباس ، على مضيق هرموز على أساس أن يمر عبره ٥٠٪ من بترول العالم ، فيمر عبر آلماتى (الما آتا سابقا عاصمة مونغوليا) وطشقند ومشد وطهران ، ثم ربطهم بعد ذلك مع أوروبا من اسطنبول . الجزء



الذى يتم بناؤه الآن من ساراخ إلى بندر عباس ، من شأنه توفير ٩٠٠كم من الرحلة من طريق الحرير إلى الحدود مع باكستان .

وفى عام ١٩٩٦ ، اتخذ القرار فى بانكوك فى مؤتمر قمة الأسيان (منظمة دول جنوب آسيا) لبناء الخط الحديدى من سنغافورة إلى تايلاند من أجل الانضمام إلى طريق الحرير ، واعادة ربط ماليزيا بالصين .

مرة أخرى ، المسألة ليست مجرد توقعات هلامية : الخط مشد ـ فدجين (فى تركمنستان) أفتتح فى ١٣ مايو عام ١٩٩٦ وأشاد به الرئيس الإيرانى السابق رافسنجانى ووصفه بأنه «تحول فى تاريخ المنطقة» وأطلق على هذا اليوم الذى امتد فيه طريق الحرير ، يوم «الصداقة بين الشعوب» .

إن طريق الحرير الجديد ، طريق القرن الواحد والعشرون ، سيقوم حقا بتغيير محور العالم ولهذا السبب تحتدم قوى الماضى ضده .

فى مؤتمر بكين ، دعت الصين بكرم متناه ، سير ليون بريتان ، (نائب رئيس اللجنة الأوروبية وعميل أمريكى ـ انجليزى من أجل اخضاع أوروبا إلى أوامر الولايات المتحدة) الذى قام خلال كلمته التى ألقاها ، بذكر حروف WTO أى منظمة التجارة الدولية ، ١٢ مرة فى محاولة لاجبارهم على دمج المشروع فى الاطار الأمريكى لوحدانية السوق ، كما هدد باتخاذ إجراءات ضد أى محاولة للهروب من ذلك .

من ناحية أخرى ، قدمت تركيا (ليست تلك التابعة للقادة العسكريين الذين انضموا تحت لواء إسرائيل والغرب) مساهمة كبرى لصحوة الأمل تلك عبر مشروع كونى كبير . فى يومى ٤ و٥ يناير عام ١٩٩٧ فى اسطنبول ، وبمبادرة من رئيس الوزراء حكمت اربكان ، قام وزراء خارجية ٨ دول دول هى مصر واندونيسيا وإيران وماليزيا ونيجيريا وباكستان وبنجلادش وتركيا ، بتأسيس منظمة D8 (الدول الثمانية النامية) لتحقيق توازن مع منظمة السبع الكبار للدول الاستعمارية . فى كلمته الافتتاحية أعلن اربكان أن اتحاد جديد للدول الإسلامية سيعمل على تحقيق «هدفا ثقافيا وسياسيا مناضلا» من أجل «وضع حد لسيطرة الدول الصناعية الغربية على القطاع النامى» .

هذا الاتحاد الجديد ليس ناديا مُغلقا ، بل هو حسب قول على أكبر ولاياتى وزير خارجية إيران ، يمكنه أن يستقبل أعضاء جدد من أجل تشكيل جبهة جديدة من شأنها أن تبدأ فى تكوين نموذج أخر للتنمية عن ذلك الذى يقدمه الغرب ، لأن فى رأيه هناك عددا من الدول «لاتزال تحقق معدلات نمو غير متساوية بسبب مشاكلها المرتبطة بسعر العملات والديون الخارجية . . والعقبات فى التحول التكنولوجى . . والحدود التى فرضت على تنمية المصادر الإنسانية» .

تهدف منظمة الدول الثمانى النامية إلى ملىء الفراغ الذى تركه حل حركة عدم الانحياز فعليا بعد عام ١٩٨٩ ، وهى الحركة



التى نشأت فى باندونج وأوصت المنظمة بتعاون أكبر مع المنظمات الأخرى مثل اتحاد دول جنوب شرق أسيا وجماعة التنمية بوسط أفريقيا .

أننا هنا بصدد العكس عما كتبه صمويل هانتنجتون فى كتابه «صدام الحضارات» والذى بنى أفكاره على أساس المواجهة الأكيدة والقطبية بين ثقافات العالم : منظمة الدول الثمانى النامية ، تمثل ٨٠٠ مليون انسان ، وبعكس ما توقعه الكتاب ، أوصت بالتعاون الاقتصادى والثقافى على أساس المساواة فى الحقوق : «مبدأ التعاون ، بدلا من مبدأ الاستغلال الاستعمارى ، يجب أن يشجعنا على العمل فى مناخ دولى سلمى «ونادت بالتعاون حتى مع منظمة السبعة الكبار ، لأن ، حسب ما جاء فى وكالة الأنباء الإيرانية اينرا ، «بدون تعاون مع الجماعات الاقتصادية الأخرى ، ليس هنا أى فرصة للتقدم» .

ولقد أشارت الصحيفة السويسرية نيور زيرخين زايتونج ، فى زيورخ ، أن منظمة الدول الثمانى النامية ، بصفتها محاور مع منظمة الدول السبع الكبار ، «تمثل حقوق الدول النامية التى ، فى آسيا وأفريقيا ، تتطابق مع حقوق العالم الإسلامى . وباسم الدول النامية يجب على المنظمة أن تشارك فى مولد النظام العالمى الجديد .

فلقد أصبح واضحا ، يوما بعد يوم ، فى العالم غير الغربى ، أنه مهما كانت الاتجاهات الدينية والروحانية ، فإن ، حسب قول أربكان ، «عدم التنمية فى العديد من الدول هو نتيجة الامبريالية الغربية» .

● هنا أيضا ، المسألة ليست مجرد كلمات : فخلال رحلة أربكان إلى طهران ، يومى ١٠ و١١ أغسطس عام ١٩٩٦ ، وقعت كل من تركيا وإيران اتفاقيات حول الغاز والمواصلات والكهرباء من أجل تحسين روابط البنية التحتية بين الدولتين : كما ضم مشروع طريق الحرير القرن الواحد والعشرون ، عقدا بلغ ٢٠ مليار دولار يمتد ٢٣ عاما لنقل الغاز الإيرانى والتركمانى إلى تركيا عبر أنابيب غاز كان من المتوقع أن ينتهى العمل فيها عام ١٩٩٧ ، بالاضافة إلى مد خطوط الكهرباء والروابط فى السكة الحديدية ، وذلك من خلال بناء الشطر الأخير بين طبريز (إيران) وفان (تركيا) . كل ذلك يتم إنتهاكا لسياسة العقوبات التى تفرضها الولايات المتحدة على إيران ، ولكن مع حياد أوروبا السلمى . ما حدث ليس له علاقة فقط بمبادرة اسلامية من تركيا الجديدة : حتى الرئيس ديميريل دافع عن ذلك الموقف رغم اعتراض واشنطن : «فقال ، لهؤلاء الذين ينتقدون شراء تركيا الغاز الإيرانى ، أننا نرد بأن تركيا دولة مستقلة . ونحن نصر على استمرار تطوير تعاوننا مع إيران» .

(أن ما سبق هو نوع من الاستقلال الذى يجب على الزعماء الفرنسيين أن يحذو به ، هؤلاء الزعماء الذين قرروا التخلى عن تعاقداتهم البترولية مع العراق بعد أن كشرت واشنطن وجهها ، والذين تجاهلوا كل التقاليد الديجولية الخاصة بالاستقلال ليس فقط فى مسألة الانضمام إلى حلف الأطلنطى ولكن أيضا بالموافقة طواعية على أن تحتفظ الولايات المتحدة فقط بالقيادة) .



لازال هناك بالطبع بعض الثغرات أو على الأقل نقاط الضعف المؤقتة فى بناء عالم المستقبل هذا : أول تلك الثغرات غياب وجود دولة فى روسيا ، التى غرقت فى الفوضى وانتشار المافيا وعهر يلتسين وفريقه مع حاميه الأمريكى . ولكن متطلبات التاريخ ستفرض نفسها ، مهما كان النظام الذى سيعيد إلى روسيا دولتها . لهذا أعلن مؤخرا جريجورى كاراسين ، نائب وزير الخارجية الروسى ، أن موسكو ستعطى آسيا اهتماما متزايدا . وفى الحقيقة فإن الزعماء الروس يميلون إلى مساندة إيران ، لأنهم يدركون أنه بدونها سيصبح من الصعب تنمية منطقة يوراسيا (أوروبا ـ أسيا) . فسواء انطلقت الطرق من الصين أو وسط أسيا نحو المحيط الهندى أو الهادىء أو البحر المتوسط أو أوروبا ، فإنهم جميعا يجب أن يمروا عبر إيران . ولكى يستطيعون إقامة علاقات طويلة المدى مع الهند ، وتحسين علاقاتهم مع الصين ، فيجب على روسيا أن تساهم فى الحفاظ على الاستقرار فى إيران ، وبالأخص فيما يتعلق بالتوقيع مع تلك الدول اتفاقيات تستهدف تطوير الجسور البرية . وكانت روسيا قد قدمت بالفعل مشاريع من أجل تفعيل عملية بناء محطة بوشير التى من المنتظر أن تنتهى خلال ثلاث سنوات ، رغم محاولات الغرب عرقلة البناء . ومن ناحيتها تحاول إيران أن تمنع حرب أفغانستان من اثارة عدم الاستقرار فى كل المنطقة وتهديد روسيا . . وخلال اجتماع منظمة الدول الثمانى النامية ، فى اسطنبول ، قابل الزعماء الأتراك والإيرانيين مع نظرائهم الباكستانيين من أجل البحث عن حل للأزمة الأفغانية .

● والحلقة الضعيفة الأخرى هى حلقة أفريقيا حيث الاستعمار مستمر فى عمليات التخريب رغم الهزائم التى تعرض لها . فإذا كان نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا قد ألغى بانتصار نلسون مانديلا ، فإن الولايات المتحدة لاتزال تساومهم على مساعداتها الاقتصادية مقابل تنازلات سياسية من جانبهم . أما فى الصومال ، فقد اكتشفوا فجأة أن البلاد تعانى من المجاعة عندما اكتشفت شركات البترول الأمريكية آبار بترول داخل المياه على طول الساحل ، وتحت عباءة التدخل الانسانى (وهو اسم آخر للاستعمار) ومع الموافقة الضمنية للشخصيات الأوروبية والأراجوزات التى تحمل زكائب من الأرز أمام وسائل الأعلام فى ميناء مقديشيو ، حاولوا وضع ديكتاتور فى السلطة كما فعلوا فى أمريكا الجنوبية ، لكى يحقق استقرارا كافيا يسمح لهم بالبحث عن الهيدروكربونات . انتهت العملية بالفشل الذريع ، ولكن الفوضى مستمرة!

أما السودان ، التى تستطيع اطعام كل أفريقيا ، بفضل الرى من قنوات النيل ، فإن الولايات المتحدة تضغط على الجرح الذى ينزف فى الجنوب من خلال ارسالها الأسلحة والمال لهم ، وهى الحرب التى تتخفى فى زى التمرد العرقى أو الدينى ، والأسلحة لاتزال تتدفق فى اريتريا .

فى رواندا وبوروندى ، يزاول الاستعمار الفرنسى والانجليزى القديم نزاعهما القديم عن طريق تسليح وتمويل وتدريب رجال التعذيب ، ونشر الفوضى فى صراعات قبائلية .



فى الجزائر ، حيث أشاد الزعماء الفرنسيين بقرار النظام العسكرى الجزائرى بإلغاء الانتخابات ، واستمروا فى تمويل هذا النظام ، مما يمنع الحوار القومى الذى يستطيع وحده وضع حد لكل تلك المذابح .

هناك نوع من التواطؤ الغربى بين جهود الولايات المتحدة والمستعمرين السابقين من أجل الاحتفاظ بعرائسهم الخشبية . . السياسيون فى السلطة يلعبون لعبة الكبار . والفرق بالنسبة لهم بين الأفريقى الجيد والأفريقى السىء ، هو من يلتزم بمعيار واحد هو : هل يوافق أم لا على أوامر صندوق النقد الدولى؟ هؤلاء الذين يرفضون هم من يُتهمون بأنهم من الإسلاميين ، أو الارهابيين أو قبائل متمردة .

لذلك فإن أفريقيا التى تُعانى من أثر ذلك التدخل للاستعمار الجديد ، تعانى أيضا من قلة عدد السكان ، ولكن تربتها وما تحت التربة ، يكاد يتفجر من الثراء بينما سكانها يموتون جوعا ، والعالم تركهم لتنهش فيهم كل أنواع الأمراض مثل الايدز .

وكمثل أساسى على امكانيات أفريقيا ، فقد كانت الصحراء الكبرى فيما مضى عبارة عن غابة ومنطقة مراعى كبيرة تشهد عليها الرسومات التى حفرها الأقدمون من قبائل التاسيلى ، مع قطعان الجاموس .

كان من الممكن استخدام ثمن الأسلحة والمساعدات التى قدمت إلى الزعماء الأفارقة لذبح مواطنيهم ، فى تحويل الصحراء إلى أرض خصبة مرة أخرى ، حيث أنه من الممكن الوصول إلى المياه الجوفية فيها بسهولة فى معظم المناطق ، من داكار إلى مدغشقر .

أما أمريكا اللاتينية التى تعتبر أكثر ثراء من أفريقيا ، فلقد استنزفتها النظم الديكتاتورية العسكرية التى جاءت بها الولايات المتحدة إلى السلطة ، ثم اختنقت بالديون ومطالب صندوق النقد الدولى ، فولد فيها بديل لنموذج التنمية الغربى الذى يقوم على الطاقة البترولية ، وهى طاقة تحت الأرض (وهو ما يجعلها قابلة لأن تُستنزف) . ولكن إذا كانت دول أمريكا اللاتينية تتمتع باستقلال كاف عن القيد الأمريكى الشمالى والمتعاونين معه من النظم الديكتاتورية المحلية ، فإنها ستستطيع أن تحقق ما أطلق عليه جيلبرتو فريير Gilberto Freyre وبوتيستو فيدال Bautisto Vidal اسم حضارة «المناطق الاستوائية» .



خاتمة

ليس دقيقا القول أن البديل الوحيد للهيمنة الأمريكية فى النظام الدولى الراهن هو الفوضى العالمية L'anarchie moundi-ale فالثابت أن التاريخ لايعرف التراجع ، ومثلما ظهر مصطلح القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى لأول مرة فى عام ١٩٤١ ثم امتد كمرحلة فى العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى سقوط حائط برلين ، فإن مصطلح (الأحادية القطبية) أو القوة الوحيدة (المهُيمنة) ـ والذى تكرس بعد أن تهاوت الشيوعية فى أوروبا وسقط الاتحاد السوفيتى نفسه ـ قد آن أوان انكماشه .

صحيح إن الأمر قد يحتاج إلى فترات زمنية قد تصل إلى عشرين أو ثلاثين عاما ، لكى تظهر قوى مناوئه للنفوذ الأمريكى فى العالم (مثل أوروبا العظمى التى يعتقد الاستراتيجيون أنها قد تظهر عملاقا فى أقل من خمسة وعشرين عاما(١)) ، إلا أن القرن الحادى والعشرين سوف يشهد انكماش الهيمنة الأمريكية لحساب ظهور قوى اقليمية ودولية جديدة .

---

(1) Pussances et infeuences, Mille et une Unit paris 1998, pp.22

فالصين تعطى انطباعاً أنها (العملاق) الذى عاد يبحث عن ماضيه ، وهاهو يستكمل أدوات عملقته مُجددا ، ومن المتوقع للصين (التى تعتبر القوة الخامسة فى العالم إذ يبلغ عدد سكانها مليار و٢٠٠ ألف نسمة) أن تكون فى قلب قضايا وأحداث العالم فى القرن الواحد والعشرين ، وطموحها يتجاوز حدود القوة الأولى فى آسيا لتكون واحدة من «أقوى القوى فى العالم» إن لم تكن أقواها قاطبة ويذكر تاريخها أنها لم تنس الألم أو ربما الاهانة التى كانت لحقت بها منذ لقائها بالغرب فى القرن الماضى ، وهاهى اليوم تريد أن تنتقم لنفسها ، فتنطلق بوحى من (إرادة التحديث) التى كانت زرعتها فى جذورها قديما .

ولقد تجلى طموحها الوثاب فى اعادتها (لهونج كونج) ، واصرارها على استعادة (تايوان) لاحقا . . وهى مطالب قومية ، يُصر عليها قادة الصين اليوم وغدا .

ولاريب أن الصين تعرف أن طموحاتها تقلق عددا من دول العالم فى جنوب وشرق آسيا إلى جانب اليابان وأمريكا وباقى الدول الصناعية الكبرى ، لكنها تواصل المسيرة وتهدد بتقليص الهيمنة الأمريكية فى منطقة شرق آسيا . .

أما أوروبا العظمى فتسعى بدورها لاستعادة نفوذها المفقود فى وجه الأمريكان ، لتكون أحد أكبر القوى المؤثرة فى العالم ولذلك التفتت إلى تفعيل (اتحاد غرب أوروبا) الذى ظل حبرا على ورق

لأكثر من أربعة عقود ولاتزال تصر على مطلبها بأن تشترك أوروبا في قيادة حلف شمال الأطلسى . . أما أقصى أمانيها فهى أن تنجح في صوغ سياسة خارجية وأمنية أوروبية موحدة وتحديد ملامح (شخصية دفاعية) لأوروبا .

ويرى الأوروبيون أن تحقيق هذه الأمنية يتوقف على استقلال أوروبا فى تسليح نفسها بنفسها ، وتصنيعها لإجمالى أسلحتها . .

بمعنى أن يصبح تصنيع السلاح «أساساً» كاليورو بالنسبة للاقتصاد الأوروبى .

ويُدرك قادة أوروبا أن حلم أوروبا (القوة الأعظم) التى ستكون ـ والحالة هذه ـ مناوئه للهيمنة الأمريكية عن جدارة واستحقاق ، لن يتحقق بدون تصنيع السلاح ، واليورو . . بعبارة أخرى ، بغير هذين الأساسين لن تعود أوروبا للأوروبيين .

ثمة قوة ثالثة لاينبغى التقليل من شأنها ، وهى (قوة روسيا) التى وإن كانت تمر فى هذه الأيام بمرحلة تُعرف باسم (مرحلة المتاعب) ، إلا أننا لايجب أن ننسى أن القادة السوفييت كانوا بدأوا منذ وقت مبكر (ومنذ عصر أندريبوف ، وبريجنيف) عملية الاصلاح واطلاق سياسة التحديث فى الحياة العامة . . وصولاً إلى عهد جورباتشوف الذى قام بتطوير مبادرة أندريبوف الاصلاحية ، لكنه أخطأ عندما سار بخطى سريعة مما أفقده القدرة على التحكم فى عجلة السير أما خطؤه الاستراتيجى القاتل فهو أنه أعطى الاصلاح السياسى الأولوية القصوى على الاصلاح الاقتصادى .

والمحقق ـ رغم كل ذلك ـ أن روسيا (بمعنى ما من المعاني) تعيد حاليا كتابة تاريخها الحديث . . وهى تعرف أنها ـ تاريخيا ـ لم تكن (دولة أم) شأن فرنسا أو انجلترا أو ألمانيا وإنما كانت دائما امبراطورية متعددة الجنسيات . . ولذلك ما أن انفرط عقد الاتحاد السوفييتى حتى ظهرت كيانات عرقية عديدة (١٤ كيانا) .

لكن هذا الحال ، لايجب أن يُنسينا أن الروس لديهم «احساس مُرّ» بأنهم قد فقدوا دولتهم الخاصة بهم .

ويؤرقهم الطموح باعادة بناء (اتحاد سوفييتى جديد) فى صورة شبيهة بالاتحاد الفرنسى الذى كان ظهر مع ديجول عام ١٩٥٨ ـ ١٩٥٩ وضم فرنسا مع مستعمراتها القديمة فى أفريقيا .

واليوم لاتخفى روسيا رغبتها الحقيقية فى إعادة الامساك بمنطقة تأثيرها التقليدية ، ولذلك تنشغل فى البحث عن قيمّ وتوازنات جديدة وضرورية . . باختصار إن ولادة (روسيا جديدة) هو أمر لايعتمد إلا على روسيا ذاتها . . لكن لا أحد يعرف على وجه الدقة متى يحدث ذلك ، ولا من هو الشخص الذى ستُناط به مثل هذه المهمة الكبيرة . .

ثم تأتى اليابان (ثانى قوة اقتصادية عالميا لتبشر بأنها ستصبح (البوتقة الاستراتيجية) للعالم فى القرن الحادى والعشرين ، ويطوى طموحها الآفاق آملة أن يتم قبولها عضوا جديدا فى مجلس الأمن . .

والحق إن حركة التحديث قد شملت كافة القطاعات بها منذ سنوات . وأصبح تقدمها الصناعى مضرب الأمثال ، والجسر الذى عبر بها من نصر إلى نصر منذ عام ١٩٤٠ وحتى اليوم . ورغم سنوات الأزمة التى مرت بها من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٦ إلا أن صادرات اليابان ارتفعت إلى أكثر من ٣٠٪ وانتقلت من ٣١٥ مليار دولار إلى ٤١١ مليار كما نجحت فى استحداث نحو ٤ مليون وظيفة .

صحيح إن «التحالف من أجل القرن الواحد والعشرين» الذى كانت وقعته اليابان مع أمريكا جعلها نقطة المساندة الرئيسية للسياسة الأمريكية فى آسيا والباسفيك فى مواجهة الصين ، إلا أن الطموح اليابانى لايزال متأججا ، ولا يحده حد .

بكلمة أخرى : إن اليابان (امبراطورية الشمس) قد خرجت من القمقم ، وهى من أكثر القوى المرشحة لكى تهز عرش (الأمركة) فى العالم .

وأخيرا تظهر الهند عملاقا قد استيقظ لتوه من النوم باحثا لنفسه عن مكان (فوق القمة) سيمّا وأن مقومات الطموح متوفرة لديها فهى ، وعلى مدى جيل قادم ، سيصل عددها إلى مليار ونصف المليار نسمة (لتصبح بذلك الدولة الأكثر إزدحاماً على كوكب الأرض متقدمة بذلك على الصين) . أما دخلها القومى فهو أعلى من دولة مثل : بلجيكا (٢٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٥) ،

ورغم نموها الديموغرافى إلا أنها نجحت فى أن تحقق لنفسها (الكفاية الذاتية) على الخريطة الغذائية بفضل ثورتها الخضراء التى كانت أطلقتها فى الستينات . .

وإلى جانب امتلاكها للسلاح النووى وارسالها أقمارا صناعية فى الفضاء ، واتساع جامعاتها (يوجد بها ٣٠٠ ألف باحث وتقنى على مستوى عال) بات من حقها أن تتساءل بأعلى صوت عن «مكانها» «ودورها» فى عالم الغد .

وبدءا من التسعينات أمتص القطاع العام بها نحو ٤٠٪ من الاستثمارات ووفر وظائف لـ ٧٪ من الموظفين ، وجعل الأولوية لمشاريع البنية التحتية . .

صحيح فى زمن الحرب الباردة كانت الهند لعبت دوراً كبيرا على الساحة الدولية (من خلال سياسة عدم الانحياز) يفوق قوتها الاقتصادية والعسكرية ، لكن اليوم تبدلت الأحوال ، وأصبحت (صحوتها) تثير عداوة دول أخرى مثل باكستان ، والصين ، وما مشكلة كشمير سوى أكبر دليل على ذلك . .

يبقى أن نذكر أن الهند هى العملاق المعزول الذى تحيّن الفرصة المواتية لكى يتمدد ويتمطى .

أخيرا ، أود أن الفت الانتباه إلى أن هذه المؤشرات الاستراتيجية التى تشترك فيها هذه القوى الاقليمية (الصين ، وأوروبا ، وروسيا ،

(١) الزمن العربى والمستقبل العالمى ـ السيد يسين . دار المستقبل العربى . القاهرة ١٩٩٨ . ص ٦١ و٨٤ .

واليابان ، والهند) هى التى تجعلنى أكثر ميلاً إلى ترجيح القول بأن القرن الواحد والعشرين سيكون بالضرورة مُتعدد الأقطاب والثقافات . سيمّا إذا وضعنا فى الاعتبار حقيقتين[1] .

الأولى هى أن العولمة تدار من خلال جملة من السياسات الاقتصادية والتفاعلات المالية والضغوط السياسية لمجموعة متنوعة من الفاعلين هى الدول المتقدمة مثل اليابان وألمانيا والاتحاد والأوروبى (وليس فقط أمريكا) والشركات (دولية النشاط) التى برزت قوتها الاقتصادية فى الستينات وتسيطر الآن على نسبة عالية من الدخل القومى العالمى ، ثم المؤسسات الدولية وأبرزها : البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ، ومنظمة التجارة الدولية :

الثانية هى أن العولمة لها أنماط عديدة ، وإذا كان النمط السائد هو العولمة (المؤمركة) فهناك أيضا عولمة (مُؤربة) حيث تحاول أوروبا مقاومة سيادة النمط الأمريكى ، وفى نفس الوقت هناك عولمة على الطريقة الآسيوية . .



المراجع

باللغة العربية

- الصين . . معجزة القرن العشرين ـ إبراهيم نافع ـ مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة ١٩٩٩ .
- فخ العولمة (الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية) ـ بيتر مارتن وهارلد شومان ـ ترجمة د . عدنان عباس على . سلسلة عالم المعرفة . ١٩٩٨ .
- العولمة ـ د . جلال أمين ـ دار المعارف (سلسلة اقرأ) ١٩٩٨ .
- ماذا يريد العم سام ـ نعوم تشوميسكى وعادل المعلم ـ دار الشروق القاهرة ١٩٩٨ .
- العرب والغرب على مشارف القرن الحادى والعشرين ـ مؤشرات استراتيجية د . قيس جواد الغزاوى . مركز الدراسات العربى الأوروبى باريس ١٩٩٧ .
- الزمن العربى والمستقبل العالمى . السيد يسين . دار المستقبل العربى ١٩٩٨ .

- تفكيك أمريكا - رضا هلال . العالمية ١٩٩٨ .
- الصراع على القمة - ليستر ثارو (ترجمة) عالم المعرفة .
- المتلاعبون بالعقول - هربرت سيلكلر (ترجمة) عالم المعرفة ١٩٨٦ .
- صناعة القرار السياسى الأمريكى - منصف السليمى ، مركز الدراسات العربى الأوروبى باريس ١٩٩٧ .



باللغة الفرنسية

- Le leadership Americain, Elizabeth cremieu, Dunod, Paris 1998.
- Les etats unies avant garde de la decadance, R.Garoudy, Paris 1996.
- Le XXI siécle ne sera pas americain, Pierre Biarnés, Editions du Rochér, 1998. Rais.
- Puisances et influences (2000), sous la direction, Editions mille et une unit, 1998. Paris.
- L'europe de l'an 2000, didier Ramond, jaques qrancher, 1998, Paris.
- la decadence de l'accident, R. Garouol No2, synthese nord-sud..



الصحف والمجلات:

- الأهرام .
- الحياة .
- لوموند
- لوفيجارو .
- مجلة السياسة الدولية (مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية) .
- مجلة الاكسبريس الفرنسية .
- جريدة الجرائد العالمية (هيئة الاستعلامات بالقاهرة) .
- مجلة حصاد الفكر ـ مركز الاعلام العربى .
- لوموند ديبلوماتيك .



الفهرس

- الاهداء ٣
- المقدمة ٤

القسم الأول

الهيمنة الأمريكية.. كانت وستبقى !

- فصل أول: أمريكا تقود . . . ودول العالم تدفع الثمن ١٧
- فصل ثان: ترويج «الإنتاج» وتسييس «الاستثمار» ٢٩
- فصل ثالث: الهيمنة الأمريكية بين «دبلوماسية» القوة ، «وديمقراطية» السوق ٣٩
- فصل رابع: بين «توسيع» حلف الأطلنطى «وترسيخ» الهيمنة ٥١

القسم الثانى

القرن الواحد والعشرون لن يكون أمريكيا

- فصل أول: أمريكا . . امبراطورية الشر ٧٧

(١) شهادة أولى : أمريكا . . طليعة الانهيار (روجية جارودى) ٨١

(٢) شهادة ثانية : لا صوت يعلو فوق صوت مصلحة أمريكا (نعوم تشوميسكى) ....

(٣) شهادة ثالثة : دجاجة على كل مائدة ، وسيارتان في كل جراج (د . أحمد حسين أمين) ٩٩

● **فصل ثان:** الهيمنة الأمريكية «وهم لذيذ» لن يستمر طويلا ١٠٥

● **فصل ثالث:** أمريكا بين سياسة (فرق تسد) وسياسة (تحييد الخصوم) ١١٣

● **فصل رابع:** لا . . للنفوذ الأمريكي ١٢٣

القسم الثالث

مناطق مرشحة للوقوف في وجه أمريكا

● **فصل أول:** أوروبا العظمى (الاتحاد الأوروبى) ١٣٧

■ **مثال تطبيقي:** أوروبا وسياسة (الحوار النقدى) مع إيران ١٤٩

● **فصل ثان:** الصين وأمريكا . . ولعبة عضّ الأصابع ١٥٥

■ **مثال تطبيقي:** حلف (روسي - صيني - هندي) لمواجهة انفراد أمريكا بالقرار الدولي ١٦٧

● **فصل ثالث:** منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط ١٧٣

■ **مثال تطبيقي:** حوار الأطلنطي مع منطقة المتوسط

(مقال لخافيير سولانا ، الأمين العام السابق
للحلف) ١٨٩

ملاحق الكتاب

- **العولمة وأشياء أخرى (قليل من الهواء يكفينا!)**
المفكر الفرنسي ريجيس دبريه ١٩٧
- **العملاق الصيني.. هل يخرج من القمقم (قراءة في تقرير استراتيجي أمريكي)** ٢٠٧
- **النزاع الفرنسي ـ الأمريكي حول أوروبة حلف شمال الأطلسي** ٢١٣
- **الديمقراطية الأمريكية وإخراس النقاش**
جيمس زغبي (مدير المركز العربي ـ الأمريكي) ٢٢١
- **أمريكا، والمتوسط، والعرب** ....
حوار مع د . غسان سلامه (مستشار الاتحاد الأوروبي لشئون الشرق الأوسط ، وجنوب المتوسط) ٢٢٧
- **صحوة آسيا (طريق الحرير).. من كتاب «المستقبل بدأ بالفعل)**
للمفكر الفرنسي روجية جارودى ٢٤٣
- **خاتمة** ٢٦١
- **المراجع** ٢٦٩


نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨



القرن الحادى والعشرون .. هل يكون أمريكيا ؟

د. سعيد اللاوندى

القضية التى يناقشها الكتاب تكتسب أهمية خاصة بعد التفجيرات الإرهابية التى هزت نيويورك وواشنطن فى ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ؛ ويرى فيها البعض أن الهيمنة الأمريكية التى تكرست منذ سقوط حائط برلين عام ١٩٨٩ ، بدأت تنحسر دوائرها تمهيدا لزوالها . بينما يذهب آخرون إلى أن هذه الأحداث رسخت أمريكا قطبا واحدا - ووحيدا - والدليل على ذلك أنها فرضت سطوتها - بدعوى الحرب ضد الإرهاب - على أرجاء كثيرة لطالما كانت تحلم بها فى آسيا الوسطى .

وهكذا يبقى السؤال مطروحا

هل الأمركة أو (العولمة على الطريقة الأمريكية) ستظل قدرا محتوما علينا .. وهل سيقدر لثقافة «الكوكاكولا» أن تفرض
(مائة عام أخرى) على العالم.

«العم سام» يزعم أنه قائد العالم بلا منازع، وأن ال
بالضرورة - للأمريكان بينما يعلن قادة أوروبا العصيان
الهيمنة الأمريكية التى تكرست فى العقدين الأخيرين هى حتما

فليس من المقبول ولا المعقول أن تكون (الإرادة والقرار)
وعلى دول العالم - وحدها - أن تدفع فاتورة الحساب !

كتاب جرىء ، ومعالجة نقدية لقضايا استراتيجية شائكة

نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
أسسها أحمد محمد إبراهيم سنة ١٩٣٨